الإثنين 31 أيار 2021
العدد 4352 السنة الخامسة عشرة
Lundi 31 Mai 2021 nº 4352 15ème année
24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
هل إحصاءات الجمارك دقيقة؟

● **إياد الخليل**
صحة اللبنانيين تحت مقصلة الحاكم

● **آلان بيفاني، ليديا أسود، إسحاق ديوان، كريم ضاهر**
نحو ضرائب أكثر عدالة وفعالية

لن تشمل العائلات التي يزيد متوسّط دخل الفرد فيها على مليونَي ليرة

«بطاقة التمويل» في دوّامة تحديد المستفيدين [8]

مهلة الحريري تنتهي اليوم: إلى الانتخابات؟ [9]

(غرفة العمليات المشتركة)

فشل عملية «المترو» المقاومة تقلب السحر
[2 ـ 7]

تقرير

المصارف «تتباهى» بخسائرها:
الهروب من كلفة الانهيار

8

تقرير

مسلسل الانقطاع المستمر:
أدوية البنج تكفي لأسبوعين فقط

10

اليمن

الفضيحة الأكبر للجيش السعودي:
«محور جيزان» يُهشّم بقيّة «الهيبة»

12

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

لم يكن ما تحدّث عنه رئيس حركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، في المؤتمر الصحافي الأخير، سوى جزء يسير مما يمكن التصريح به: الجهد الاستخباري للمقاومة لإحباط خطة إسرائيلية معدّة سلفاً للهجوم على غزة، والتعاون الكثيف مع المقاومة الإسلامية في لبنان استخبارياً (وجوياً للاستطلاع)، ونسبة الضرر «الطفيفة» التي أصابت إمكانات المقاومة في قطاع غزة بشرياً ومادياً، ومدى الانضفاف والقدرة الصاروخية وحالة التصنيع... كلها كانت إشارات بسيطة إلى ما هو أعظم. في هذا الملف، تكشف «الأخبار» معلومات أوسع حول هذه المحاور التي حصلت على جزء منها من مصادر في المقاومة قبل بدء المعركة لكن جرى التحفظ عليها بطلب منها، ومعلومات أخرى نُقلت إليها بعد الإنجاز الذي تحقق

وقائع عن العمل الأمني السابق والمصاحب لمعركة «سيف القدس»

كيف أحبطت المقاومة «ورشة النصر» الإسرائيلية؟

إبراهيم الأمين
عبد الرحمن نصار

عمل الإسرائيلي منذ ثلاث سنوات ـ على الأقل ـ على محاولة صنع «إنجاز» يستعيد به مفاهيم «الردع» و«الجيش الذي لا يقهر» و«النصر السريع»، مع كل من لبنان وغزة. فكلمة مثل «الردع» أو حتى «تضرر الردع» تكاد تغيب عن السجالات الإسرائيلية منذ خمس سنوات، وما هذا إلا دليل على فقدانها من الخلفية التي تحرك العقل الإسرائيلي. على أي حال، حملت الدعوة إلى «ورشة النصر» في شباط/فبراير 2019 الإشارة الأولى إلى هذا البحث. آنذاك، قيل في إحداث تطوير في مفاهيم العمل العسكري لإحداث تغيير في الجيش وكذلك طريقة العمل ضد أي جبهة». لم يمض سوى عام حتى بدأ العدو يتحدث عن خطة «تنوفا» (الزخم)، وفي العناوين قيل إن «الجيش الإسرائيلي يسعى إلى تطوير طرق جديدة لتحديد العدو الخفي واستهدافه في غضون ثوانٍ بعد اكتشافه عبر أجهزة الاستشعار والذكاء الاصطناعي»، وأنه «بعد عام من التخطيط يخوض صراعاً مع الوقت لتنفيذ الخطة»، وذلك «بإنشاء قوة شبكية يمكنها تدمير قدرات العدو في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة». ووفق مجلة «نيوزويك» الأميركية التي نقلت عن مصدر عسكري إسرائيلي (آذار/مارس 2020)، كانت الخطة تستهدف على وجه الخصوص حزب الله، من دون الإشارة إلى غزة. منذ ذلك الوقت، انبرت مراكز بحثية مثل «بيغن ـ السادات للدراسات الإستراتيجية» لمدح الخطة والإشارة إلى أن من أهم الجوانب التي يمكن ملاحظتها في «الزخم» أن الجيش استطاع بها تغيير مفهوم «النصر» عبر «تحوّل كبير للغاية في التفكير العسكري وتطويعه وفق تغيّر بيئة التهديدات»، قبل أن يخرج كوخافي نفسه ويعترف قبيل المناورات الأخيرة بأنه لا يمكن الحسم إلا من البر، إذ قبل أولاً إنه «لم يعد مجرد وصول القوات البرية إلى الأراضي المستهدفة» هو الهدف، بل «التدمير السريع لقدرات العدو بإزالة منهجية وسريعة لهذه القدرات، سواء كانت مراكز قيادة أو قاذفات صواريخ أو مخازن أسلحة أو مستويات قيادة للعدو أو أفراداً قتاليين»، مع الانتباه إلى عامل الوقت، خاصة أن الفشل في تحقيقها ثم استمرار تساقط الصواريخ يجعل «الجبهة الداخلية الإسرائيلية واقتصادها» يتأثران بصورة كبيرة، ما «سيحدث أضراراً جسيمة للدولة».

> المحور الثاني من خطة العدو أقرب إلى «أكبر عملية اغتيال في التاريخ»

الصحافة العبرية إن رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، طلب من قيادة الجيش وضع خطة واضحة لتحقيق «النصر» في الحرب المقبلة «بطريقة لا يمكن التشكيك فيها»، ولسدّ أيّ ثغرات أمام تحقيق هذا «النصر». في التفاصيل، تقررت مشاركة أعضاء من هيئة الأركان العامة وقادة الألوية والكتائب الرئيسية، على أنه «لن يتم اتخاذ قرارات في تلك الورشة، وإنما الهدف

ثلاثة محاور

هكذا، شرعت مراكز البحث الإسرائيلية تشرح ميزات هذه الخطة ومستقبل الجيش إن نجح في تطبيقها (راجع الكادر: ماذا بقي من «الزخم»؟) والمقاومة تترقب. ولأن ما يُنشر عبر الإعلام العبري ليس دقيقاً وشاملاً بالضرورة، بل يمكن أن يكون موجّهاً ومقصوداً، كانت المقاومة تعمل استخبارياً وبصمت، لتحصل على التفاصيل الكاملة والدقيقة للخطة إلى حدّ أنها باتت تُدرَس في الأكاديميات العسكرية الخاصة بها، وبات الهدف إفشال ما أمكن من هذه المحاور أو كلها. تقرر أن الخطوة الأساسية لإحباط خطط العدو هي نزع المبادرة من الجيش الإسرائيلي الذي تعوّد مع غزة أن يختار الساعة الصفر، وهذا ما قلب الخطة كلها، مع أن العدو حاول تنفيذ ما يمكن من مخططه وفق الخطوات التي وضعها لكنه أصيب بارتباك كبير ومفاجآت أخرى. تقول مصادر المقاومة، إن المخطط يقوم على نظرية توافق عليها كوخافي وقيادة الجيش من ثلاثة محاور: الأول هو المعلومة الدقيقة (تحديث بنك الأهداف)، والثاني القتل السريع (الحرب الخاطفة)، والثالث القتل الكبير (الصدمة والتصفية بأيّ ثمن).

كانت الخطة الإسرائيلية تقضي بقتل مفاصل العمل الفعاليين في الوحدات كافة (أبي بي أيه)

في المحور الأول لا بدّ من تحديث بنك الأهداف بعد «التجربة السيئة» في حرب 2014. آنذاك كانت الطائرات الإسرائيلية تستهدف أماكن (بيوتاً، شققاً، مواقع...) تكون فعلاً ملكاً للمقاومة لكن جرى التصرف بها تجارياً (بيع، إيجار...) لمواطنين آخرين لا علاقة لهم بها منذ سنة أو اثنتين ثم يتبيّن أنه لم يُسجل هذا التحديث. لذلك، صار تعزيز بنك الأهداف هدفاً أساسياً ومركزياً للخطة، لتعمل المقاومة في المقابل على تبديل كبير في هذه الأهداف والتصرف بها رغم التكلفة المالية لهذا الحراك. كما أنها ركزت على العملاء المزدوجين بصورة كبيرة (بثّت المقاومة خلال العامين الماضيين سلسلة من المقاطع الأمنية الموثقة ضمن أفلام وثائقية عُرضت على قنوات عربية وهذه المعلومات توضح جانباً من المعركة التي كانت تُدار عبر العملاء على الأرض). هذا كله أحبط فكرة «المعلومة الدقيقة»، فضلاً عن أن مبادرة المقاومة بإطلاق المعركة أعطى الفرصة بنسبة 90% لإخلاء الأهداف الممكن قصفها (فوق الأرض)، على عكس عنصر المفاجأة الذي كان يمكن أن يحرمها هذه الفرصة. فوق ذلك، استفيد من تجربة حزب الله في حرب 2006 (محاربة عملية «الوزن النوعي»)، فابتكرت المقاومة أهدافاً وهمية لكن بما هو أوسع من منصات الصواريخ، إذ أنشأت مقاسم اتصالات وغرف قيادة ميدانية وهمية كي يضربها العدو ويظنّ أنه أنجز المحور الأول.

أما المحور الثاني (الحرب الخاطفة)، فهو نظرية إسرائيلية قديمة ـ جديدة، لكن زاد عليها العدو تكتيكات جديدة مثل «القتل السريع لأكبر عدد ممكن». في حرب 2008، مارس العدو هذا الأسلوب لكن نوعية العناصر التي تمّ استهدافها في الضربة الأولى (يوم السبت) لم تؤثر في المقاومة (استشهد مئات من عناصر الأجهزة الأمنية كالشرطة). صحيح أن هذا أحدث صدمة كبيرة في غزة، لكن في هذه التجربة يريد العدو أن يستهدف المفاصل الأساسية في العمل العسكري والتنظيمي للتنظيمات كلها في المناطق كافة. مثلاً لو كان في «كتيبة حي الزيتون» التابعة لـ«كتائب القسام» 500 إلى 700 عنصر، يجري تحديد 15 إلى 20 هم المفاصل الأساسية للعمل (القيادة الميدانية أو الأكثر تدريباً وفعالية وذكاء وروحية)، ولا سيما مسؤولي الوحدات (المدفعية، القوة الصاروخية، العاملين في مجال الطائرات المسيرة، القوات البرية الخاصة...)، من أجل شلّ بقية العناصر. بإحصائية أولية لهذه المفاصل (بتقدير إسرائيلي وأيضاً لدى المقاومة)، يجري الحديث عن «أكبر عملية اغتيال في التاريخ»، إذ ستستهدف أكثر من 450 كادراً فعّالاً في الضربة الأولى مع نسبة نجاح محتملة تُقدّر بـ70% بالحد الأدنى، ليصير الجهاز العسكري في التنظيم مشلولاً كلياً، ما يعيق استمرار المقاومة بصورة فعّالة. وفي حال تمّ هذا المحور، يكفي للإسرائيلي أن يحقق منه صورة النصر منذ بداية المعركة. هنا تحديداً أخذت المقاومة قرارها في اتجاهين. الأول توزيع خطة العمل التفصيلية على كل عنصر بحدّ ذاته، أي لو استشهدت المستويات القيادية المتعددة كلها، يبقى كل فرد يعلم ما عليه فعله في منطقته بأكثر من سيناريو حتى النهاية. الثاني هو أن المقاومة سعت إلى تقليل خسائر الضربة الأولى الخاطفة (القتل السريع) إلى ما بين 20% ـ 30%، وذلك بأن تمنع ظهور الكوادر الفعالة ومفاصل العمل على «الرادار»، باعتماد سياسة «التدوير» في العمل من فوق الأرض ومن تحتها، فلا يكون فوق الأرض سوى ثلث القوة العاملة لتمارس حياتها الطبيعية، على أن يكون الثلثان تحت الأرض، ويجري التدوير بينهما. لكن هذا الإجراء على مدار شهور أرهق المقاومة وقد لاحظه الإسرائيلي، ولذلك كان الحل الأمثل نزع المبادرة من العدو.

انتقالاً إلى المحور الثالث تقرر إسرائيلياً أنه في الضربة الأولى لا بدّ لنجاحها من تطبيق نظرية أخرى ـ حتى لو تعارضت مع المحورين السابقين ـ هي القتل

> انتقلت المقاومة من إحباط خطة كوخافي إلى قلبها ضده وضد جيشه

الكبير أو الجماعي. فمثلاً لو كان هذا الكادر وسط عائلته أو في السوق بين مئة شخص أو داخل برج سكني، يُضرب الهدف بدون تردد، الأمر الذي أحبطته المقاومة في إجرائها الوقائي ضد المحور الثاني، وهو فعلياً ما حاول العدو تطبيقه خلال بعض أيام المواجهة الأخيرة في شمالي القطاع حينما دار حديث عن رصد قائد لواء الشمال في إحدى الأذرع العسكرية فضُرب مربع سكني كامل (تكرار لمحدث لـ«عقيدة الضاحية»)، وكذلك في شارع الوحدة بمدينة غزة. لكن هذا المحور أخفق لأنه كان مرهوناً بنجاح المحورَين الأول والثاني. وبقراءة للأرقام التي قدمتها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» للشهداء في صفوفها، يتبين أن المحاور الإسرائيلية الثلاثة لم تتحقق وبخاصة الأخير، إذ قضى من الصف الأول في «حماس» شهيد واحد ومن الصف الثاني 15، والبقية (نحو 35) كانوا مقاتلين. أما في «الجهاد الإسلامي»، فارتقى نحو 22 شهيداً منهم اثنان من الصف الأول و5 من الثاني والبقية مقاتلون. هذا تقريباً هو الشق العملاني الكبير في هذه الخطة التي تعدّ ضربة أولى لتحصيل النصر قبل بدء الحرب، ليجري بعدها تخيير المقاومة بين الحرب (مثلاً على قاعدة ثلاث أو أربع بنايات مقابل كل صاروخ يخرج من غزة)، وبين حل سياسي يشمل ملف الجنود وهدنة طويلة الأمد ودخول قوات عربية أو قوة فلسطينية مقبولة إسرائيلياً مثل القيادي المفصول من «فتح» محمد دحلان تحت عنوان «المنقذ» للغزيين حاملاً معه رزم مساعدات كبيرة مقابل إدارة القطاع سياسياً. ولضمان النجاح لهذه الخطوة، سيعمل العملاء وأطراف أخرى على تحريك الجبهة الداخلية ضد المقاومة جراء هول الصدمة من الضربة الأولى «القاضية والخاطفة والكبيرة» لتطالب بدورها المقاومة بحلّ سياسي عنوانه وقف العدوان بأيّ ثمن.

تقرر الا يظهر على «رادار» العدو اكثر من 20٪ ـ 30٪ من الكوادر المصمتين والمقاتلين (الإعلام العسكري لـ«كتائب القسام»)

ماذا يدور في عقل كوخافي؟

لمقاربة أدقّ للأسس التي وضع عليها كوخافي خطته، كتب ياجيل ليفي، وهو مؤرخ ودكتور في الجامعة العبرية المفتوحة، مقالة في صحيفة «هآرتس» الأسبوع الماضي، بعنوان «أفيف كوخافي: رئيس أركان الحيّز المكاني والقتل»، قال فيها إن «تصريحات كوخافي تكشف أنه رأى غزة كما رأى مخيم بلاطة (بنابلس) في حملة السور الواقي في 2002... أي بصفته مكافئاً مزدحماً بالبشر وليس سوى مشكلة هندسية يجب إيجاد الحلول لها، والمدنيون هم فيها مصدر إزعاج». وبينما كانت حملة «حارس الأسوار» الاختبار الفعلي الأول له، «سيقرر التاريخ لاحقاً كيف اجتاز هذا الاختبار... لقد تعهد يوم تنصيبه بإعداد جيش فعال وحديث وفتاك، ليجرّ استخدامه كلمة فتاك انتقادات عليه»، يقول ليفي. ويضيف: «انطلقت خطة الزخم في فبراير (شباط) 2020 ولم يتردّد كوخافي في توجيه الانتقادات الضمنية إلى أسلافه والمستوى السياسي، فصار السعي إلى الانتصار وليس تحقيق الردع عقيدته التي لاقت إعجاب اليمين أيضاً». ويتابع الكاتب: «عندما تحدث رئيس الأركان أمام لواء المظليين في القوات النظامية وأوضح أنه في نهاية كل مرحلة من القتال يجب فحص الأضرار التي لحقت بالعدو والأهداف التي جرى تدميرها، كان يريد أن يقول إن نجاح المقاتلين يقاس أيضاً بعدد القتلى في الطرف الثاني، وهذا ليس اهتماماً جديداً لديه، بل سبق أن أصر في 2002 على قتل المقاتلين الفلسطينيين بدلاً من السماح لهم بالاختفاء أو حتى الاستسلام»، وهو ما سُمّي «تكتيك الموت» من «شخصية تكنوقراط ترى استخدام القوة العنيفة أمراً مركزياً... ولع كوخافي بالفلسفة يغلف عقيدته بلباس ناعم». ولذلك، يرى ليفي، أنه «ليس عجيباً أن رئيس الأركان أعطى تعليماته في سنته الأولى بإلزام القادة قراءة كتاب المتغيرات تحت النيران الذي كتبه العقيد دوغلاس ماكغريغور لأنه يراه مثالاً عملياً في عملية التغيير التي مرّ بها الجيش الأميركي مع أنه يشجع على القتل أولاً».

يكمل المؤرخ الإسرائيلي: «حتى لو كانت الزخم في بداية طريقها، ولا يمكن اعتبار عملية حارس الأسوار ثمرتها النهائية، ليس هناك شك في أن العملية عكست منطق الجيش الذي قاده كوخافي بعدما أعاد تنظيمه وحتى تربيته، كما أنه في تصريحه الذي أدلى به مع اندلاع العملية أقر أنه يوجد في الجانب الآخر في غزة واقع صعب لكنه لم يحدد الواقع المدني أو العسكري... ثم في بيانه المشترك مع نتنياهو وغانتس في نهاية اليوم السابع للقتال اختفت حتى هذه الإشارة وركز في حديثه على الضرر الذي ألحقه الجيش بأنفاق حماس... التي تمردت على النظام الحضري عندما حفرت الأنفاق تحت الأرض، ليعمل كما فعل في حملة الجرف الصامد (2014) حين رأى أنها ليست سوى مساحة يجب دفع مقاتلي العدو داخلها ثم تدميرها من الجو حتى تنهار عليهم... حتى أن المتحدث باسم الجيش أنتج شريط فيديو تنهار فيه المباني على وقع صوت الموسيقى!» ولذلك، يرى ليفي أن «هدم الأبراج الذي كان عنوان الاعتزاز في العملية العسكرية لم يكن إلا جزءاً من إعادة تصميم المساحات الحضرية، فلاهل غزة المبنى مسكن ولكوخافي منشأة عسكرية من اللحظة التي يوجد فيها أعضاء من حماس»، مستدركاً: «يبدو أن الجيش الذي يمتلك أفضل استخبارات في العالم لا يعرف أن تدمير المبنى يساهم في انهيار الطبقة الوسطى في غزة، التي تستطيع ممارسة الضغط على حماس لتليين مواقفها... الكراهية المتراكمة عند سكان غزة تجاه إسرائيل التي تغذيها بنفسها بجهود عسكرية متواصلة لا تنجح في تحريك وعي أحد رؤساء الأركان الأكثر تعليماً من أولئك الذين خدموا هنا».

***ساهم في ترجمة المقالة مركز «أطلس للدراسات والبحوث»**

ماذا بقي من «الزخم»؟

لم يقدّم العدو في تهرّبه من المواجهة البرّية أي مبرّر عسكري واضح، متجنّباً الاعتراف بخوفه من وقوع قتلى وأسرى في صفوفه ـ بالمئات هذه المرة كما تعد مصادر في المقاومة ـ مع أن المحللين والإعلاميين الإسرائيليين تكلّفوا شرح هذه المخاوف. هذا بدوره ينسف صُلب نظريات أفيف كوخافي الذي ذكره السيد حسن نصر الله في أكثر من خطاب، بعدما قدم الأول نفسه على أنه من سيُخرج الأرنب من القبعة ويعيد المجد إلى إسرائيل وجيشها. وبما أن تحقيق النصر قبل الدخول براً لم ينجح، فإنه متعذّر حكماً من دون العملية البرية. مع ذلك، جرى التمديد لكوخافي عاماً إضافياً، ولا سيما أنه تغيّب على الساحة العسكرية الإسرائيلية أي نظرية جديدة بعد هذا الإخفاق الكبير، لتتركز الحلول على الجهود السياسية والاقتصادية، أو ما يسمى «الحرب الصامتة». فكّك الزميل علي حيدر خطة «تنوفا» (راجع العدد 4349، في 27 أيار، لكنّ عودةً إلى تفاصيل هذه الخطة تظهر كم أن العدو عجز عن تحقيق الحد الأدنى منها جراء سوء الحسابات وانتزاع المبادرة منه بل وقوعه في الحفر التي حفرها للمقاومة. كانت الخطة تتصور جعل الجيش «أكثر حدة وفتكاً بعد أن تتلقى الوحدات الميدانية ثروة من القدرات التي يتمتع بها حالياً المقر المركزي للجيش في تل أبيب»، وهذا يعني أن «الكتيبة الواحدة ستكون مرتبطة رقمياً بجميع القوى ذات الصلة في قطاعها وبإدارة المخابرات، فيما يتمكن قائد السرية من تفعيل طائراته الذاتية القيادة واستخدام شبكة القيادة والتحكم الرقمية التابعة للجيش لتنشيط الدبابات أو المروحيات أو وحدات الحرب الإلكترونية فور اكتشاف الأهداف الحساسة، مثل خلية مضادة للدبابات مختبئة في الطابق الثالث لأحد الأبراج». وكان مقدراً أنه إذا نجحت الخطة، فستكون للجيش الإسرائيلي في 2030 «آلة حرب شبكية أكثر فتكاً يمكنها تدمير قدرات العدو في وقت قياسي وبأقل الخسائر الممكنة». لكن واقع المعركة الأخيرة يقول إن المقاومة حوّلت كل هذه القدرات إلى خردة حديدية بلا عمل، أو بالحد الأدنى بلا تأثير.

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

كيف أحبطت المقاومة «ورشة النصر» الإسرائيلية؟

وقائع عن العمل الأمني السابق والمصاحب لمعركة «سيف القدس»

من الدفاع إلى الهجوم

في المرحلة الأولى، كانت المقاومة تفكّر كيف تُحبط هذا المخطط. لكنها بالتعاون مع القوى الأخرى في محور المقاومة انتقلت إلى التفكير في «قلب» هذا المخطط ضد العدو نفسه. جاء القرار الأول بأن تكون الساعة الصفر بتوقيت المقاومة (السادسة مساء)، ما مثّل بحدّ ذاته إخفاقاً استخبارياً كبيراً للعدو الذي فوجئ بقرار المقاومة الجريء لاستغلال أول حدث ممكن، فجاءت الاعتداءات في المسجد الأقصى وتهديد أهالي الشيخ جراح بالتهجير ـ على خطورتها ـ لتكون فرصة تضرب بها المقاومة أكثر من عصفور بحجر واحد، وهو ما يجعل هذه الحرب استباقية لجهة المقاومة، ومواجهة أمنية واستخبارية قبل أن تكون عسكرية. هذا لم يكن كافياً في نظر المقاومة ومن معها لضمان الانتصار ميدانياً (أولاً) ولضمان تحقيق الأهداف السياسية بعد انتهاء المواجهة (ثانياً)، فخرجت نظريات ومحاور بديلة عملت المقاومة على تطبيقها تباعاً، لكنها احتاجت إلى شرط مهم للنجاح هو تفعيل «غرفة العمليات المشتركة» ونقل مستوى التعاون بين الأذرع العسكرية إلى أفضل ما يمكن مع صياغة تفاهمات تفصيلية. أيضاً تقرر اعتماد تكتيكات حماية للكوادر العاملة في الميدان أمنياً وعسكرياً تضمّن «تصفير الإصابات» بين صفوف المقاومين خلال إطلاق الصواريخ أو المهمات الأخرى، لكن قيادة المقاومة تتحفظ على نشرها حالياً.

يُشار هنا إلى أن عملية التدقيق جارية حالياً لدى قوى المقاومة وأجهزتها الأمنية للتثبّت من أمرين: الأول هل هناك خلل في عمليات التنقل أدى إلى انكشاف بعض المواقع، أو المكتب في أحد الأبراج حيث استشهد بعض القادة، أو أن هناك اختراقاً أمنياً بشرياً أو تقنياً ساعد العدو على الوصول إلى بعض المقاومين، علماً أنه بالنظر إلى تجارب سابقة، فإن عمليات الرقابة الجوية التي يجريها جيش الاحتلال خلال المعركة كانت لا تستهدف محاولة الوصول إلى منصات أو مرابض للصواريخ قابلة للتفعيل فقط، بل مراقبة المقاومين الذين يتحركون بطرق لافتة وهم يعملون على إنجاز المهمة الأخيرة من تفعيل المرابض الصاروخية، ولا سيما أن بعض العمليات كانت تتطلب أن يتوجه مقاوم واحد فقط مزوّداً بخريطة أو بمعلومات توثّق له مكان المنصة، وأن يعمل على تفعيل العمل عبر نظام مرتبط بساعة توقيت، وعليه تنفيذ المهمة والعودة إلى قاعدته قبل وقت جيد من إطلاق الصليات الصاروخية، وهو ما جعل العدو يخفق في تحديد دقيق للأهداف حتى أنه ضرب أهدافاً مدنية لأنه يشك في احتمال أن تكون المقاومة استخدمتها، وهذه الإشارة تحمل دلالات كبيرة على النقص الكبير في المعلومات الاستخباراتية المجهّزة سلفاً، والفشل في تجميع معطيات أمنية خلال الحرب. وعندما تقررت الساعة الصفر، كان التنسيق بين «كتائب القسام» و«سرايا القدس» قد أنجز المرحلة الأولى بقرار شن الهجوم الصاروخي لكن قيادة «القسام» طلبت بعض الوقت الإضافي، لتظهر المفاجأة لاحقاً بأنها قررت مباشرة العملية بالصلية التاريخية نحو القدس، وهو ما مثّل عنصر مفاجأة حقيقياً ليس للعدو فقط، بل لحلفاء الكتائب داخل القطاع وخارجه، فيما عكست هذه الضربة الحرفية العالية لدى «القسام» لناحية حجب المعطيات عن ورش التصنيع عندها عن أقرب المقربين، وهو ما اتضح بكون هذه الفرق تعمل بطريقة لا تتيح لكل من هو في الجسم العسكري الاطلاع عليها.

بالعودة إلى خطة عمل المقاومة، مثّلت المحاور المقابلة بدورها خطوات جريئة أخرى فاجأت العدو. المحور الأول أنه لا خط أحمر أمام العمل)، إذ لا يوجد ما هو ممتنع على المقاومة قصفه أو محاولة الوصول إليه بأي طريقة، من دون الالتفات إلى أي ضغط عربي أو دولي، وهذا تمّ مَدّ اليوم الأول. المحور الثاني هو اختيار التوقيت للضربات النوعية (تحديداً الصليات المئوية) وإعلانها مسبقاً والطلب من وسائل الإعلام ترقّبها، على نحو يُثبت عجز جيش العدو عن منع المقاومة ويثبّت مصداقيتها أمام جمهورها وأمام العالم، على أن يجعل هذا الحدث الجبهة الداخلية للعدو متيقنة من قدرة المقاومة على إيذائها وصدقيتها، وأن تفقد الشعور بأن الجيش يستطيع حمايتها وكذلك بوعود قادتها جميعاً السياسيين والعسكريين. أما استعمال كمية صواريخ من ثلاثة أرقام، فكان جزءاً أساسياً من هذا المحور لإيقاع صدمة وإربك كبيرين لدى العدو. المحور الثالث هو المدن المحروقة، والهدف منه أولاً إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر، وثانياً كيّ وعي العدو، إذ حينما تنتهي الحرب يخرج المستوطنون ليروا حجم الدمار والخسائر ويعلموا أن عامل الأمان بات مفقوداً إلى الأبد. هذا أيضاً تطلّب تعاوناً من الأذرع العسكرية كافة لتركيز الاستهداف في أوقات معينة على مدن محددة (أسدود أولاً عسقلان ثانياً بئر السبع ثالثاً) بصليات مكثفة تشلّ «القبة الحديدية»، مع مواصلة ضرب «غلاف غزة» وإبقائه ضمن هذه المعادلة. وهو طبعاً ما وسّع دائرة النار حول القطاع وجعل مفهوم «غلاف غزة» عسكرياً يزيد من 15 ـ 17 كلم إلى 45 كلم!

> وسّعت المقاومة مفهوم «غلاف غزة» من 15 ـ 17 كلم إلى 45 كلم!

في ما خص مواجهة «القبة الحديدية»، لجأت المقاومة إلى نظام إطلاق استهدف ليس تغطية مساحات واسعة من مدن ومرافق الكيان فقط، بل ما يجعل الأمر صعباً على قيادة العدو في طريقة استخدام القبة. حتى أن الأمر بدا محبطاً لقادة العدو، فرغم ما مرّ من وقت على الحرب، لم يكشف جيش الاحتلال عن عدد الصواريخ التي وصلت إلى الأرض، فيما ستتوفر في وقت قريب الدراسة الكاملة من جانب المقاومة لناحية تحديد ليس فعالية القبة فقط، بل مدى نجاح المناورات التي تهدف عملياً إلى تعطيل «مركز تشغيل إشارات المرور» على ما يقول أحد الخبراء واصفاً عمل القبة بأنها «آلة تطلق رشقات صاروخية باتجاه أهداف تكون ضمن مرماها كما حددها الرادار»، لكنها تصاب بإرباك في حالة توسع المرمى من جوانب عدة، وهو ما يجعل الأخطاء كبيرة بعضاً، أو لناحية أن تُوجه أكثر من قبة نحو هدف واحد، وهذا يحتاج إلى نشاط عملياتي هائل من جانب القبة حتى تتمكن من محاصرة كل الموجات الصاروخية في حال انطلقت في وقت واحد. كما جرى استعمال الإشغال التقليدي عبر استخدام رشقات مكثفة من صواريخ تقليدية جداً تنشغل القبة في مطاردتها لأنه لا يمكن لجيش العدو أن يستهتر بوصولها إلى الأرض وإيقاعها إصابات أو خسائر كبيرة، وفي هذه الحالة، يُتاح لصواريخ من مديات معينة ورؤوس تفجيرية ومصنوعة من مواد خاصة التفلّت من رقابة القبة والوصول إلى أهدافها، مع الإشارة هنا إلى أن العدو كان يعرف أن فعالية الصواريخ المنطلقة من غزة ليست في قدراتها التدميرية فحسب، بل في كونها تفرض على قيادة الجبهة الداخلية سلسلة من الإجراءات تكون نتيجتها تعطيل الحياة وبثّ الرعب في مساحات واسعة.

أما المحور الرابع الذي عملت عليه المقاومة خلال هذه المواجهة، فهو ضرب الأهداف النوعية مثل القواعد الجوية والموانئ ومجمّعات البترول ومنصات الغاز في البحر (للمرة الأولى)، بما يُحدث صدمة أخرى كبيرة لدى العدو قيادة وجيشاً وسكاناً. ثمة محور خامس، ربما كان الأبرز والأهم في هذه الحرب ويلغي بدوره جزءاً أساسياً من خطة العدو، هو فرض معادلة «تل أبيب مقابل الأبراج السكنية». وإن لم تنجح المقاومة خلال هذه المواجهة في تثبيت هذه المعادلة سريعاً فاضطرت إلى قصف تل أبيب أكثر من مرة لتحقيق ذلك، فإنها ـ بعد اليوم الخامس والخطأ الإسرائيلي في استهداف برج «الجلاء» الذي يحوي وكالة الأنباء الأميركية ـ استطاعت تثبيتها لاحقاً وحماية ما تبقى من أبراج تتركز غالبيتها في مدينة غزة. وأخيراً طوّر الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي»، زياد النخالة، هذه المعادلة بإعلانه في مهرجان الانتصار الذي أقامته الحركة في غزة أن أي اغتيال ينفّذه العدو ـ بحقّ القادة أو المقاتلين ـ سيقابله قصف تل أبيب فوراً ومن دون اعتبار لأيّ اتفاق. توازى مع ذلك محور سادس عمل على تثبيته رأساً قائد أركان «القسام»، محمد الضيف، ويقضي بشلّ المركز (الوسط) الذي حاول العدو إظهار أن الحياة تسير فيه بصورة طبيعية، وهو ما وسّع ـ مع بضعة صواريخ انطلقت من لبنان ـ دائرة دخول الملاجئ لتشمل أكثر من ستة ملايين إسرائيلي.

محور الحرب السابع كان الاستمرار في الجهود الممكنة لإيقاع خسائر في صفوف جنود العدو بصورة مباشرة، والهدف لم يكن إعلامياً. أننا نستهدف العسكر فقط، بل منع العدو من التفكير في خيار التقدّم براً في أي حال، وأيضاً ملاحقته على «أرضه». استُعمل لتطبيق ذلك الصواريخ الموجّهة وتكثيف قذائف الهاون (تقرر تأجيل الاقتحامات أو الإنزالات خلف الخطوط أو عمل «الضفادع البشرية» إلى مرحلة لاحقة)، وهو ما احتاج أيضاً إلى تعاون وتنسيق فصائلي كبير، كما جرت الاستفادة من أمن وسكاناً. ثمة محور خامس، ربما كان الأبرز والأهم في هذه الحرب ويلغي بدوره جزءاً أساسياً من خطة العدو، هو فرض معادلة «تل أبيب مقابل الأبراج السكنية». وإن لم تنجح المقاومة خلال هذه المواجهة في تثبيت هذه المعادلة سريعاً فاضطرت إلى قصف تل أبيب أكثر من مرة لتحقيق ذلك، فإنها ـ بعد اليوم تطبيقه لكنها لم تنفذه جراء إصرار مصري هو إنهاء الحرب بضربة مؤلمة تبقى في الذاكرة الإسرائيلية، وأعلنها أولاً المتحدث باسم «القسام»، أبو عبيدة، نيابة عن الفصائل كافة، وعاد السنوار ليوضح أن الضربة كانت ستشمل فلسطين كلها بثلاثمئة صاروخ في لحظة واحدة. لكن المقاومة عملت على استغلال هذا المحور لتثبيت وقف النار على طريقتها: نتوقف بالتزامن، ونحن آخر من ينتهي من القصف.

المحور الرابع الذي عملت عليه المقاومة هو ضرب الاهداف النوعية للعدو (أي بي أيه)

محاولات استدراك خائبة

مقابل كل هذا «الزخم» الذي أبدته المقاومة، حاول العدو استدراك ما ضاع من خطته باستعمال كثيف للنار (تطبيق بقايا خطة «الزخم»)، بضعة صواريخ انطلقت من لبنان. دائرة دخول الملاجئ لتشمل أكثر من ستة ملايين إسرائيلي.

محور الحرب السابع كان الاستمرار في الجهود الممكنة لإيقاع خسائر في صفوف جنود العدو بصورة مباشرة، والهدف لم يكن إعلامياً. أننا نستهدف العسكر فقط، بل منع العدو من التفكير في خيار التقدّم براً في أي حال، وأيضاً ملاحقته على «أرضه». استُعمل لتطبيق ذلك الصواريخ الموجّهة وتكثيف قذائف الهاون (تقرر تأجيل الاقتحامات أو الإنزالات خلف الخطوط أو عمل «الضفادع البشرية» إلى مرحلة لاحقة)، وهو ما احتاج أيضاً إلى تعاون وتنسيق فصائلي كبير، كما جرت الاستفادة من أمن وسكاناً. ثمة محور خامس، ربما كان الأبرز والأهم في هذه الحرب ويلغي بدوره جزءاً أساسياً من خطة العدو، هو فرض معادلة «تل أبيب مقابل الأبراج السكنية». وإن لم تنجح المقاومة خلال هذه المواجهة في تثبيت هذه المعادلة سريعاً فاضطرت إلى قصف تل أبيب أكثر من مرة لتحقيق ذلك، فإنها ـ بعد اليوم ـ عن علم أو دون علم ـ وهو ما كانت المقاومة قد تحسبت له جيداً، واستطاعت بالرصد الجوي المشترك مع المقاومة الإسلامية في لبنان وبتعاون استخباري كثيف منع تحققه، خاصة بعدما تأكد لها أن الحشود البرية كانت على بعد كيلومترات (بين 5 إلى 8) من الحدود، وهو ما يتناقض مع مبدأ التوغل. كما أن غياب الحشود الكبيرة على حدود غزة (الحشود الكبرى بقيت في الشمال بحكم المناورة المغاة، أو لم تكن معدة لمناورة مباشرة وفق برنامج العمل بفعل اندلاع المواجهة. كما أنه لم يتم حشد الاحتياط بصورة كبيرة) أكد للمقاومة أن مبدأ العمل البري منتفٍ ولا سيما بعدما فقد الإسرائيلي عنصرَي المبادرة والمباغتة. وتعبيراً عن هذا الإخفاق وجّه مسؤولون أمنيون إسرائيليون أمس انتقادات إلى «مناورة الخداع التي انتهت بهجوم محدود بتوقيت خطأ ونجاح محدود»، فيما رد الجيش بالاعتراف أن «السر كُشف وكان يجب علينا استغلال الفرصة». تلك المصادر قالت إن «الخطة الأصلية تتضمن إدخال قوات برية إلى القطاع الأمر الذي لم يخرج إلى حيز التنفيذ». ووفق صحيفة «معاريف»، «توقعوا في الجيش أن تدخل حماس أربع كتائب إلى الأنفاق وأنه نتيجة للهجوم الجوي الذي سيعقب ذلك سيسقط 800 قتيل منهم. وفق الخطة الأصلية من المفترض أن يبدأ عدد من الألوية بالدخول لكن الجيش قرر أخيراً الاكتفاء بالعمل وفق الخطة المقلصة». أما السبب، كما تقول الصحيفة، فهو أنه «منذ اللحظة الأولى لعملية الخداع أدرك الجيش أن مقاتلي حماس لم يدخلوا الأنفاق، رغم التقديرات بوجود بضع عشرات كانت ستشمل فلسطين كلها قبل ذلك، فأجّل الجيش الهجوم البري لكن الصورة لم تتغير بعد ثلاث ساعات، وفي نهاية الأمر تقرر شن الهجوم» الفاشل.

يُذكر أن خطة كوخافي الخاصة بالعمل البري تستند إلى نظرية تولي شخصياً الترويج لها منذ توليه منصبه، وكان يحسم كل نقاش مع ضباطه وجنوده قائلاً إن النصر لا يتحقق من دون المناورة البرية، لكنه لم يكن يقل ذلك في معرض الرد على أنصار نظرية الحسم من الجو، بل يشدد على أن تجارب المواجهات في غزة وفي لبنان، ومعها دروس الحرب السورية، تؤكد أن فعالية العمل منها لأنها تعتبر «محروقة» وفق التصنيف الأمني، فلا يتم استخدامها لا للدخول ولا للخروج، الأساس. لكن العامل الإضافي يتصل بكون المناورة البرية في مذهب كوخافي تتعلق بأن المهمة الرئيسية في الوصول إلى مرابض الصواريخ تحتاج إلى عملية برية لا الاكتفاء بالقصف من الجو، خصوصاً أن أجهزة الأمن الإسرائيلية لم تدّع يوماً قدرتها على توفير بنك أهداف يشمل منصات الصواريخ، كما تعرف أنها عرضة لعمليات تضليل مستمرة من جانب المقاومة. ومع أن ما تقدم وتكشفه «الأخبار» يوضح السبب الحقيقي والتفصيلي لهذا الإخفاق، يصرّ العدو على أنه إخفاق ميدانيّ تكتيكيّ أكثر منه استخبارياً رغم فلتات اللسان والجدل الإعلامي الدائر. أما الحقيقة الكاملة التي تحدث السنوار عن جزء منها (بقوله إن نسبة الضرر لم تتعدّ 5%)، فهي أن المقاومة تعمدت بخطة ذكية تسليم أنفاق فرعية محددة للعدو وكشفها عبر تحركات مدروسة لعناصرها فضلاً عن أنفاق وهمية. مع ذلك، لم يمنع هذا الإجراء وقوع بعض الخسائر وضرب بعض الأنفاق جراء أخطاء فردية أو الكثافة النارية للعدو أو حصول الأخير على معلومات استخبارية صحيحة، وهو أمر كان محتملاً لدى المقاومة لكنها عملت على تجنّب الخسائر الكبيرة، فلو حدث وضُربت مئة كيلومتر من الأنفاق، كما أشاع الجيش الإسرائيلي، لكان هناك مئات الشهداء، وهو أمر لا يمكن إخفاؤه. ومن المهم التنبيه إلى أن طبيعة القطاع تتيح للعدو عبر المراقبة الجوية فقط (علماً أنه يتكل بقوة على عناصر بشرية) مراقبة أشغال معينة في مناطق وبؤر تتيح له التعرف إلى ورشة تخص حفر أنفاق، خصوصاً أن عمليات الحفر والتثبيت توجب وجود ورش لصناعة المواد الخراسانية لا تكون بعيدة من الورشة، كما أن عمليات نقل الرمل من أمكنة الحفر لا يمكن أن تتم بطريقة مخفية تماماً ربطاً بواقع القطاع وطبيعته الجغرافية. ومع ذلك، يصير العدو الذي يمكنه في هذه الحالة التعرف إلى مدخل النفق في حالة عمى مع تقدم الوقت، لأن المدخل لا يتحقق من النفق حتى لو امتد عشرات الأمتار، يكون مقدمة لعمليات تفريخ لا يعلم بها إلا من يوجد داخل النفق نفسه. ثم إن كل عملية حفر تنتهي بإغلاق الفتحة الرئيسية التي انطلق العمل منها لأنها تعتبر «محروقة» وفق التصنيف الأمني، فلا يتم استخدامها لا للدخول ولا للخروج، بل تعتبرها المقاومة «نقطة ميتة». أما في ما يخص تركيبة هذه الأنفاق التي قال السنوار إنها تمتد إلى 500 كلم، فتتحفظ قيادة المقاومة عن ذكرها الآن، لكنها تتكلم حول «مدن كاملة تحت الأرض ومجهزة بمستويات متعددة».

هكذا، انهارت سنوات من العمل الإسرائيلي الدؤوب، فيما تقول المصادر في المقاومة الفلسطينية، إن «الفضل الأول يرجع إلى الرحمة الإلهية، ثم إلى العقول المبدعة في صفوف المقاومة التي ترى أنها انتقلت إلى مرحلة أخرى ومختلفة من العمل بعد عقود من العمل والتجربة والخطأ». كما تُرجع الفضل إلى محور المقاومة بدوله، إيران وسوريا، وقواه، حزب الله وقوى أخرى ـ تحفظت على ذكرها الآن ـ «ليس على ما قدمته من مال وخبرات وأسلحة حصراً، بل معلومات وتنسيق أنقذا المحور كله وفي مقدمته غزة من كابوس كبير إن نُجحت خطط العدو»، فضلاً عن «الاستعداد الحقيقي والفعلي للمشاركة في الحرب بصورة مباشرة لو تطلّب الأمر ذلك، أو بطلب مباشرة من المقاومة الفلسطينية» التي تؤكد المصادر أنها لم تفكّر أصلاً في هذا الطلب خلال المواجهة، بل كانت «مسيطرة ومستعدة للمواصلة ليس شهرين كما قدّر الاحتلال، بل ستة أشهر بالحد الأدنى». ترى المصادر ذاتها أنه من المصلحة الفلسطينية ألا تتدخل قوى أخرى خلال تلك المعركة «لأنها بدأت فلسطينية، ومن الجيد أن تنتهي بانتصار فلسطيني بحت حالياً»، كما أن «التدخل الكبير سيشوش على الحراك في الضفة والـ48 الذي أردنا أن يستمر كي يطلق مرحلة جديدة من الصراع بعد المواجهة». هذا كله لم يمنع التوافق بين أطراف محور المقاومة على أن يكون عنوان المرحلة المقبلة هو أن المساس بالقدس سيعني حرباً إقليمية تنتهي بإزالة الكيان، على أن يجري تطوير هذه المعادلات للوصول إلى «اتفاقات دفاع مشترك في الساحات كلها»، أي كما تقرر أن ضرب إيران يعني اشتعال ساحات المواجهة كلها، يجب أن يُتفق على أن أي ضربة للمقاومة في لبنان أو غزة يعني اشتعال الجبهتين معاً، وهو ما يجري بحثه في الأروقة المعنية. تختتم المصادر بأن هذه التجربة وما سيُكشف منها تباعاً ـ وفق الضرورات والمحظورات ـ ستكون جزءاً من التاريخ الفلسطيني، وأن هذه الأنفاق «ستكون كلها مناحف للمقاومة يزورها الناس بعد التحرير». أما أسئلة من قبيل: ما قصة «البروفا» التي تحدّث عنها السنوار، وما مستقبل العمل بين أطراف محور المقاومة، وما حكاية الطائرة التي أتت من حدود الأردن، وهل توجد ساحات عمل جغرافية أخرى لم تُكشف للعدو بعد وسيفاجأ منها...؟ فوعدتنا المقاومة بالحديث عنها في الوقت المناسب.

> هذه الأنفاق ستكون كلها متاحف للمقاومة يزورها الناس بعد التحرير

كان مطلوباً إسرائيلياً تهييج الجبهة الداخلية ضد المقاومة (أي بي أيه)

... ما لم تستعمله المقاومة

تقول المصادر في المقاومة إنها أعدّت خططاً لا تقلّ نوعية عن الأداء الذي أظهرته الوحدات الصاروخية والمدفعية على صعيد البر والبحر. لكن الظروف الميدانية ومسار المعركة لم يسمحا بتفعيل هذه الخطط أو بعمل بقية الوحدات سوى الدروع والقناصة والاستخبارات وأمن المقاومة. وأضافت أن «ما سيلقاه العدو لو كان قد قرر الاقتراب من غزة، وليس مجرد الدخول إليها، كان أعظم مما يتصور»، موضحة: «طوّرنا الخطط لنكون في مرحلة لا ننتظر فيها العدو ليدخل بل ليقترب من الحدود فقط». وبالنسبة إلى باقي المفاجآت، قالت المصادر إن ما كشفته المقاومة لم يتعدّ «3 أوراق قوة ومفاجأة من أصل 10». وحتى على صعيد الصواريخ هناك ما لم يُكشف بعد، ليس على صعيد المدى تحديداً، وإنما على مستوى القدرة التدميرية والتوجيه وطرق تجاوز «القبة الحديدية». وإن كانت المقاومة قد كشفت بعض التفاصيل خلال الأيام التي تلت انتهاء الحرب حول بعض الصواريخ، فإن ما بقي «أكثر بكثير» من ذلك، تقول المصادر. كذلك، هي ترفض التعليق على ما أورده حساب INTELSky على «تويتر» المتخصص في الرصد الجوي، حين أورد أنه في الصلية الكبيرة الثانية ضد تل أبيب استُعملت صواريخ ذات رؤوس انشطارية، قائلة إنها تترك هذه التفاصيل للعدو كي يعرفها، ثم ـ إن أراد ـ أن يعترف بها.

كم صاروخاً لدى المقاومة؟

تشير تقديرات العدو الإسرائيلي إلى وجود 16 ألف صاروخ لدى فصائل المقاومة كافة في قطاع غزة، فيما ذكرت تقديرات أخرى أن العدد يراوح بين 50 و60 ألفاً. ترد المصادر على ذلك بالقول إن «العدد ليس مهماً... نحن تجاوزنا فكرة العدد منذ الحرب الأخيرة، لكن يكفي النظر إلى معدل الإطلاق (400 صاروخ يومياً) مع تأكيدنا أنه معدل مريح وعادي بالنسبة إلينا، ثم ضربه بـ180 يوماً، لأخذ فكرة أولية!»، مشيرة إلى أن «ورشات التصنيع بقيت تعمل بكفاءة وفعالية خلال الحرب»، وزادت وتيرتها بعد الحرب «خصوصاً بعد شحنة المعنويات الأخيرة»، وهي كفيلة بالتعويض بنسبة الثلث مما تقصفه الأذرع العسكرية يومياً. وبينما تتحفظ المصادر نفسها عن نشر تفاصيل كثيرة في هذا الإطار، تكتفي بذكر أن العدو اكتشف في هذه الحرب أن توزيع الصواريخ جرى على محافظات القطاع كافة بعدما صار لدى المقاومة مديات كبيرة، وهو ما أفقده القدرة السابقة على ضرب الوحدات الصاروخية التي كانت متركزة أكثر ما يكون شمالي القطاع، الأمر الذي يجعل مجال المناورة أوسع لدى المقاومة والقدرة على الاستمرارية بالقصف أطول.

النخالة: تل أبيب مقابل حياة مقاتلينا وقادتنا

وجه الأمين العام لـ«حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، زياد النخالة، رسالة إلى قادة العدو قال فيها «إن أي عملية اغتيال، تستهدف مقاتلينا أو قادتنا، في أي مكان، وفي أي زمان، سنردّ عليها في الوقت نفسه بقصف تل أبيب قولاً واحداً... رُفِعَتْ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتْ الصُّحُفُ». وشدد النخالة، في كلمته خلال المهرجان الذي نظمته «الجهاد الإسلامي» أول من أمس احتفاءً بانتصار معركة «سيف القدس»، وسط مدينة غزة، على أن «الحركة ملتزمةٌ بمقاومة الكيان الصهيوني، ولن تتوقف عن قتاله حتى يرحل عن أرض فلسطين، مهما كانت التضحيات». وتابع: «هذه الجولة من القتال بيننا وبين العدو لم تنتهِ بعد، ومقاتلونا ما زالوا جاهزين لاستئنافها في أي وقت... استجبنا لإخواننا في مصر وقطر الذين نقدّر جهودهم في وقف العدوان على شعبنا، والتزمنا وقف النار المتزامن والمترابط بما يخدم ما انطلقنا من أجله، وهو حماية أهلنا في حي الشيخ جراح، وعدم المساس بالمسجد الأقصى».

(الأخبار)

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

«سيف القدس»... مناورة حرب التحرير الكبرى

في أي معركة مقبلة، يدرك العدو أنه لن يواجه غزة فقط (غرفة العمليات المشتركة)

قاسم س. قاسم

في 10 أيار الماضي، وفي تمام الساعة 04:40 عصراً، منَح الناطق الرسمي باسم «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، أبو عبيدة، العدو الإسرائيلي، «مهلة حتى الساعة السادسة لسحب جنوده ومغتصبيه من المسجد الأقصى المبارك وحيّ الشيخ جراح، والإفراج عن كلّ المعتقلين خلال هبّة القدس الأخيرة، وإلّا فقد أعذر من أنذر». عقب هذا التهديد، تواصلت قيادة المقاومة في لبنان مع قيادة المقاومة الفلسطينية، واستمعت إلى تقييمها للأوضاع. أبلغت المقاومة الفلسطينية «الإخوة في لبنان، بأن التقدير هو أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، لن يلغي مسيرة المستوطنين في القدس، وأن المقاومة ستنفّذ تهديدها وهو قصف العمق الإسرائيلي»، بحسب ما يقول قيادي في المقاومة الفلسطينية لـ«الأخبار». كذلك، أبلغت قيادة «حماس»، المعنيّين في لبنان، بأن المقاومة الفلسطينية تتوقّع ردّاً إسرائيلياً عنيفاً وتصعيداً يستمرّ لقرابة أسبوعين. في تلك الجلسة، وُضعت القيادتان خطّين أحمرَين يُمنع تجاوزهما ويستدعيان تدخّل محور المقاومة: الأول أن تستمرّ المعركة لما يقارب 50 يوماً كما جرى خلال حرب 2014، والثاني استهداف المخزون الصاروخي للمقاومة الفلسطينية واضطرارها لـ«الاقتصاد» في عملية إطلاق الصواريخ تجاه كيان العدو.

في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الإثنين المذكور، أطلقت «كتائب القسام» 6 صواريخ باتجاه مدينة القدس المحتلة، لتبدأ معها معركة «سيف القدس». اختيار هذا التوقيت بالذات، ومعه عدد الصواريخ المعادل له، يعود إلى أن غالبية الشعارات التي نادت بتدخّل غزة للدفاع عن مدينة القدس انطلقت من البوّابة الرقم 6 في حرم المسجد الأقصى. قبل تنفيذ المقاومة تهديدها، تناقشت تقييمات أجهزة الأمن الإسرائيلية حول نيّة «حماس» إطلاق رشقة صاروخية باتجاه وسط الكيان. بالنسبة إلى استخبارات الجيش العسكرية «أمان»، كان التقدير أن رئيس المكتب السياسي للحركة في غزة، يحيى السنوار، غير معنيّ بالتصعيد، وأن أولويّته هي تحسين الوضع الاقتصادي في القطاع. أمّا جهاز الأمن العام الداخلي «الشاباك»، فذهب إلى أن السنوار «رجل متديّن ومتطرّف ويرى نفسه كصلاح الدين، وهو يريد أن يكسب الزخم الحالي الموجود للظهور كحامي للقدس».

بالنتيجة، لم يأخذ الإسرائيلي، كما تعتقد المقاومة الفلسطينية، بسبب عنجهيّته، بـ«التحذير الأخير» الصادر عن القائد العام لـ«كتائب القسام»، محمد الضيف (أبو خالد)، والذي قال فيه للعدو إنه سيدفع الثمن غالياً في حال لم يوقف اعتداءاته في حيّ الشيخ جراح. وقالت مصادر في «حماس» إن «العدو، وبسبب غطرسته، ظنّ أن الردّ سيكون إمّا تظاهرات على الحدود، أو تنفيذ صواريخ على مستوطنات غلاف غزة، لكنه لم يفهم أن «أبو خالد الضيف» هو مَن وجّه التهديد، ولا يمكن لرجل بمكانته أن يكون تهديده عبارة عن إطلاق صواريخ تجاه غلاف غزة». بالعودة إلى الساعات التي سبقت الإطلاق الصواريخ باتجاه القدس، وصل رأي «الشاباك» وتقديره قبل ساعة من انتهاء مهلة المقاومة، إلى المجلس الأمني الوزاري المصغّر (الكابينت). خلال الجلسة، أوصى رئيس «الشاباك»، نداف أرغمان، بتوجيه ضربة استباقية ضدّ غزة، وهو ما رفضه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه بيني غانتس، في انتظار تلقّي الضربة الأولى للظهور بمظهر الضحية، والتوجّه بعدها إلى حملة عسكرية تحظى بتأييد أميركي، بحسب ما كتبه الصحافي الإسرائيلي، بن كسبيت، في موقع «المونيتور».

مع بدء معركة «سيف القدس»، رفعت المقاومة في لبنان درجة استنفارها، الذي كانت بدأته مسبقاً تحسّباً لأيّ غدر إسرائيلي خلال مناورة «مركبات النار» التي نوى جيش العدو إجراءها في أوائل الشهر الجاري. لكن، وعلى رغم إلغاء المناورة مع بدء حملة «حارس الأسوار» (الاسم الذي أطلقه العدو على المعركة)، بقي استنفار الوحدات الصاروخية في «حزب الله» مستمرّاً. خلال المعركة، تحرّك الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، من خلال تظاهرات على الشريط الحدودي وإطلاق عدد من الصواريخ باتجاه الأراضي المحتلة، سقط أغلبها في البحر وداخل الأراضي اللبنانية. وفي أراضٍ مفتوحة في فلسطين، فيما جرى اعتراض واحد بالقرب من مدينة حيفا. كما أطلقت صواريخ من سوريا وطائرة مُسيّرة (لم يستطع العدو تحديد مكان إطلاقها إن كانت من سوريا أو العراق)، وذلك بالتزامن مع المعركة الدائرة في جنوب فلسطين.

هذا المشهد كان مُخطّطاً له، ويمكن اعتباره مناورة لحرب تتوحّد فيها الجبهات، ولما سيعيشه العدو في «حرب التحرير الكبرى»، وكلّ ما جرى في هذه المعركة من تنسيق بين فصائل محور المقاومة كان جزءاً من المناورة لمعركة إزالة اسرائيل. في العام الماضي، زار رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، لبنان، حيث التقى الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصرالله. حينذاك، اجتمعت غرف العمل التابعة لـ«حزب الله» ولـ«كتائب القسام» لوضع خطّة معركة التحرير، وما عاشه كيان العدو طيلة 11 يوماً هو جزء من هذه الخطة. وبحسب قيادات في المقاومة الفلسطينية، لم يكن مطلوباً من الساحة الشمالية أكثر ممّا جرى، إن إن التركيز الأساسي انصبّ على التحرّكات التي شهدتها الأراضي المحتلة والقدس والسنوار، المشدّداً على أنّه «يجب أن يُؤخذ كلام نصرالله على محمل الجدّ، إنه أكثر أعداء إسرائيل مصداقية، وعادةً لا يوجّه تهديدات فارغة»، مضيفاً: «حقيقة انضمامه إلى السنوار في هذا التوقيت، وإعلانه أن أيّ تحرك إسرائيلي أحادي الجانب في القدس سيؤدي إلى حرب، يجب أن يعامَلا في القدس على أنهما تحذير خطير للغاية». مواجهة أكثر من طرف خلال الحرب المقبلة سيناريو حذّر منه أيضاً، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في «الكنيست» (سابقاً)، تسفي هاوزر، إذ قال: «ربّما تكون هذه هي المرّة الأخيرة التي تواجه فيها إسرائيل حماس وحدها. في المستقبل، ستواجه إسرائيل تحدّياً في الوقت نفسه على جبهات إضافية، مثل الجبهة الشمالية، ما يجعل التحدّي أكثر صعوبة».

> **استراتيجية التحرير التي وضعتها المقاومتان في لبنان وفلسطين أصبح تحقيقها حتمياً**

استراتيجية التحرير التي وضعتها المقاومتان في لبنان وفلسطين، أصبح تحقيقها حتمياً، والحرب الأخيرة على قطاع غزة أظهرت جوانب منها، والمناورة التي أجرتها المقاومة على امتداد فلسطين المحتلة بيّنت نقاطاً إيجابية وأخرى يجب العمل عليها في المستقبل القريب لتحسينها واستثمارها في «معركة التحرير الكبرى». كما ستعمل المقاومة، في المرحلة المقبلة على ترسيخ معادلتها (ربط القدس بغزة)، حتى لو أدى ذلك إلى جولة عسكرية جديدة.

(أ ف ب)

مصر ترفع مستوى وساطتها: مطلب المقاومة فصل الملفّات

يوماً بعد يوم، تتطوّر الجهود المصرية بين دولة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية. لترفع القاهرة مستوى وساطتها من الوفد الأمني إلى وزير المخابرات عباس كامل. وفي وقت تُجدّد فيه المقاومة إصرارها على فصل الملفّات السياسية عن القضايا الإنسانية وملفّ الجنود الأسرى الذي يضعه الاحتلال عقبة أمام تقدّم المباحثات، تُواصل السلطة، على الهامش، سعيها إلى استعادة دورها الذي همّشته الحرب الأخيرة، عبر بوّابة إعادة الإعمار

غزة ــ رجب المدهون

بتكليف من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أجرى وزير المخابرات، عباس كامل، سلسلة مباحثات بين دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية، قبل وصوله إلى قطاع غزة أمس، في زيارة تاريخية هي الأولى من نوعها، للقاء قيادة حركة «حماس» وفصائل المقاومة. وخلال لقائه رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، وضع الأخير على طاولة المصريين شروطاً لإعادة إعمار القطاع، والتوصّل إلى اتفاق تهدئة طويلة الأمد، تتمثّل في استعادة الجنود الأسرى في غزة، وإيجاد آليات لمنع تعاظم قوة «حماس»، بحسب بيان صادر عن مكتب نتنياهو. في المقابل، ترفض الحركة، بحسب مصدر قيادي فيها تحدّث إلى «الأخبار»، ومعها جميع فصائل المقاومة، ربْط ملفّ وقف إطلاق النار والقضايا السياسية، وخاصة مدينة القدس، بملفّ الجنود الأسرى. ويلفت المصدر إلى أن «حماس» أبلغت هذا الأمر للوفد المصري، الذي زار غزة ثلاث مرّات منذ وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي. واقترحت الحركة على الوفد المصري إجراء مفاوضات حول تبادل الأسرى بعيداً عن ملفّ التهدئة، بعد التأكّد من جدّية حكومة الاحتلال الحالية في تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الصفقة، بالإفراج عن كبار السنّ والمرضى والنساء والأطفال مقابل تقديم معلومات حول مصير الجنود. وأبدت «حماس» استعدادها للتقدّم في هذا الملفّ الذي يديره الجناح العسكري للحركة، كملفّ مستقلّ غير مرتبط بأيّ تطورات سياسية، ويوجد له معيار لا يمكن تجاوزه بأيّ حال من الأحوال، وهو أن يكون ثمن الجنود الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين، بمَن فيهم أصحاب المحكوميات العالية.

وإلى جانب ملفّ الأسرى، علمت «الأخبار»، من مصادر فصائلية فلسطينية، أن ثمّة وحدة موقف كاملة بين الفصائل في غزة في ما يتعلّق بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، في ظلّ استمرار تملّص رئيس السلطة، محمود عباس، من هذا الاستحقاق، بعد إلغائه الانتخابات الشهر الماضي. وفي السياق، تعكف الفصائل على إعداد رؤية شاملة تستهدف إعادة إحياء «منظّمة التحرير»، وجعلها مُمثّلة لجميع الفصائل الفلسطينية، عبر إجراء انتخابات أو توافقات على إعادة تشكيل مجلسها الوطني وبرنامجها السياسي. وتطرح الفصائل، التي ستلبّي دعوة مصرية الأسبوع المقبل لعقد اجتماعات للأمناء العامين في القاهرة، وإجراء انتخابات للمجلس الوطني كخطوة أولى خلال شهرين في الداخل والخارج وحيث أمكن، بالإضافة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق «وثيقة الوفاق الوطني» ــ بخلاف ما يطرحه عباس من أن تكون الحكومة ملتزمة بشروط «الرباعية الدولية» ــ وأن لا يتمّ السماح لحكومة حركة «فتح» في الضفة بأن يكون لها أيّ دور في الإعمار في حال رفض عباس للمطلب المتقدّم، وأن تتمّ عملية الإعمار، بالدرجة الأولى، عبر لجنة حكومية من قطاع غزة، وبمشاركة مؤسّسات المجتمع المدني والمؤسّسات الدولية.

> **من المتوقّع أن تصل، خلال الأسبوع الجاري، وفود من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى غزة**

وطوال الأسبوع الماضي، واصل محمد اشتية، رئيس الوزراء الفلسطيني في الضفة الغربية لقاءاته مع مسؤولين دوليين، بهدف تثبيت دور للسلطة في عملية الإعمار. وفي الإطار نفسه، سيقوم إشتية، الأسبوع الحالي، بجولة على ثلاث دول خليجية ترمي إلى جعل المساعدات المنوي تقديمها لغزة تمرّ عبر السلطة حصراً، وهو ما ترفضه الفصائل ومؤسّسات المجتمع المدني التي تتّهم رام الله بتعمّد تأخير عمليات الإعمار، كجزء من العقوبات على القطاع.

وفي الوقت الذي تحاول فيه السلطة ورئيسها استعادة مكانتهما التي هُمّشت خلال معركة «سيف القدس»، عبْر المصريين الذين يحملون رؤية الإدارة الأميركية القائمة على تجديد شرعية عباس من دون انتخابات، واستغلال بوابة الإعمار للضغط على المقاومة، أطلق أكاديميون ومثقّفون وشخصيات فلسطينية عامّة حملة للمطالبة باستقالة أو إقالة «أبو مازن» من مناصبه القيادية كافة، ومساندة الحملة الوطنية لإعادة بناء «منظمة التحرير»، وانتخاب قيادة بديلة للشعب الفلسطيني. وعلّل القائمون على الحملة مطالبهم بأن عباس تسبّب على مدار ثلاثة عقود بتراجع قضية فلسطين، وتآكل الحقوق الفلسطينية، بالإضافة إلى استمراره في التمسّك بإعلان العداء للمقاومة والانتفاضة، وغيابه المُخجل عن انتفاضة القدس الأخيرة، وتجميده وإفشاله لحركة «فتح»، وشلّ فاعلية مؤسّساتها التنظيمية، بالإضافة إلى «منظّمة التحرير».

لا احتفاء بأشكنازي في القاهرة
تحسّب مصري لسقوط نتنياهو

القاهرة - الأخبار

على رغم غموض الموقف السياسي في الداخل الإسرائيلي، وتوسّع احتمالات الإطاحة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلّا أن مصر تُفضّل الاستمرار في التنسيق معه حتى آخر لحظة، لأسباب عدّة في مقدّمتها رغبتها في إنجاح الوساطة التي تقوم بها مع الأطراف الفلسطينية، أملة في إقناعها بالاستجابة لمطالبها، خصوصاً في ما يتعلّق بصفقة تبادل الأسرى. من جهته، يراهن نتنياهو على هذه الصفقة وأمور أخرى للبقاء على رأس الحكومة، ولذا فهو يحاول الاستثمار في الاندفاعة المصرية في ملفّ العلاقة مع «حماس»، والذي تحاول مصر تحقيقَ «مكاسب» فيه، ترى أنها ستظلّ بمثابة «مزايا» للفلسطينيين يمكن البناء عليها في المستقبل القريب سواءً بَقي نتنياهو أم غادر منصبه، وهو ما ظهر واضحاً في طريقة التعامل المصري مع زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي، غابي أشكنازي، للقاهرة أمس.

لم يحظَ أشكنازي، الذي حطّت طائرته في القاهرة بالتزامن مع وصول مدير المخابرات المصرية عباس كامل إلى تل أبيب، باستقبال جيّد على المستوى الرسمي، إذ كان في استقباله في المطار مسؤولو إدارة المراسم في وزارة الخارجية المصرية وسفيرة إسرائيل لدى مصر، بينما جرى اللقاء بينه وبين نظيره المصري، سامح شكري، على استحياء، ومن دون ضجيج إعلامي كما جرت العادة. ساعات قليلة قضاها غانتس في القاهرة ناقش فيها أموراً عدّة مع نظيره المصري ومع الوفد الذي التقاه، في مقدّمتها تصوّرات استئناف «عملية السلام»، وطبيعة المباحثات التي يمكن إجراؤها مع الفلسطينيين خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى العقبات التي تعترض هذه المباحثات. وفي هذا الإطار، تحدّث شكري عن استحالة بقاء الوضع على ما هو عليه، ليس في غزة فقط ولكن في القدس أيضاً. ودعا إلى تغليب ما سمّاها «لغة الحوار»، لأن «المنطقة لا يمكنها تحمّل صراع طويل الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين، سواءً في غزة مع حركة حماس أو حتى في القدس»، بحسبه. كما تحدّث عن «حق تل أبيب في أن توضح مطالبها قبل استئناف المفاوضات بشكل مباشر أو غير مباشر، بشرط أن تكون هذه المطالب منطقية، وليس فيها إجحاف بحق الأطراف الأخرى».

المشترك الرئيس بين مباحثات أشكنازي في القاهرة، وعباس كامل في تل أبيب، كان تثبيت الهدنة بالتوافق على وقف دائم لإطلاق النار لمدّة زمنية معيّنة، إلى جانب بحث صفقة تبادل الأسرى التي جرى الاتفاق على صياغتها الأوّلية خلال الفترة الماضية، وسط محاولات من أجل إنهائها في أسرع وقت. وفي مقابل تعهّدات مصرية بالعمل على إيقاف إطلاق الصواريخ من غزة، طلب كامل من نتنياهو وقف الاستيطان بشكل كامل، والعمل على البدء في مسار سياسي في المرحلة المقبلة، فضلاً عن ضرورة التهدئة في القدس وعدم التحرّك لتغيير الأوضاع القائمة، كما الامتناع عن تنفيذ أيّ عمليات استهداف لقادة حركة «حماس»، محذّراً من أن هكذا عمليات تهدّد بنسف المفاوضات القائمة.

كامل الذي حمل رسائل السيسي إلى نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله، حمل أيضاً دعوة إلى قادة من حركة «فتح» لزيارة القاهرة خلال الأيام المقبلة. وهي دعوة يبدو أنها مرتبطة بملفّ المصالحة، التي ستسعى القاهرة إلى إتمامها، في ظلّ تعهّدات من قِبَلها بالبدء الفوري غير المشروط في عملية إعادة إعمار قطاع غزة، بما يسرّع في إنهاء المعاناة الإنسانية في القطاع. وفي هذا الإطار، ستسبق اجتماعاتُ الفصائل الفلسطينية في القاهرة، إطلاقَ صافرة إعادة الإعمار، التي يجري التنسيق في شأنها بين مصر والأردن وقطر، فضلاً عن السلطة مُمثّلة في اللواء ماجد فرج، مدير المخابرات العامّة الفلسطينية. على أن ما تخشاه القاهرة في الوقت الحالي مرتبط بمصير نتنياهو، الذي سيتحدّد خلال ساعات. إذ إن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد يدفع نحو تصعيد جديد في غزة من أجل محاولة البقاء على رأس السلطة، فيما التحرّكات المصرية الجارية، ومن بينها اتصالات الساعات الماضية مع الجانب الأميركي، تستهدف منع مثل هذه الخطوة.

لم يحظ أشكنازي باستقبال جيّد على المستوى الرسمي (أ ف ب)

قضية اليوم

لن تشمل العائلات التي يزيد متوسّط دخل الفرد فيها على مليونَي ليرة

«بطاقة التمويل» في دوّامة تحديد المستفيدين

مشروع بطاقة الدعم المالي سلك طريقه نحو اللجان المشتركة. لكنّ أحداً لم يعلن حتى اليوم من أين تموّل هذه البطاقة. عملياً، لا مصدر سوى الاحتياطي الإلزامي. إلا أن الكتل النيابية لا تزال تتحفّظ على هذا الخيار سوءة بمصرف لبنان. ما تقدّم ليس المشكلة الوحيدة التي تواجه المشروع. تحديد الأسر المستفيدة، وفق الآلية التي وضعت، يحتاج إلى أشهر طويلة ليُنفّذ. أضف إلى أنه لن يكون قادراً على تعويض إلغاء الدعم. تريد الحكومة من البطاقة أن تتحول إلى برنامج جديد للأسر الأكثر فقراً مفترضة أن هذا الوصف ينطبق على ثلثَي اللبنانيين (750 ألف عائلة). لكنها في المقابل، تعتبر أن من يتقاضى راتباً يفوق المليونَي ليرة، أو من لديه معيل في الخارج، ليس أهلاً للبطاقة!

(مروان بوحيدر)

إيلي الفرزلي

بعدما أحال رئيس الجمهورية ميشال عون مشروع قانون البطاقة التمويلية إلى مجلس النواب، لم يتأخر الرئيس نبيه بري في تحويله إلى اللجان المشتركة لدرسه. مع ذلك، فإن هذا المسار لن يكون سهلاً، بحسب مصادر المجلس. وبالرغم من أن المشروع لا يحتمل التأجيل، فإن اللجان لن تبدأ بدراسته فوراً، «نظراً إلى اكتظاظ جدول أعمالها»، بحسب مصادر المجلس. هذا ما اعتبرته مصادر نيابية إشارة واضحة من رئيس المجلس إلى أنه «مش ماشي الحال»، والمشروع بصيغته الراهنة سيكون محل خلاف كبير. لكن مع ذلك، تجزم المصادر أن المجلس لن يكون قادراً على «تطنيش» المشروع لفترة طويلة، كما لن تكون الكتل النيابية قادرة على إشهار رفضها للبطاقة، حتى لو كان موقفها نابعاً من أسباب موضوعية، أبرزها عدم وجود تمويل واضح لها. وهي مشكلة يُتوقع أن تبقى حتى بعد إقرار المجلس للقانون. فالقيمة الفعلية للبطاقة هي نحو ألف و200 مليون دولار، وهذا يقارب 15 ألف مليار ليرة، وليس 1800 مليار ليرة كما جاء في المشروع. لذلك، فإنه لا بديل سوى بموافقة مصرف لبنان على تحويل هذا المبلغ إلى الدولار وفق السعر الرسمي، إلا إذا كان البديل تحويل البطاقة إلى الليرة، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية الوصول إلى حالة التضخم المفرط. من أين يأتي المصرف المركزي بالأموال، إذا لم يكن من الاحتياطي، الذي تزعم الكتل رفضها المس به، رغم أنها سكتت عن إهدار ودائع بعشرات مليارات الدولارات؟ تلك دائرة مغلقة ستكون بلا حل، وخاصة أن سلامة أيضاً يرفض المس بالاحتياطي بحجة حماية أموال المودعين، فيما كل التقارير الآتية من الوكالات الدولية تؤكد أنه يتم حالياً السحب من الاحتياطي. أضف إلى ذلك أن رئيس الحكومة يذكر أنه سبق لسلامة أن أبلغه أنه يمكن الصمود حتى نهاية آخر قرش في الاحتياطي.

بالنتيجة، فإن المسؤولية، وبعدما تقاذفها الجميع، يفترض أن تصل إلى مصرف لبنان. إذا وافق على تمويل البطاقة، فسيكون هو من مسّ بأموال المودعين، وإذا رفض فسيتحمّل مسؤولية فشل مشروع البطاقة، وبالتالي تحمّل تبعات ترشيد الدعم من دون وجود بديل. وهو ما يتجنبه سلامة بشدة. يبقى احتمال أن يتفق الجميع في المجلس على تغطية الصرف من الاحتياطي الإلزامي، أو تحويل عملة البطاقة إلى الليرة، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر على سعر الصرف والتضخم.

ذلك جانب من المشكلة، لكن المشكلة التي لا تنزال الحكومة تسعى إلى حلها، هي مشكلة تحديد الأسر التي يحق لها الاستفادة من البطاقة. فحتى لو أقرت البطاقة ووجد التمويل لها، ليس واضحاً كيف سيتم تحديد الأسر الـ 750 ألفاً المستهدفة بالبطاقة. وبالرغم من عدم وجود إحصاء دقيق لعدد الأسر اللبنانية، إلا أنه يرجح أن تغطي البطاقة نحو 75 في المئة من الأسر. لذلك، سبق أن اقترح سلامة، بدلاً من وضع معايير للأسر المستحقة تحتاج إلى وقت طويل لتحضير لوائح بها، أن تكون البطاقة حقاً لكل اللبنانيين، مع افتراض عدم تقدم نحو 20 إلى 25 في المئة منهم للحصول عليها. إلا أن اللجنة الوزارية لم تسر بهذا الاقتراح، بل سعت إلى وضع معايير للأسر المستحقة وتلك التي لا تستحق.

ذلك الاقتراح يؤكد أن اللجنة الوزارية لا تعرف ماذا تفعل. عدد الأسر المستهدفة يوحي أنها تسعى إلى تأمين الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي لمن خسروا قدرتهم الشرائية، ويسخسرون قدرتهم على تأمين حياة مستقرة لأسرهم بعد رفع الدعم. لكن ما يتضح هو السعي إلى التعامل مع ثلثي اللبنانيين بوصفهم من فئة الأكثر فقراً، الواجب إعانتهم. يتجاهل هذا المنطق أن رفع الدعم سيضرّ كل الأسر المتوسطة الدخل، ما يؤدي إلى شلل كامل في الاقتصاد. يكفي أن رفع الدعم عن البنزين سيعني حاجة مالك أي سيارة إلى ما يزيد على مليون ليرة فقط للتنقل بين المنزل والعمل. وإذا ما أضيف إليها كلفة مولد الكهرباء وكلفة السلة الغذائية (قدرت كلفتها بـ 430 ألف ليرة شهرياً لأسرة مؤلفة من خمسة أشخاص، فيما كيلو اللحم بـ 120 ألف ليرة!) وكلفة الطبابة والاستشفاء والتعليم والتدفئة...، فإن خمسة ملايين ليرة لن تكون كافية لإعالة عائلة من خمسة أشخاص. لكن مع ذلك، ذهبت الحكومة إلى قراءة توحي أنها منفصلة تماماً عن الواقع، فمسودة الاستمارة التي وضعت لتحديد مستحقي البطاقة تصلح للتطبيق على برامج إعالة الأسر الأكثر فقراً، وليس لاستبدال دعم المواد الأساسية ببطاقة يفترض أن تعوض هذا الدعم. ولذلك، تضمّنت المسودة عوامل تسقط حق الحصول على البطاقة المسماة «معك» وتطلب من كل من تنطبق عليه المواصفات التالية عدم ملئها:

- إذا كنت ميسوراً وبإمكانك تغطية النفقات الأساسية لعائلتك.
- إذا كان لدى عائلتك أفراد يعملون خارج لبنان.
- إذا كان معدّل دخل الفرد في العائلة يفوق المليوني ليرة.
- إذا كان مجموع الأموال في الحسابات المصرفية للعائلة يفوق 100 مليون ليرة.
- إذا كان عدد السيارات للعائلة الواحدة يفوق السيارة الواحدة.

ومن اللافت أن الاستمارة تطلب أيضاً معرفة عدد الرحلات الخارجية خلال 2020، بالإضافة إلى تفاصيل تتعلق بعدد غرف المنزل وحتى عدد الحمامات ونوع الضمان الصحي ودرجة التحصيل العلمي.

بهذه الشروط، كيف يمكن لعدد الـ 750 ألف عائلة أن يتحقق؟ هل وجود متعلمين في الأسرة أو مغتربين يعني أن هذه الأسرة قادرة على دفع ثمن صفيحة البنزين 150 ألف ليرة؟ وهل وجود سيارتين في عائلة مؤلفة من خمسة أشخاص، في ظل غياب تام للنقل العام، كاف لاعتبار الأسرة قادرة على شراء علبة دواء الالتهاب بـ 100 ألف ليرة؟ كل ذلك يظهر أن الحكومة لا تريد استبدال الدعم على السلع بدعم مالي، بل تريد أن توسع برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً ليشمل أغلب اللبنانيين، فقراء ومتوسطي الحال. وهذا إقرار بأن من يقبض مليوني ليرة هو صار من الفقراء المدقعين، ما يطرح السؤال عن ضرورة تعديل الحد الأدنى للأجور الذي لم يعد يكفي ثمناً لاشتراك في كهرباء المولد.

> الحكومة تسأل عن عدد الحمامات في المنازل!

مسودة الاستمارة حُوّلت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لوضع ملاحظاتها عليها، فاختصرت الأسئلة وتنبهت إلى وجوب شمول مكتومي القيد بالمشروع. كما فصلت شرائح الدخل ونوع العمل وقطاع العمل. إضافة إلى وضعها تعريفاً للأسرة، من دون أن تحدد من يستحق ومن لا يستحق الحصول على البطاقة.

هذا مع العلم بأن المدير العام للوزارة أحمد عبد الله كان قد اقترح على رئيس الحكومة وعلى وزير الشؤون الاجتماعية اعتماد لوائح الشطب في إطار تحديد الأسر. كما طالب بأن يترافق رفع الدعم مع استراتيجية اقتصادية قصيرة وطويلة الأمد، وليس دفعة واحدة، مع عدم رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية. وأوضح أن اعتماد لوائح الشطب يجب أن يواكبه خلال فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر تنظيف البيانات وعقلنة المشروع ليستهدف من يستحق. وتبدو لافتة إشارة عبد الله في الكتاب إلى «أننا لا نفرق بين غني وفقير في الحقوق والأعباء العامة، وبالتالي لا بد من أن يكون الدعم للأسر المتوسطة الدخل والميسورة حتى لا يتم القضاء على آخر إمكاناتها عند رفع الدعم».

حتى اليوم، لم يحصل أي تطور. وحتى لو استعين بالاستمارة المعدلة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن إنجاز لوائح المستفيدين سيحتاج إلى أشهر طويلة، وربما إلى سنوات، لإنجازها. فهي أقرب إلى سجل اجتماعي، وليس فقط لوائح مستفيدين من بطاقة دعم. يكفي معرفة أن الوزارة نفسها لا تزال حتى اليوم غير قادرة على حسم عدد الأسر الأكثر فقراً، والذي لا يزيد على 50 ألف أسرة، كما لم تحسم لائحة المستفيدين من قرض البنك الدولي (شبكة الأمان الاجتماعي)، والتي تستهدف 161 ألف أسرة.

المشهد السياسي

اليوم تنتهي مهلة الحريري: إلى الانتخابات؟

كل الأطراف تنتظر الرئيس المكلف سعد الحريري، الذي يفترض، إذا أراد الالتزام بتعهّده للرئيس نبيه بري، أن يعود اليوم إلى بيروت للانطلاق في محاولة أخيرة للوصول إلى اتفاق يؤدي إلى ولادة الحكومة. وفيما تردد أن الحريري زار باريس والتقى الرئيس إيمانويل ماكرون، نفت مصادر أخرى أن يكون ذلك صحيحاً، مشيرة إلى أنه التقى فريق الإليزيه دوناً عن الرئيس، علماً بأن مصادر رسمية أشارت إلى أن الحريري، خلافاً لما جرى تناقله، ليس في باريس حالياً. بل سبق أن زارها منذ أيام قبل أن يعود إلى الإمارات، من دون أن يُعرف ما إذا كان سينتقل إلى بيروت أو لا.

وقالت مصادر مواكبة للحراك الحكومي إن رئيس مجلس النواب لا يزال ينتظر عودة الحريري للوفاء بالتزاماته تأليف حكومة من 24 وزيراً، من دون حصول أي فريق على الثلث المعطل.

وأوضحت المصادر أن رئيس الجمهورية ميشال عون ينتظر بدوره نتيجة مسعى بري، الذي سبق أن طلب مرتين تمديد المهلة التي حددها للرئيس الحريري. وكشفت أن رئيس البرلمان، المستاء من تصرف الرئيس المكلف الذي لم يفِ بوعده بعد، وضع لنفسه وللحريري مهلة أخيرة تنتهي اليوم.

ورأت المصادر نفسها أنه في حال عدم عودة الحريري، والأهم أن يعود حاملاً مقترحاً حكومياً عملياً من خارج سياق مناوراته السابقة، سيُثبت باليقين أنه لا يزال يراوغ ويعرقل بهدف إضاعة الوقت، ما سيحتّم سقوط المهلة الأخيرة، «ليصبح بعدها لكل حادث حديث». وهذا ينطبق أيضاً على عون الذي تشير المصادر إلى أنه في حال عدم إيفاء الحريري بوعده لبري، فإن يوم الاثنين سيكون يوماً آخر. وهو يفترض أن يبلغ الجميع أن ملف تأليف الحكومة من قبل الحريري لم يعد مطروحاً، ليكون البديل الدعوة إلى انتخابات نيابية جديدة، بعد استقالة نواب التيار.

وأوضحت المصادر أن رئيس الجمهورية سيتعامل عندها مع الانتخابات بوصفها الخيار الأخير لوضع البلد على سكة الخروج من الأزمة، بعدما ساهم الانتظار الطويل لتأليف الحكومة في مفاقمتها. وبحسب ما تردد، فإن التيار الوطني الحر أجرى 3 دراسات مختلفة لآراء الناخبين، كشفت أن خسائره ليست بالقدر الذي يُعتقد منذ 17 تشرين الأول 2019.

وبعيداً عن نيات التيار، يتقدّم الحديث عن «حكومة انتخابات» يجري تأليفها، برئاسة شخصية غير الحريري، وتكون شبيهة بحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2005.

(الأخبار)

تقرير

المصارف «تتباهى» بخسائرها: الهروب من كلفة الانهيار

معظم المصارف التجارية اللبنانية تُعاني وضعاً مالياً صعباً. الخسائر فاقت أموالها الخاصة (من ضمنها الرساميل)، وضربت نسبة الملاءة لديها. الوضع يفرض إحالة المصارف للتحقيق معها ومحاسبتها، وصولاً ربّما إلى شطبها. ولكنّ المصارف قرّرت «الاستفادة» من الخسائر، في محاولة منها للتنصّل من تحمّل أي كلفة في معركة توزيع الخسائر، مرّة جديدة. تُريد تحميل عموم الناس مسؤولية موبقاتها

ليا القزي

استباقاً لأيّ تغيير في سعر الصرف، ووضع خطة إصلاح مالي أو قانون ما يُجبرها على تحمّل مسؤوليتها عن الأزمة وردّ أموال مالكيها والمساهمين وكبار المودعين المُحوّلة إلى الخارج ودفع أموال المودعين، «تفاخرت» المصارف التجارية اللبنانية بخساراتها وفقدانها لأموالها الخاصة (تتضمن الرساميل)، ظنّاً منها أنّها بذلك تحمي نفسها، على قاعدة «لا أملك المال لأدفعه». ورغم أنّ الخسائر كبيرة، إلا أنّ ذلك لا يُشكّل سوى جزءٍ منها، لأنّ الأرقام تُظهر الخسائر المُسجلة ولا تكشف ما أخفته المصارف من حقائق، ولا توضح ما إذا كانت الخسائر مُقسطة على سنوات عدّة.

تُشير حسابات مصرف لبنان، إلى أنّ خسائر القطاع المصرفي لسنة 2020 بلغت نحو 3,3 مليارات دولار، وحسابات الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 أظهرت خسائر بـ 3,4 مليارات دولار كخسائر («الأخبار»، عدد 29 أيار). الأرقام المُسجلة في الدفاتر ضخمة جدّاً لفترة زمنية لا تتخطى الـ 3 أشهر، وهي تفوق ما سُجّل طوال العام السابق. واحدٌ من الأسباب أنّ المصارف بدأت هذه السنة تكوين المؤونات (الأموال التي تُجمع لتغطية خسائر متوقعة في سنة مالية، وتُحسم من حساب الربح أو الخسارة) على التوظيفات لدى مصرف لبنان (حدّ أدنى 1,89%)، وسندات الدين بالعملات الأجنبية، («اليوروبوندز») (حدّ أدنى 45%)، كما ورد في التعميم 143 الصادر عن مصرف لبنان، وسمح بتقسيط المؤونات على خمس سنوات، مُتخطياً القواعد المحاسبية بأنّ المؤونات يجب أن تعكس نتيجة سنة مالية مُحددة.

أثناء إعداد حسابات سنة 2019، اختلفت المصارف مع شركات التدقيق المالي حول التقارير، لاعتبار الأخيرة أنّ بيانات المصارف المالية لا تعكس الواقع، والأرقام الحقيقية أسوأ من تلك المُعترف بها، لأنّ المؤونات المُكوّنة غير كافية («الأخبار»، عدد 9 تشرين الثاني 2020. إلا أنّه في الـ 2021، رفعت بعض المصارف نسبة المؤونات إلى 70% على «اليوروبوندز»، و12% على التوظيفات لدى مصرف لبنان. لماذا هذا التبديل في السياسة المُعتمدة؟ القصة ليست عبثية وتتعدّى اعتراف المصارف بالخسارة والعمل على معالجتها. وتَظهر الحقيقة مع عدم إخفاء رؤساء مجالس إدارة مصارف ومديرين تنفيذيين عملهم لتكوين مؤونات تعكس نسب الخسائر الفعلية، وتنظيف ميزانياتهم، قبل حصول أي تغيير في سعر الصرف الرسمي. يستفيدون من الفارق بين الـ 1507,5 ليرة لكلّ دولار، وسعر صرف لامس الـ 13 ألف ليرة، قبل تعديل السعر وتكبيدهم أموالاً أكثر. ما تقوم به المصارف، هو «مصلحتها المالية لا تعكس الواقع، والأرقام في إطار تخفيف الأعباء»، يقول وزير الاقتصاد السابق، منصور بطيش. تكوين مؤونات على «اليوروبوندز» والتوظيفات لدى مصرف لبنان والقروض المشكوك بتحصيلها، «يسمح للمصارف بأن تواجه وتمتص تداعيات أي خطة للتعافي المالي والنقدي، تتضمن إعادة هيكلة الدين العام وتحرير سعر الصرف».

أواخر عام 2019 وبداية 2020، بدأت المصارف تخفيف مصاريفها إلى الحدود الدنيا، مع طرد موظفين وإغلاق فروع ورفض فتح حسابات جديدة بالليرة وتخفيض الفائدة التي تُدفع على الودائع. هذا «التقشّف» في الإنفاق يُقدّر بحدود الـ 6 مليارات دولار، وقد قابله نقص في الإيرادات بقيمة مليار دولار فقط، نتيجة توقّف الدولة عن دفع الفوائد على «اليوروبوندز». إلا أنّ مدخول المصارف مؤمّن من الفوائد التي يدفعها مصرف لبنان على شهادات الإيداع والتوظيفات لديه، وفوائد الدين بالليرة. ما تقدّم يعني أنّ المصارف، وبعدما بدّدت أموال المودعين، حرمتهم من الفوائد، في مقابل الاستمرار في قبض فوائد على حسابهم ومن ودائعهم التي وظّفتها لدى مصرف لبنان. وقد باعها الأخير دولارات المودعين على أساس سعر صرف 1507,5 لتكوين مؤونات على «اليوروبوندز»، مُحتفظاً لنفسه بحقّ شرائها من جديد على أساس سعر صرف المنصّة! إذاً «من يتحمّل كلفة تكوين الخسائر هي حسابات المودعين، نتيجة الفروقات بين ما توقّفت المصارف عن دفعه وما تقبضه من مصرف لبنان»، يقول بطيش.

> عدم احتساب الخسائر سمح للمساهمين بتوزيع الأرباح وتهريبها

المقامرة التي تلعبها المصارف يُفترض أن تؤدي بها إلى الهيئة المصرفية العليا، ويُحقّق معها بخسارتها لأموالها الخاصة، وضرب نسبة الملاءة (ما يضمن قدرة أيّ مؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها)، ويُجبر المساهمين على ضخّ الأموال في المصرف لإعادة تكوين الخسائر. ولكن ثمة من فتح لها البوابة لتتسلّل وتهرب بفعلتها دون حساب، وهو مصرف لبنان بعدم استخدامه القانون لمعاقبة المخالفين. يُخبر النقيب السابق لخبراء المحاسبة المُجازين، أمين صالح أنّه كان يُفترض «احتساب المؤونات سنوياً على الدين العام وبقية القروض المشكوك بتحصيلها، وخصمها من حساب الأرباح». عوض ذلك، كان الهمّ «تظهير أنّ الوضع المالي سليم، وعدم كشف الحقائق، ليتمكّن المساهمون في المصارف من توزيع الأرباح وترحيلها إلى الخارج». يُضيف صالح أنّه حين لم يعد مُمكناً الاستمرار في تسويق كذبة «الوضع بخير»، وبعد الاستفادة لسنوات طويلة، «تسعى المصارف إلى تظهير خسائرها، موجّهة رسالة أنّها على شفير الإفلاس أو مُفلسة، ولا يُطالبها أحد بإعادة الأرباح المُحققة، ودفع ودائع الناس».

يُريد المساهمون في المصارف أن تكون الخسائر وسيلتهم لتخليص ذاتهم ودفع الناس كلفة أخطائهم. يعتبر بطيش أنّ الأساس حالياً يجب أن يكون «إقرار خطّة للتعافي المالي والنقدي والمصرفي، تتوزّع فيها الخسائر بعدالة. مَن استفاد أكثر، عليه أن يتحمّل أكثر».

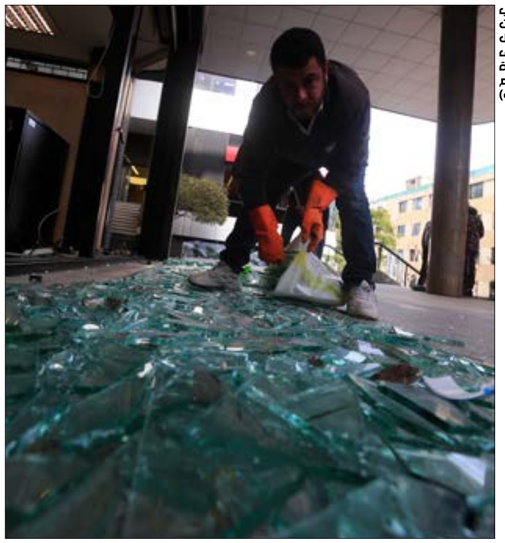
يتحدث أصحاب مصارف عن تكوين كل الخسائر قبل تعديل سعر الصرف وزيادة الكلفة عليهم (هيثم الموسوي)

تقرير

مسلسل الانقطاع المستمر: أدوية البنج تكفي لأسبوعين فقط

فاتيما مرعي

ما إن ينام اللبنانيون على حلّ، حتى يستفيقوا في اليوم التالي على «تبخّر» أو على أزمة جديدة. هكذا هي الحال اليوم مع توالي الأزمات في القطاع الصحي، الذي يعيش رهينة فيروس كورونا وانفلات سعر الدولار في السوق.

في أقسى الأزمات اليوم، تأتي أزمة الدواء والانقطاع المستمر في أنواع أساسية من الأدوية، منها ما يستهلكه المرضى بشكل يومي، ومنها ما لا يستطيع الأطباء الاستغناء عنه. ومن بين تلك الأدوية التي تعدّ أساسية في «المكانين»، أدوية البنج التي يضربها التقشف حيناً والانقطاع أحياناً أخرى. وفي هذا السياق، تشكو رئيسة لجنة صيادلة المستشفيات في

> **أحد أسباب النقص الحاد هو استخدام ادوية البنج عالمياً في علاج المصابين بكورونا**

نقابة الصيادلة، رنا العلي، من أن «البنج مفقود كلياً في المستشفيات الصغيرة في المناطق، فيما لا تزال المستشفيات الكبيرة تملك بعض الكميات منه». وأمام هذا الواقع، تعمل صيادلة المستشفيات وفق آلية جديدة عنوانها «الشراكة»، حيث إن «هناك تضامناً مهنياً بين الصيادلة، إذ تجرى عمليات تبادل للأدوية في ما بين الصيدليات للمساعدة في إجراء العمليات الطارئة»، على ما تقول العلي.

ما يجعل تلك الأزمة صعبة هو انحسار أعداد المستوردين لأدوية البنج. ففيما كانت أربع شركات تستوردها، يقتصر العدد اليوم على شركتين فقط. وما يزيد الطين بلة أن هاتين الأخيرتين تتأخران في بعض الأوقات بالاستيراد والتسليم، بسبب الفترة الطويلة التي تستغرقها

(هيثم الموسوي)

موافقة مصرف لبنان على طلبات دعم الاستيراد. ولأجل ذلك، لم تعد تتوفر لدى هاتين الشركتين «سوى كميات قليلة من أدوية البنج التي توزّعها بالقطّارة على الصيدليات». وإذ لفتت العلي إلى أن هناك «عصابات تقوم بعمليات التهريب وتبيع الأدوية بالدولار لجني الأرباح»، نبّهت إلى «حصول عمليات تهريب لأدوية السرطان أيضاً من خلال تقديم وصفات طبية مزوّرة»، كاشفة أن «هناك اتجاهاً لحصر بيع أدوية السرطان بعدد محدّد من الصيدليات».

متى بدأت الأزمة؟ يشير مصدر في أحد مستشفيات جبيل إلى أن «أزمة فقدان أدوية البنج بدأت قبل مطلع العام الجاري، ومع الوقت بدأت تصبح أكبر». ولذلك، وتجنباً للانقطاع النهائي وحدوث الأسوأ، تعمد بعض المستشفيات في الوقت الراهن إلى «إجراء 50% من العمليات، والتي تصنّف ضرورية». والسبب في ذلك أن «المستشفى يحتاج إلى 3500 إبرة بنج (700 علبة) شهرياً، بينما الكمية التي تتسلّمها من الشركتين اللتين تواصلان التسليم، انخفضت لتصل حالياً الى 1000 إبرة بنج (200 علبة) شهرياً».

من الجهة المقابلة، يوضح مصدر في إحدى الشركات المستوردة للأدوية أن شركته تواصل توزيع أدوية البنج على صيدليات المستشفيات، مشيراً الى أنها «تستورد صنفين من أدوية البنج، أحدهما مفقود منذ بداية العام بسبب انقطاعه لدى الشركة الأساسية المصنّعة له، أما الصنف الآخر (ويستخدم في إجراء العمليات)، فلا تزال الشركة قادرة على تلبية حاجة المستشفيات منه، وهي تزوّدها به بشكل اعتيادي، من دون أي تقنين حتى الساعة». وكشف المصدر أن أدوية البنج التي توزّعها الشركة هي من المخزون المتوفر في مستودعاتها، لافتاً الى أن «الكمية الموجودة حالياً يمكن أن تكفي لشهرين أو ثلاثة أشهر كحد أقصى». أما بالنسبة إلى مصدر آخر في شركة أخرى لاستيراد الأدوية، فلم تعد الشركة تستورد «سوى صنف واحد من أدوية البنج، والمخزون الموجود في الوقت الراهن لا يكفي سوى لأسبوعين»، مؤكداً أن تراجع مخزون أدوية البنج لدى الشركة والشحّ الحاصل هو «بسبب التأخر في وصول الشحنات المطلوبة من الخارج نظراً الى الحاجة الى أدوية مسبقة من مصرف لبنان ووزارة الصحة». ومن جهة أخرى، لفت إلى أن «الكميات التي سبق أن كانت الشركة توزعها على صيدليات المستشفيات التي تتعامل معها لم تتبدّل، والتوزيع يتم بطريقة عادلة ومتوازنة، إلا أن عدد المستشفيات التي تطلب أدوية البنج من الشركة ارتفع، نتيجة عدم توفر هذه الأدوية لدى بعض الشركات المستوردة الأخرى».

إلى ذلك، يصادق رئيس لجنة الصحة النيابية، الدكتور عاصم عراجي، على ما يقوله المصدر السابق لناحية الوقت المتبقي لانقطاع أدوية البنج، فيؤكد أن «الكمية المتوفرة حالياً لا تكفي سوى أسبوعين». مع ذلك، يرجّح عراجي إيجاد حلّ قبل نفادها كلياً.

من جهته، شدد أمين سر نقابة مستوردي الأدوية، جوزيف غريّب، في حديثه إلى «الأخبار» على أن هناك «إجراءين أساسيين يجب القيام بهما: أولاً، الإسراع في إعطاء الأذونات المسبقة من مصرف لبنان ووزارة الصحة للتمكّن من شحن الأدوية من بلد المنشأ، وثانياً، أن يدفع المصرف المركزي المبالغ المستحقة للشركات، لأن البضاعة التي وزّعتها على الأسواق خلال الأشهر الستة الماضية لم تُسدد فواتيرها بعد للشركات المصنّعة». أما ثالث الأسباب، وهو الطارئ، فيتعلق بالنقص الحاد عالمياً في أدوية البنج «بسبب استخدامها خلال أزمة كورونا في علاج المصابين».

تقرير

لجنة كورونا تنتقي: تدابير جديدة للعائدين من بريطانيا والبرازيل

رأفت حميّة

أقفلت وزارة الصحة العامة ماراتونها اللقاحي، أول من أمس، بنتائج تفوق ما كانت قد توقعته. طوابير اصطفت أمام مراكز اللقاحات المعتمدة منذ الصباح الباكر لتلقي لقاح استرازينيكا، لتهدأ في فترة الظهيرة وتعاود نشاطها عصراً. وعند الثامنة والنصف مساء، أعلنت الوزارة تخطي أعداد متلقّي أسترازينيكا حاجز الـ 10500 شخص، ميزة هذا الماراتون الذي يختبره لبنان للمرة الأولى أنه شرّع الأبواب أمام الناس الذين لم يسجّلوا على المنصة أيضاً، حيث كان لهؤلاء الفرصة في تلقي اللقاح أسوة بمن تسجّلوا. وفي هذا السياق، لفت وزير الصحة العامة، حمد حسن، إلى أن نسبة الذين تلقوا اللقاح انقسمت ما بين 65% من اللبنانيين و35% من جنسيات مختلفة، من بينها 23% من العاملات والعمال الأجانب، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن هذا الماراتون «لن يكون الأخير». ومن المتوقع أن يتكرر أسبوعياً مع بدء وصول كميات كبيرة من اللقاحات خلال الشهرين المقبلين.

إلى ذلك، لا يزال شيء من الخوف يسيطر على بعض الناس في ما يخص تلقي لقاح أسترازينيكا بعد حادثتي الوفاة الأخيرتين. وفي هذا السياق، أعلن رئيس اللجنة الوطنية لمتابعة لقاحات كورونا، الدكتور عبد الرحمن البزري، إلى أن هناك اجتماعاً للجنة سيعقد غداً الثلاثاء «لدرس الطريقة الأنسب لتحويل السكان من لقاح إلى آخر»، وخصوصاً أن كميات كبيرة من لقاح فايزر ستصل إلى لبنان في الفترة المقبلة. وجاء هذا السعي بعد امتناع عددٍ لا بأس به من السكان عن تلقي لقاح أسترازينيكا برغم تحديد مواعيد لهم على المنصة.

إلى ذلك، رافق اليوم الماراتوني الطويل، صدور قرار عن لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا أعلنت من خلاله عن إجراءات جديدة في ما يخص العائدين من دولتَي بريطانيا والبرازيل. وفي هذا السياق، أصدر وزير الأشغال العامة والنقل تعميماً، بناء على قرار اللجنة، يدعو من خلاله الآتين عبر مطار بيروت الدولي من بريطانيا والبرازيل، ممن هم فوق الـ 12 عاماً، حمل فحوصهم المخبرية «التي تثبت عدم إصابتهم بالفيروس والتي أجروها في مختبرات معتمدة من قبل السلطات البريطانية والبرازيلية، وأن يكون لديهم حجز فندقي على نفقتهم الخاصة لمدة 5 أيام في فنادق حددتها الوزارة سابقاً». كما يلفت التعميم إلى ضرورة إجراء فحص مخبري آخر عند الوصول إلى المطار.

لم يكن صدور القرار يحمل السلاسة نفسها التي سار بها اليوم الماراتوني الطويل، إذ لم يكن ثمة إجماع عليه، مع وجود معارضين داخل الجلسة لآلية تحديد الدول التي يجب إجبار القادمين منها للفحوص والحجر لتجنب دخول المتحور الهندي. وفي الرأي المؤيد للقرار، تشير مستشارة رئيس الحكومة للشؤون الصحية، الدكتورة بيترا خوري، إلى أن اللجنة أصدرت القرار فقط «في ما يخص العائدين من هذين البلدين، فهو أولاً لأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي أعلنت أن عدد المصابين بالمتحور الهندي لديها وصل إلى 50% تقريباً، أما البرازيل التي تضم عدداً كبيراً من المغتربين اللبنانيين، فإن نسب الإصابة بالفيروس في هذه الدولة لا تزال عالية جداً». من هنا، كان القرار «بتطبيق الإجراءات الوقائية للحفاظ على إيجابية الوضع في البلاد، كما أننا أردنا أن نسهّل على العائدين من جهة ثانية الإجراءات في البلاد التي يأتون منها وخصوصاً أن الحجر سيكون 5 أيام بدلاً من 14 يوماً كانوا سيقضونها هناك».

> **اللجنة الوطنية تدرس إمكان تحويل السكان من لقاح إلى آخر**

مع ذلك، لم تسلم تلك المبررات من المعارضة، إذ يعتبر المعارضون أن ثمة استنسابية مفرطة في القرار، انطلاقاً من أن المتحوّر الهندي «بات منتشراً في الكثير من الدول وليس حكراً على بريطانيا والبرازيل»، بحسب أحد أعضاء اللجنة. وفي هذا الإطار، يتساءل هذا الأخير عن سبب اختيار هاتين الدولتين، انطلاقاً من أن «وليش مش جنوب افريقيا مثلاً والهند وفيتنام وغيرها من الدول التي طالها هذا النوع من الفيروس؟». أما السبب الآخر للتساؤل، فهو «أن بريطانيا من الدول التي لقحت أكبر عدد من سكانها، أضف إلى أن هناك الكثير من الآتين عبر مطار هيثرو، ويمرون به كمحطة توقف وليس حكراً على المسافرين من بريطانيا»، متسائلاً عن كيفية التعامل مع الأمر. كذلك يأخذ المعارضون على القرار أنه «سيؤثر على عودة المغتربين اللبنانيين، وخصوصاً أنهم يشكلون أكثرية في هذين البلدين». ولذلك، كان المطلب واحداً: إما أن يشمل القرار كل الدول التي وصلها المتحور، وإما لا انتقاء.

(هيثم الموسوي)

تقرير

«الجبهة الوطنية لإنقاذ لبنان وبناء الدولة»: لحكومة انتقالية من خارج «الطبقة السياسية»

«الجبهة الوطنية لإنقاذ لبنان وبناء الدولة» هي تكتل وطني أطلقه «تجمع نداء لبنان» يوم أمس، طارحاً مشروع إنقاذ للبنان عبر وضع أسس جديدة وسليمة من أجل بناء النظام السياسي والدولة. وتضم هذه الجبهة: الحزب السوري القومي الاجتماعي ممثلاً بعميد الإذاعة تمّوز قنيزح، حركة الشعب ممثلة بالنائب السابق نجاح واكيم، الحزب السوري القومي ـ الانتفاضة، وكلاً من: عبد الرحمن البزري، غسان الشامي، حسن مقلد، سحر غدار، حسن حمادة، عدنان السيد حسين، جان لوي قرداحي، كميل خوري، عدنان منصور وغيرهم.

أما الأهداف التي أعلنتها الجبهة، فثلاثة:

1- إقامة نظام سياسي يرتكز على الشعب كمصدر وحيد لشرعية السلطات، ما يستدعي وضع دستور جديد يجري إقراره بالاستفتاء الشعبي العام.

2- بناء الدولة بدءاً بالمؤسسات الدستورية وفق أحكام النظام الجديد الذي لا يتقيد إلا بإرادة الشعب المبرأة من التعصب والجهل ومن التبعية والاستزلام.

3- تحرير خيارات الدولة السياسية والاقتصادية، كما سياستها الدفاعية، من المصادرة والارتهان لأي جهة خارجية.

هذه الأهداف، بحسب المنظّمين، سيتم تحقيقها وفق برنامج مرحلي يقوم على إقامة حكومة انتقالية من خارج الطبقة السياسية المهيمنة وتضم نساء وجالاً نزيهين وكفوئين، من دون أن يخضع تشكيلها لتعليمات خارجية أو محاصصات طائفية. تلك الحكومة سيكون من مسؤوليتها وضع إعلان دستوري يحكم عملها خلال المرحلة الانتقالية، وتشكيل لجنة لوضع صيغة مشروع دستور يقر باستفتاء شعبي. في حين أن الأهم هنا، هو «إعلان حالة طوارئ مالية لمنع تدهور لبنان الى الانهيار الكامل على الصعيد المالي والاقتصادي والاجتماعي»، و«إقرار قانون انتخاب وطني لاطائفي بشكل مدخلاً للإصلاح السياسي الشامل». من جهة أخرى، طرحت الجبهة خطة لمعالجة الأزمة المالية تبدأ بتحرير السياسة الاقتصادية من الوصاية الخارجية ومن سيطرة رأس المال المتوحش، وتسعى إلى استرداد الأموال المحوّلة إلى الخارج منذ شباط 2019، بالإضافة الى إعادة تحديد القيمة الحقيقية للدين العام بعد إسقاط المبالغ المترتبة على الخزينة في عمليات مشبوهة وبسبب الفوائد المرتفعة على سندات الدين. وتصرّ الجبهة على رفض بيع القطاع العام وأملاك الدولة، ومحاسبة الفاسدين بدءاً من عام 1992 وما يليه، واسترداد الأموال المنهوبة. كذلك تصر على استرداد احتياطي لبنان من الذهب مع الإعلان بشكل واضح عن حجم الاحتياطي الموجود في البنك المركزي وما تم نقله الى الخارج.

في موضوع الدفاع الوطني، شدّدت الجبهة على تحرير السياسة الدفاعية من أي ارتهان وتنويع مصادر تسليح الجيش بما يمكّنه من الدفاع عن الوطن في مواجهة العدو الإسرائيلي. على أن تلحظ هذه السياسة تحقيق التكامل بين الجيش والمقاومة الشعبية بجميع أشكالها لتعزيز قدرة لبنان على التصدّي للعدو الصهيوني.

(الأخبار)

(مروان بوحيدر)

علم وخبر

دعاوى في لبنان واليونان ضد مطلق النار على الزوبعة

ينوي الحزب السوري القومي الاجتماعي الادعاء أمام القضاء اللبناني والقضاء اليوناني ضد اللبناني اليوناني يورغو ديميتري فلاس الذي جرى تحديد هويته وتبيّن أنه ينتمي إلى حزب القوات اللبنانية، بعدما سجّل فيديو في اليونان يظهر فيه أثناء الرماية من مسدس حربي على أهداف تحمل صور الزوبعة، مطلقاً التهديد والوعيد. وعلمت «الأخبار» أنّ الحزب سيلاحق الملف لإصدار مذكرة توقيف من الأنتربول الدولي بحقه، علماً بأنّه جرى الادعاء عليه بجرائم التحريض والتهديد بالقتل وإثارة النعرات. كذلك الادّعاء على المدعو روي الياس راشد المنتمي إلى القوات اللبنانية، الذي عمد الى تسجيل فيديو يُطلق فيه النار من رشاش حربي متوعّداً الحزب السوري القومي الاجتماعي.

محاكاة لانفجار مرفأ بيروت

يستعد المحقق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار لتنفيذ محاكاة للحريق الذي تسبب بالانفجار الكبير في الرابع من آب الماضي في العنبر الرقم 12. وعلمت «الأخبار» أنّ فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي يقوم بالإعداد والتحضير اللوجستي حيث تُستحضر مجسّمات لتنفيذ المحاكاة لمعرفة كيف حصل الحريق. وكشفت مصادر قضائية أنّ القاضي البيطار طلب من القوى الأمنية وضع ألواح كبيرة للحؤول دون إمكانية التصوير من قبل الإعلاميين أو المواطنين على اعتبار الإجراء سرّي.

زيادة سعر التأمين الإلزامي

خلافات كبيرة تشهدها هيئة الرقابة على شركات التأمين الخاضعة لوصاية وزير الاقتصاد، مع نقابة وسطاء التأمين حول تعرفة التأمين الإلزامي للمركبات الآلية، إذ تطلب شركات التأمين رفع سعر البوليصة من دون إعطاء النسبة للوسطاء. ومن المنتظر بحسب معنيين بالملف تكثيف الاجتماعات في القريب العاجل لاتخاذ القرار المناسب.

العالم

اليمن

اظهرت العملية تطوّر المهارات القتالية لدى قوات صنعاء، وقدرتها على تغيير المعادلات العسكرية (أ ف ب)

في عملية نوعية جديدة في العمق السعودي، استطاعت قوات صنعاء، خلال الأيام الماضية، التوغّل في منطقة جيزان جنوبي السعودية، حيث سيطرت على مساحة تُقدَّر بـ150 كيلومتراً واوقعت خسائر كبيرة في صفوف القوات السعودية والسودانية والميليشيات اليمنية الموالية للرياض. خسائر لعلّ أكبرها على الإطلاق، قيام الإعلام الحربي اليمني بنشر مشاهد للعمليات، تُعدّ بمثابة فضيحة جديدة للجيش السعودي، الذي يَظهر جنوده وهم يفرّون بـ«هستيريا» من أمام المقاتلين اليمنيين، المُسلّحين برشّاشات روسية قديمة!

الفضيحة الأكبر للجيش السعودي
«محور جيزان» يُهشّم بقيّة «الهيبة»

صنعاء ـ رشيد الحداد

من محور جيزان على الحدود الجنوبية للسعودية، ردّت قوات صنعاء على التصعيد الجوّي المكثّف لطيران «التحالف» في جبهات مأرب، بعملية عسكرية واسعة نفّذتها أواخر الأسبوع الفائت من ثلاثة مسارات قتالية. العملية التي حملت عنصر المفاجأة وشارك في تنفيذها العشرات من عناصر الجيش و«اللجان الشعبية»، انطلقت يوم الأربعاء الماضي، لتتمكّن، وفق مصادر عسكرية في صنعاء، من اختراق كلّ المواقع الدفاعية الأمامية التي تتمركز فيها وحدات يمنية موالية للرياض تعمل تحت مسمّى «لواء المغاوير» في وادي جبارة، وكذلك قوات سودانية، وأخرى يمنية موالية للسعودية أيضاً في منطقة الخوبة التابعة لمنطقة جيزان جنوب المملكة. كانت البداية باستهداف المواقع السعودية بشكل مكثّف في جبل الـ«إم بي سي» وتباب الفخيذة ومن ثمّ التبّة البيضاء، وعلى الأثر نُقلت المعركة إلى خطوط الدفاع الخلفية التي تتمركز فيها قوات سعودية في مناطق القمبورة والعمود وتويلق وشرق قايم صياب، لتتمّ في أقلّ من 12 ساعة من زمن العملية السيطرة على 40 موقعاً عسكرياً سعودياً في محور جيزان، وقتل وإصابة 80 من القوات السعودية والسودانية والمليشيات اليمنية الموالية للرياض، وإحراق 29 مدرّعة وآلية عسكرية سعودية. كما تمّ، بحسب المصادر، أسْر عدد من الجنود السعوديين والسودانيين، وأغنام كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسّطة، فيما دمّرت المصادر المساحة التي تمّت السيطرة عليها في العمق السعودي بـ150 كيلومتراً.

عملية «محور جيزان» التي أظهرت تطوّر المهارات القتالية لدى قوات صنعاء، وقدرتها على تغيير المعادلات العسكرية على الأرض، كشفت في المقابل مدى وهن الجيش السعودي، على رغم الفارق الكبير في العتاد والعدّة بين الطرفين. إذ بيّنت مشاهد وثّقها الإعلام الحربي لصنعاء بالصوت والصورة، وتمّ نشرها السبت الماضي، فرار العشرات من الضبّاط والجنود السعوديين من مواقع عسكرية حاكمة، أمام المقاتل اليمني الذي يستخدم بندقية «كلاشنكوف» وقاذف «آر بي جي» ورشاشات روسية قديمة. كما بيّنت المشاهد التي بثّتها قناة «المسيرة» التابعة لحركة «أنصار الله» ووسائل الإعلام المختلفة في صنعاء، لجوء أعداد كبيرة من القوات السعودية إلى الانتحار الجماعي من منحدرات جبلية، في مشهد صدم الرأي العام السعودي الذي يواجه سياسة تعتيم إعلامية من قِبَل النظام في الرياض في ما يتعلّق بأداء جيشه في المعارك. الجانب السعودي، الذي وفّر غطاءً جوّياً مكثّفاً خلال تنفيذ العملية التي تتمركز فيها قوات سعودية في مناطق القمبورة والعمود وتويلق وشرق قايم صياب، لتتمّ في أقلّ من 12 ساعة من زمن العملية السيطرة على 40 موقعاً عسكرياً سعودياً في محور جيزان، وقتل وإصابة 80 من القوات السعودية والسودانية والمليشيات اليمنية الموالية للرياض، وإحراق 29 مدرّعة وآلية عسكرية سعودية. كما تمّ، بحسب المصادر، أسْر عدد من الجنود السعوديين والسودانيين، وأغنام كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسّطة، فيما دمّرت المصادر المساحة التي تمّت السيطرة عليها في العمق السعودي بـ150 كيلومتراً.

> **أظهرت مشاهد الإعلام الحربي فرار العشرات من الضبّاط والجنود السعوديين من مواقع عسكرية حاكمة**

جوية مكثّفة طاولت جبهات مأرب بأكثر من 20 غارة مساء السبت. كما استهدف الطيران السعودي بستّ غارات منطقة الصليف في مدينة الحديدة. وكان الجانب السعودي لجأ، في أيلول 2019، إلى فتح قنوات تواصل مع القيادة العسكرية في صنعاء، طالبا إليها عدم نشر مشاهد مصوّرة لقوات سعودية انكسرت في عملية كتاف في محافظة صعدة، والتي عُرفت بعملية "نصر من الله"، وأدّت إلى أسْر أكثر من 3000 عنصر من قوات موالية لـ"التحالف"، والعشرات من قوات الجيش السعودي. وعلى رغم ثبوت تلك الفضيحة، عمد الجانب السعودي، هذه المرّة، مجدّداً، إلى التنكّر للفضيحة الأخيرة، والزّعم أنها مفبركة، نافياً أن يكون الفارّون سعوديين. على أنها ليست المرّة الأولى التي تلجأ فيها وزارة الدفاع السعودية إلى التنكّر لانتكاسات قواتها في مواجهات الحدّ الجنوبي، فقد سبق لها أن تنكّرت خلال عام 2016 لعدد من أسرى الجيش السعودي، وتَركتهم في سجون صنعاء لسنوات، قبل أن يتمّ الإفراج عنهم في صفقة تبادل أواخر العام الماضي.

التصعيد الجديد لقوات صنعاء في جبهات الحدّ الجنوبي، جاء بعد أيام من زيارة قام بها المتحدّث الرسمي للجيش و"اللجان"، العميد يحيى سريع، إلى جبهات جيزان، حيث أدلى بتصريح صحافي من منطقة الخوبة السعودية التي كانت مسرحاً للعملية العسكرية الأخيرة، أكد فيه أن قوات صنعاء بإمكانها الانتقال إلى العمق السعودي. وتزامنت زيارة سريع مع تصعيد جوّي سعودي على جبهات القتال في تخوم مدينة مأرب، واستمرار الرياض والقوى الموالية لها في التهويل في شأن التداعيات الإنسانية لتحرير المدينة، فضلاً عن رفضها التجاوب مع مطلب وقف العدوان والحصار، وإصرارها على استخدام الملفّ الإنساني كورقة للمقايضة، عبر ربط تنفيذ "اتفاق استكهولم" وحلحلة ملفّ الأسرى بوقف تقدّم الجيش و"اللجان" في مأرب، وعدول صنعاء عن قرارها دخول المدينة. ووفقاً لعدد من السياسيين في صنعاء، ومنهم الأمين العام للمكتب السياسي لحركة "أنصار الله"، فضل أبو طالب، فإن عملية جيزان تُعدّ رسالة واضحة إلى الرياض بأن المعركة البديلة لمأرب لن تكون داخل الأراضي اليمنية، بل في العمق السعودي، وأن بإمكان قوات صنعاء أن تُسقط مدناً سعودية تحت سيطرتها وتُجبر الرياض على وقف العدوان ورفع الحصار وسحب كل القوات الأجنبية من الأراضي والمياه اليمنية.

وتزامنت عملية جيزان، أيضاً، مع عودة الهجمات اليمنية الجوّية التي تراجعت نسبياً خلال الأسبوعين الماضيين. إذ عاودت قوات صنعاء استهداف الأراضي السعودية بالطيران المُسيّر البعيد المدى، وشنّت خلال الـ48 ساعة الماضية عمليتَين بواسطة طائرات مسيّرة من نوع "قاصف 2K". وأعلن العميد سريع أن سلاح الجوّ المُسيّر نفّذ، فجر السبت، عدداً من الهجمات على قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط، وهو ما تكرّر يوم الأحد. وكان الجيش و"اللجان" نفّذا، في التاسع من الشهر الفائت، عملية عسكرية في محور نجران جنوبي السعودية، تمكّنا خلالها من السيطرة على عدد من مواقع وتحصينات الجيش السعودي والقوات الموالية له في منطقة الظهرة، وعلى جبال وتلال الخوّار في صحراء الأجاشر الحدودية الواقعة بين نجران وصعدة، مُكبّدَين المهاجمين خسائر بشرية كبيرة. وجاءت تلك العملية بعد أيام من اعتراف القوات السعودية بمقتل ثلاثة ضبّاط من منتسبيها في مواجهات حدودية في الـ30 من نيسان.

إصدار «القاعدة» الأخير... رسالة ترهيب إلى قبائل الجنوب

عدن ـ الأخبار

لم يكن الإصدار المرئي الأخير لتنظيم "القاعدة" في اليمن، مجرّد عمل دعائي حاول التنظيم من خلاله إثبات وجوده بعد طول جمود، بل كان بمثابة رسالة إلى قبائل الجنوب. الإصدار الذي وثّق عمليات لـ"القاعدة" ضدّ حواجز تتبع قوات "الحزام الأمني" المدعومة من الإمارات، في محافظة أبين، جنوبي البلاد، الشهر قبل الماضي، يشير إلى أن التنظيم تجاوَز حساسيّته من استهداف أبناء القبائل المنضمّين إلى تلك القوات، مع دخوله في الإصدار من الدعاية التي ظهرت بوضوح في فكرة تخصيص إصدار لعمليات استهداف جنود عند حواجز أمنية في مناطق نائية لا تمثّل أيّ أهمية، إضافة إلى طريقة التصوير.

وعلى رغم أن "القاعدة" نفّذ العديد من العمليات ضدّ "الحزام الأمني" في أبين، خلال الأشهر والسنوات الماضية، إلّا أنه خصّ العمليات الأخيرة بإصدار مرئي تضمّن عمليات قتل وحشية لأفراد تلك القوات. وكان التنظيم حرص، قبل عرض عمليات القتل، على نشر صور من انتهاكات "الحزام الأمني" بحق المواطنين في المناطق الجنوبية الخاضعة لسيطرتها، إضافة إلى شهادات "مؤثرة" لأقارب أشخاص طاولتهم الانتهاكات، في محاولة لوضع مثل هذه العمليات في سياق الانتقام للمواطنين. كما حرص الإصدار الأخير على تكرار ذكر دولة الإمارات المُلطّخة سمعتها بالتطبيع مع إسرائيل، وبانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، للتأكيد أن القوات التي يستهدفها "القاعدة" إنما هي أيادي أبو ظبي.

لكن الأهمّ من ذلك، هو أن التنظيم أراد أن يوصل رسالة موقَّعة بالدم إلى قبائل المحافظات الجنوبية، بأن القتل الوحشي هو مصير كلّ مَن التحق أو سيلتحق بالقوات المدعومة من الإمارات، وبأنه ما زال قادراً على ترجمة تهديده إلى واقع، وعلى نحو غير مسبوق. وحتى لا تبدو عملياته في سياق الاستهداف المتبادل بينه وبين "الحزام الأمني"، ضمن حرب "مكافحة الإرهاب"، وإنما في سياق قيامه بـ"واجبه" على طريقته، باعتباره "جزءاً من الشعب اليمني"، دعا "القاعدة" المواطنين إلى الخروج في تظاهرات للتنديد بالجرائم التي ترتكبها تلك القوات في مناطق الجنوب الخاضعة لسيطرتها.

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول المقام

محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي رين أبي خليل تدعو نادين تريز وكريستين والكسندر وجانين وكورين مادلين فؤاد خليل لإستلام أوراق الدعوى 2018/667 المقامة من المدعي جاك مرعب وموضوعها إسقاط حق المدعى عليهم بالتمديد القانوني والزامهم بإخلاء الماجور الكائن بالطابق الرابع بالعقار 5131/المزرعة ودفع مبلغ /10,874,227/ ل.ل. يمثل زيادات بدل العامين 2015 و2016.

رئيس القلم بالتكليف محمد إبراهيم

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال طلب عبدالله محمد أنور عبس بوكالته عن ماجد محمد انور عبس سند بدل ضائع في العقار 48 المقسم 39 بلوك A التل.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال طلب عباس محمد علي نجم بصفته مفوضاً سند بدل ضائع عن ملكية ليس محمد سعيد غلاييني بالمقسم 19 من العقار 1774 بساتين طرابلس وبوكالته عن حياة جواد الطيبي سند بدل ضائع بالعقار 3527/المقسم 12 بلوك B بساتين طرابلس وبوكالته عن شهناز محمد سعيد غلاييني سند بدل ضائع بالعقار 1774 – مقسم 21 بساتين طرابلس.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال طلب علي أحمد خضر بالاصالة عن نفسه سند بدل ضائع بالعقار 2017 مقسم 10 بساتين طرابلس.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

طلب محمد أحمد موسى بالوكالة إثبات بيانات إبراهيم زايد كيوان في العقارات 18 – 22 – 45 – 16 – 431 – 357 – 369 – 379 – 65 – 48 – 32 – 196 – 402 – 377 – 363 القطراني.

للمعترض 20 يوماً للمراجعة

القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف طلب فؤاد انور حرب بوكالته عن انور فؤاد حرب وكيل شكيب قاسم بو كروم احد ورثة قاسم علم الدين بو كروم سند ملكية بدل عن ضائع للمورث في العقار 2061 مزرعه الشوف.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف

هيثم طربيه

تبليغ

جانب تاما غوسا ادونو

الموضوع: تبليغ مجهول المقام

المرجع: قاضي محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية الشيخ جعفر كوثراني

ورقة دعوى صادرة عن قاضي محكمة بعبدا الشرعي الجعفري موجهة الى مجهول محل الاقامة المذكور اعلاه في الدعوى المقدمة عليك من محمد انيس الشمندر – 4- الإسم الأول لمصمم الأزياء أرماني – نعم بالأجنبية – 5- عائلة نخات ومهندس إيطالي راحل – من العملات – 6- نوع من الأسماك – ازدياد طول النبات – 7- أذاع الخبر – فقدان الأمل – جعل السم في الطعام – 8- مرتفع من الأرض – تُقال في لعبة الطاولة – رش الماء – 9- بكى وسال دمعه – العزيز والمحبّ – 10- طوق من نبات يتوّج به المنتصر في المعركة

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ستراسبورغ – 2- معدن – روسيا – 3- يقبّلهم – بال – 4- رب – أريج – بق – 5- الملوّن – 6- تن – حس – كيوي – 7- وهّاب – كورفو – 8- فرن – شرف – اب – 9- كب – 10- قناطر زبيدة

عمودياً

1- سميرة توفيق – 2- تعقّبَ – نهر – 3- رَدّي – انكا – 4- أنت الحب – بط – 5- هرمس – 6- برميل – كرّاز – 7- و و – جوكوف – 8- رسب – لير – زي – 9- غياب – وفا – 10- القليوبيّة

إعلان تبليغ سندا للمادة 15 أ.م.م.

صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس

غرفة الرئيس باسم نصر

موجه للمطلوب التنفيذ ضدهما: ملحم ابراهيم ملحم دبو وجوليا ابراهيم ملحم دبو المقيمان ببلدة داريا قضاء زغرتا مجهولي الاقامة.

بمقتضى المعاملة التنفيذية 2019/595 المنفذة بوجهكما من سركيس انطونيوس الخوري بوكالة المحامي الشيخ بطرس الخزال معوض بموجب الحكم الصادر عن محكمة البداية بالشمال رقم 89/34 تاريخ 1989/6/22 المتضمن ازالة الشيوع بالعقار /612/ داريا عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم.

لذلك يقتضي حضوركم بالذات او بالواسطة القانونية لقلم الدائرة لاتخاذ مقام لكما ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 ايام من تاريخ تبلغكم الانذار التنفيذي والا سيصار لتعيين ممثل خاص لكم بعد انقضاء شهرين من تاريخ النشر.

مأمور التنفيذ

عبدالمنعم الرشيد

دعوة إلى جلسة عامة عادية لأعضاء نقابة اتحاد الناشرين في لبنان

يدعو مجلس نقابة اتحاد الناشرين في لبنان جميع الاعضاء المنتسبين والمسددين اشتراكاتهم الى حضور جلسة عادية للجمعية العمومية تعقد الساعة الحادية عشر من صباح الأربعاء في 2021/06/16 في مقر النقابة - بئر حسن - قرب ثانوية الكوثر - بناية الشادية ط 1

جدول الاعمال:

1 تلاوة البيان الاداري

2 - مناقشة ميزانيات 2018 و2019 و2020 وابراء ذمة المجلس

3 - انتخاب ستة أعضاء جدد لمجلس النقابة بدل الستة أعضاء الذين انتهت مدة ولايتهم وفقاً للأنظمة والقوانين السارية المفعول ابتداء من الساعة الحادية عشرة وحتى الساعة الواحدة ظهراً.

شروط الاشتراك في الجمعية:

1 - يحق لكل عضو الاشتراك في الجمعية العمومية شرط أن يكون قد سدد كامل الاشتراكات لغاية عام 2020 ضمناً في مهلة اقصاها الخميس في 10 حزيران 2021 الساعة الثانية عشر ظهراً لدى امانة الصندوق في مقر النقابة.

2 - تقدّم طلبات الترشيح في مدة اقصاها يوم الخميس في 10 حزيران 2021 الساعة الثانية عشر ظهراً لدى امانة السر في مقر النقابة مرفقة بصورة عن الهوية أو اخراج القيد وسجل عدلي لا يعود تاريخه لأكثر من شهر واحد.

ملاحظة: في حال لم يكتمل النصاب القانوني تعقد جلسة ثانية بمن حضر يوم الاربعاء 2021/06/23 وفي ذات المكان ولا يفتح باب الترشيح مجدداً.

أمين السر — بيار جورج صايغ

رئيس النقابة — سميرة حسين عاصي

استراحة

كلمات متقاطعة 3749

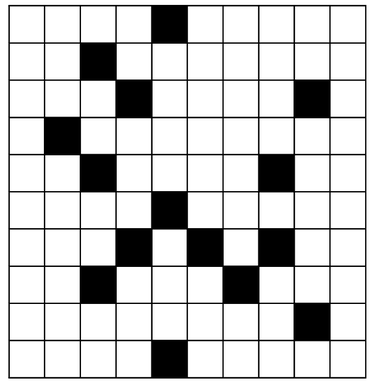

افقيا

1- عاصمة أفريقية – حكيم هندي – 2- مدينة في الولايات المتحدة الأميركية – ضعْف ورقّ – 3- تبادل الحديث – يصق – 4- مضيق تركي – 5- أكل الطعام – وكالة اليابان للتعامل الدولي – للتعريف – 6- عربة التسوّق بالإنجليزية – عائلة كاتب إسباني راحل – 7- حرف جر – مادة تجميلية – 8- من عشاق التاريخ – من الكواكب – هاجّ الدم – 9- دولة أميركية – 10- بلدة سورية مدمرة في هضبة الجولان – جاسوس

عمودياً

1- شاعر عباسي – 2- للإستدراك – في فمي – 3- من الأعداد – يُستخرج من الشمندر – 4- الإسم الأول لمصمم الأزياء أرماني – نعم بالأجنبية – 5- عائلة نخات ومهندس إيطالي راحل – من العملات – 6- نوع من الأسماك – ازدياد طول النبات – 7- أذاع الخبر – فقدان الأمل – جعل السم في الطعام – 8- مرتفع من الأرض – تُقال في لعبة الطاولة – رش الماء – 9- بكى وسال دمعه – العزيز والمحبّ – 10- طوق من نبات يتوّج به المنتصر في المعركة

sudoku 3749

2		3		4			9	
	4		9	1	3	5		2
6		1					8	
			3		8	1		
9		4		6			2	7
	8			7				
		7		8			3	
		9			5			4
	6		1			9	7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3748

3	2	4	7	8	6	9	5	1
6	9	1	4	2	5	7	8	3
5	8	7	3	9	1	2	4	6
2	6	9	1	5	4	8	3	7
4	3	8	9	6	7	5	1	2
7	1	5	2	3	8	4	6	9
8	5	2	6	7	3	1	9	4
9	4	6	8	1	2	3	7	5
1	7	3	5	4	9	6	2	8

مشاهير 3749

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي انكليزي (1812-1870) من أعظم الروائيين الإنكليز في العصر الفيكتوري لا تزال أعماله تحتفظ بشعبية واسعة حتى يومنا هذا. من أشهر مؤلفاته «اوليفر تويست»

3+5+7+8+10+3+4 = 4 من العملات العربية ■ 1+2+5+11 = تطعن بالرمح ■ 6+4+9 = من الفاكهة

إعداد: نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: رانيا اسطفان

سينما

«وغداً العالم بأسره» فون هينز تصوّر النازية الجديدة

يكتبها شفيق طبارة

في الألفية الجديدة، ليست القضايا السياسية والاقتصادية واضحة كما كانت زمن الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. انتصرت الرأسمالية، لكن القتال اليوم أعنف من ذي قبل. والسبب هو سطوة اليمين المتطرف في مختلف أنحاء العالم. في عصرنا الحديث، عدنا للحديث عن محاربة الفاشية، والأحزاب الأكثر تطرّفاً تشهد صعوداً من جديد. لا إجابات على هذه الظاهرة، لكن الأسئلة يجب طرحها. هذا ما حاولت المخرجة الألمانية جوليا ڤون هينز القيام به في فيلمها الجديد «وغداً العالم بأسره» (2020 - عُرض في «مهرجان البندقية»). قدمت هينز المشكلة في رقعة محصورة، من الداخل، وبالتحديد ألمانيا. عرضت الأحزاب والمنظمات المناهضة للفاشية، المكرسة بشكل أساسي للتنديد ومقاطعة السياسيين المتطرفين وجماعات النازية الجديدة في مانهايم. ينغمس الفيلم في قضية تطارد العالم بأسره، بخاصة أوروبا والولايات المتحدة وأميركا اللاتينية.

عدنا للحديث عن محاربة الفاشية، والأحزاب الأكثر تطرّفاً تشهد صعوداً من جديد

«جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة اجتماعية وديمقراطية، ولجميع الألمان الحق في مقاومة أولئك الذين يريدون إلغاء هذا النظام» بهذه الكلمات تبدأ ڤون هينز فيلمها، والكلمات نفسها تدرسها لويزا (مالا إيمدي) في كلية الحقوق. بفضل صديقتها باتّي (لويزا سيلين غافرون)، بدأت لويزا البالغة عشرين عاماً، والمتحدرة من عائلة ثرية جداً الاقتراب والمشاركة في حركة «أنتيفا» (حركة يسارية معارضة للفاشية والنازية ومناهضة للرأسمالية والنيوليبرالية واليمين المتطرف). وعلى عكس الأجيال السابقة الأكثر انخراطاً في العنف المباشر، تشكّل الحركة الجديدة نوعاً من الكومونات. يعمل هؤلاء المقاتلون بطريقة أكثر حرصاً: يقطعون مظاهرات الأحزاب اليمينة عن طريق إلقاء بالونات الطلاء والصراخ وفي بعض الحالات توجيه الضربات، ولا يذهبون أبعد من ذلك. لكن، هل هذه المقاومة كافية إذا كان الدستور ينصّ بأن علينا محاربة من يريد إلغاء النظام؟ أسئلة مشروعة يطرحها الفيلم: هل خطاب الكراهية يحارَب بسلمية؟ ماذا تفعل لويزا وأصدقاؤها عندما يتعرضون للضرب؟ ماذا يفعلون بالمتفجرات التي وجدوها بحوزة النازيين الجدد؟ هل تبلّغ الشرطة عندما تكون الأخيرة مهتمة أكثر بقمع «أنتيفا»؟ وهل العنف هو الحل الوحيد؟ أسئلة لا تخصّ ألمانيا وحدها. ففي الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، أظهر اليمينيون المتطرفون أنهم قادرون على السيطرة على مبنى الكابيتول! في أميركا اللاتينية، تتم إبادة السكان الأصليين في نيوكوين أو الأمازون! على الرغم من أسئلة الفيلم الكبيرة وعنوانه «التحذيري»، تبدو جوليا ڤون هينز كلاسيكية في التعاطي معها إلى حد ما. عرضت بعض الإجابات القديمة، وربطت شغف لويزا في النضال باهتمامها الرومانسي بصديقها ألفا (نواه ساڤيردا). قدمت فيلماً «موضوعياً»، لكنها حولت المشكلة الأساس إلى مشكلة سياسية بورجوازية، لا موضوعاً اجتماعياً وسياسياً بعيداً عما تريد الطبقة البرجوازية فعله. الفيلم جدي نسبياً والنهاية ستقسم المشاهدين. عرفت المخرجة ما تريد ولكنها لم تظهره، هناك شيء ناقص. الحبكة السياسية والاجتماعية التي يتمحور حولها العالم في تياراته اليمينية واليسارية مفقودة تماماً في الفيلم.

جوليا ڤون هينز انخرطت مع «أنتيفا» بنفسها قبل عشرين عاماً، والفيلم مستوحى من حوادث شخصية. بالتأكيد، صنعت شريطاً سياسياً يقول بأعلى صوت إن العنف ينبع من اليمين وكل ايديولوجيا فاشية ونازية جديدة معادية للحضارة وغير إنسانية. ولكن هذا من البديهيات. «وغداً العالم بأسره» فيلم شجاع ولكن لا يزال في سنّ المراهقة.

And Tomorrow the Entire World على Netflix

ستريمينغ

سيرغي لوزنيتسا عائداً إلى «جنازة» ستالين

«توقف قلب المتعاون والمتابع لعبقرية عمل لينين، القائد الحكيم ومعلم الحزب الشيوعي والشعب السوڤياتي». جملة تكررت كثيراً طوال فيلم «جنازة رسمية» للمخرج الأوكراني سيرغي لوزنيتسا. عبارة كانت نقطة النهاية لحياة جوزيف ستالين ولكن ليس لإرثه.

في 5 آذار (مارس) 1953 توفي ستالين، وسط علامات استفهام وتعدد الروايات حول أسباب الوفاة. في «جنازة رسمية» (2020)، يعود لوزنيتسا إلى الوثائقي التاريخي على أنه ميلودراما. في الفيلم، يعيدنا لوزنيتسا إلى 1953، وتحديداً إلى الأيام التي تلت وفاة ستالين. مونتاج لمواد أرشيفية ومئات الساعات التي تم تصويرها وقتها: الإعلان عن الوفاة في جميع أقطار الاتحاد السوڤياتي. الاستعدادات للجنازة الرسمية. الوجوه التي تبكي من الصدمة. الحشود التي تتدفق بين الزهور. خطاب كبار شخصيات الحزب. الخوف من الانهيار على وجوه الجميع. التابوت في الساحة الحمراء. كل ذلك بطريقة تراكمية. باختصار، الفيلم يعرض الجنازة بأكملها، يميتنا ويحملنا ويحيينا من جديد في التاريخ. بعد ساعتين وبضع دقائق وبعد هذا الدفن العظيم، يصفعنا لوزنيتسا، بجمل نهائية تتناقض مع هالة الفيلم نفسها. من المستحيل عدم الشعور بالحيرة بين الفيلم نفسه والجمل الأخيرة. درس في التلاعب بالمشاعر ولكن ليس أقل قوة أو إقناعاً... الفيلم من أهم الأفلام الوثائقية الحالية.

بنية الفيلم درامية، مشاهد على خلفية موسيقى جنائزية لموزار، شوبان، شوبرت، تشايكوفسكي تبدو كأنها تدور في حلقة مفزعة. يأخذنا الشريط في رحلة ميثولوجية وانثروبولوجية. يستجوبنا لوزنيتسا طوال الفيلم من خلال نظرات الأشخاص الذين يراقبون تابوت ستالين وقبره. بين الشك وعظمة الحدث، نمرّ بوجوه لا نهاية لها. تجعلنا الحركات المتكررة للأشخاص نتساءل عن المشاعر الحقيقية لهذا الكم من البشر. مرهق الفيلم بسبب الجهد الذي علينا استخلاصه. يهتمّ لوزنيتسا بالطريقة التي تُظهر فيها صور الشخصيات حقيقة دواخلها. حقيقة ينوي إبرازها باستخدام المونتاج كأداة رئيسية. يكمن اهتمامه الرئيسي في قدرة الصور على «التحدث» بدون الحاجة إلى استبدالها أو استخراجها من خلفية غير الخلفية التي كانت مخصصة لها في الأصل، وبالتالي تغيير وجهة النظر تماماً من خلال الشكل والمسافة التي يمنحها الوقت.

لا تقتصر الصورة الدقيقة لطقوس جنازة ستالين على رجل. إنها جنازة دولة، بداية شفق الشيوعية من منظور لوزنيتسا. وليس من قبيل المصادفة أن العمل أعاد شخصية ستالين بعدما أعاد بوتين تعظيم ستالين وإشادته بالنصر في الحرب العالمية الثانية تحت قيادته. انتصار كان يُنظر إليه على أنه معجزة تقريباً ودفع ستالين للتصالح مع الكنيسة، وأصبح لديه بعدها عملياً قوة نصف إله (ذلك المشهد الذي ينحني فيه الآباء أمام جثة ستالين).

يعيد الفيلم قراءة التكافؤات بين الدولة والشمولية، ستالين والشيوعية، وأولئك الذين قاموا بالثورة والذين قادوها أو ربما قاموا بإسقاطها في العقود التالية. تفسير وقراءة لا يمكن عدم إسقاطهما على عصرنا الحالي. في «جنازة رسمية»، لا يمكن لأحد أن ينكر الحزن اللامتناهي لآلاف النساء والرجال الذين ساروا في المدن الكبيرة والأماكن النائية في الاتحاد السوفياتي القديم: من موسكو إلى جمهورية ألطاي الحالية. ولكن لا يمكن لأحد أبداً أن ينكر قوة الفيلم السياسية والثقل الذي يتركه داخلنا بعد الانتهاء من المشاهدة. ذعر لا يختلف أبداً عن الذعر المُرتسم على وجوه من حضروا الجنازة وقتها.

State Funeral على Mubi

ذاكرة السينما

ثلاثون عاماً على فيلم ريدلي سكوت «ثيلما ولويز» برّيتان جامحتان

في 1991، كان المجتمع الأميركي مضطرباً للغاية (كالعادة). انتهت الحرب الباردة في اللحظات الأخيرة من ولاية رونالد ريغن الثانية المثيرة للجدل. كانت شعبية جورج بوش الأب تزداد مع حرب الخليج، لكنه سرعان ما فقد مساحته أمام بيل كلينتون وزوجته هيلاري، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي كانت تؤثر على أعظم رمز للرأسمالية في العالم المعاصر. كان الاقتصاد والسياسة والدين من أكثر المبادئ التوجيهية ثباتاً في وسائل الإعلام: على أساس هذا الثلاثي، كان الدور الذي تلعبه المرأة في كل هذه الأماكن محل نقاش. ثم جاء فيلم «ثيلما ولويز» كوقود لتأجيج هذه النقاشات.

الصداقة العميقة، الجرائم الخطيرة والهروب عبر صحراء جنوب الغرب الأميركي لطالما كانت مكونات صنعت أفلاماً عظيمة منذ بداية هوليوود. لكن، قبل ثلاثين عاماً، في نهاية شهر أيار (مايو) 1991، صدر فيلم طريق مختلف تماماً في دور السينما في الولايات المتحدة الأميركية. في «ثيلما ولويز»، جلست امرأتان خلف عجلة القيادة وإصبعهما على الزناد. خالف الفيلم القواعد مثل شخصياته. وكلما طالت فترة هروب المرأتين، تخبطت هوليوود في معاييرها الجمالية ورموزها الجنسية. ثيلما ولويز شعرهما أشعث بفعل الرياح، جلدهما محترق بدرجات ألوان ترابية بفعل شمس الصحراء، يتصبب منهما العرق وثيابهما مغبرة. تتوهج عيونهما بالذكاء مثل شياطين جميلة برية جامحة وحرة.

عند عرض الفيلم، تحمس كثيرون وغضب آخرون. تأمل بعضهم أن يغيّر فيلم ريدلي سكوت وسيناريو كالي خوري (أوسكار أفضل سيناريو) شيئاً ما للنساء والشخصيات النسائية في هوليوود. في ذلك الوقت، كانت الهواتف مثبتة على الحائط، التدخين مسموح في المطاعم، والسيلفي بكاميرا «بولارويد». كان على النساء أن يطلبن من أزواجهن الإذن للذهاب في عطلة نهاية الأسبوع. تخاف ثيلما (جينا ديڤيس) سماع كلمة «لا» من زوجها إذا طلبت الإذن بشأن الرحلة التي تخطط لها مع صديقتها لويز (سوزان ساراندون). لذلك لا تسأل، بل تنطلقان في عطلة نهاية أسبوع، تبدأ بالرقص والمارغريتا واغتصاب وجريمة قتل، وتنتهي بقرار المرأتين الفرار إلى المكسيك لأن مَن تعرضت للاغتصاب لا تتوقع العدالة من السلطات.

عادة ما كانت تعطى هذه القصص للذكور. أما الآن فهما امرأتان أُعطي لصداقتهما بعد جديد مع مساحة كبيرة من التحرر، ليس فقط على المستوى الشخصي إنما على المستوى الاجتماعي أيضاً. امرأتان تخلصتا من القيود، ولم تعودا راضيتين عما يقدمه العالم للنساء، فوضعتا قواعدهما الخاصة. أثار الفيلم الغضب قبل ثلاثين عاماً: ادعاءات وجدل ايديولوجي سيظل موضوعاً في الأدبيات البحثية لسنوات قادمة. لكنه في الوقت نفسه، مبالغ فيه الى حد كبير عند قياسه بمتطلبات الفيلم. تراوح انتقادات الشريط المتطرفة من الاتهام بأنّه معاد للرجال بشخصياتهم الكاريكاتورية وغير الجذابة، والنساء فيه مجرمات محكوم عليهن أخلاقياً. مع أن شخصيات الرجال في «ثيلما ولويز» مثلهم مثل شخصيات النساء في جميع أفلام الطريق الأخرى، لم يلعبوا أي دور عملياً في هذه القصة، وهذه بالتحديد مشكلة الذين غضبوا. أما النقد النسوي، فاعتراضه على كون البطلتين تأخذان دور الذكور بدلاً من ابتكار مسارهما الخاص، وأن ثيلما ولويز أخذتا سمات وسلوكيات ذكورية، ما يعني أن الرجل يظل في مرتبة أعلى في التسلسل الهرمي. تفر البطلتان بعد حادثة الاغتصاب بدلاً من القتال من أجل حقوقهما بطريقة مثالية أو على الأقل معالجة ظلمهما علناً.

هذه المراجعات لا يمكن الدفاع عنها لأنها لا تنطبق على الفيلم. مع ذلك، فقد أظهروا مدى خطورة انعدام الأمن في المعسكر الأبوي من ناحية ومدى العوائق التي وضعتها الحركة النسوية من ناحية أخرى. ليس من العدل الحكم على الفيلم من منظور ذكوري ولا نسوي، لم يكن لدى المخرج ولا كاتبة السيناريو أي نية لصنع فيلم وفقاً للإملاءات الذكورية أو العقائد النسوية. فقط في الصحراء، تخلت ثيلما ولويز عن دوريهما، فقط لأنهما وجدتا مساحة خالية خارج المجتمع والقوالب الذكورية والنسوية. هنا تتركان المجتمع الذي يهيمن عليه الذكور، والقوالب التي تضعها النسويات للمرأة، وتتمكنان من تطوير شخصيتيهما، وكلما ابتعدتا أكثر، أصبحتا أكثر وعياً بحدود حياتهما الماضية، فقد تجاوزتا حد إعادة الاندماج في المجتمع.

كان ريدلي سكوت متواضعاً ودقيقاً في تعامله مع تطور الشخصيات. وضع المعايير المطلوبة في قواعد اللغة الكلاسيكية للسينما. وبإتقان وما يكفي من الموهبة والخبرة، تجنب هو وكالي فخاخ نقل المكتوب إلى الشاشة. أعطيا أولوية للعاطفة والشعور بالحرية، متمثلة في المرأتين وسيارة لويز (66 ثاندربورد) التي أصبحت كخرافة سحرية وبساط ريح للحرية. وضع سكوت وكالي المرأتين في تجارب كانت ضرورية لشكوكهما وأسئلتهما عن أهمية وجودهما مثل الأسرة والقانون والعنف الجسدي والرمزي والجنس. ووجدتا حرية كبيرة في أجوبتهما وفي المواقف التي لا رجوع فيها، ما ولّد نهاية الفيلم الرمزية.

مهرجان

«كابريوليه» للأفلام القصيرة
كورونا والثورة والأحلام المجهضة

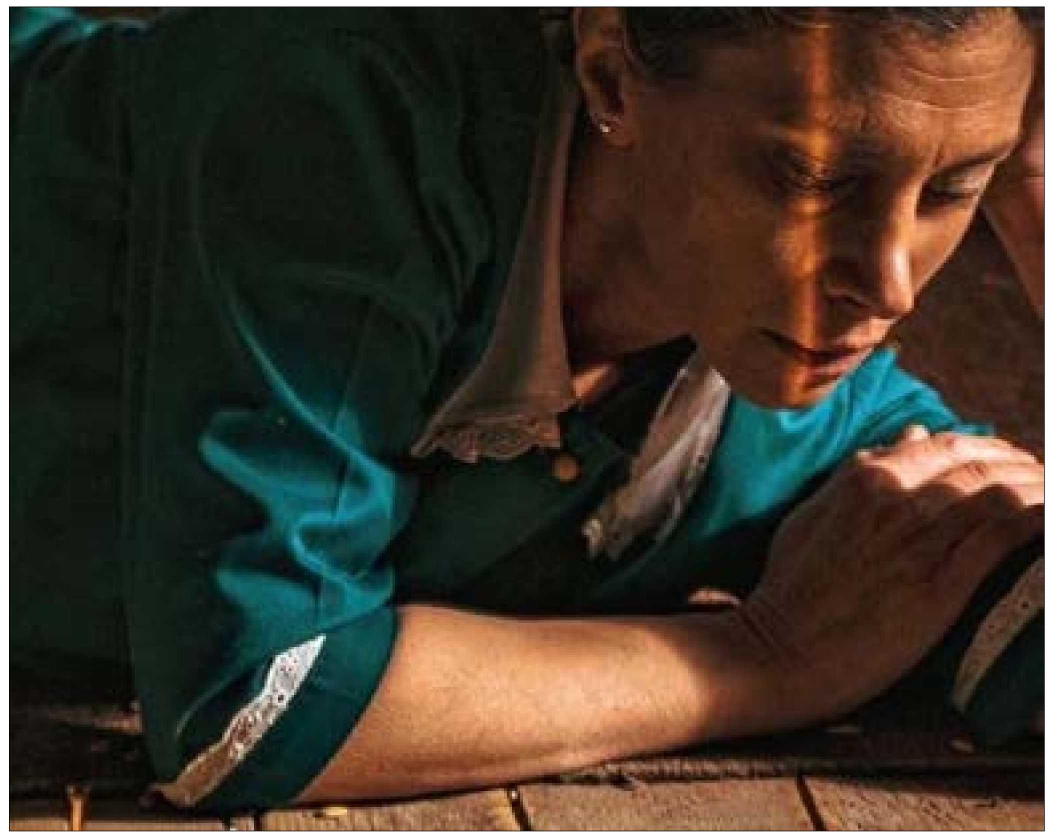

كارول عبود في «الغرفة 16»

خليل الحاج علي

كما جرت العادة، يضرب «مهرجان كابريوليه للأفلام القصيرة» موعداً له في 4، 5 و6 حزيران (يونيو) المقبل، على درج نقولا في الجميزة. لكنه هذا العام، يأتي مخالفاً للأعوام السابقة، إذ يُحتفل بالسينما وصناعها، وسط مخلفات الدمار الذي أحدثه انفجار مرفأ بيروت. يُقام المهرجان في دورته الثالثة عشرة، وسط ظروف عصيبة تعيشها البشرية، تحت عنوان Exist، ويقدم أفلاماً محمّلة بتساؤلات عن معاني الوجود والبقاء.

«تحت نجوم بيروت» كما تقول المخرجة اللبنانية نادين لبكي في الإعلان الدعائي للمهرجان، ستكون الجميزة على موعد مع الشرائط السينمائية القصيرة، بتوقيع مخرجين من لبنان وأوروبا وأميركا وأستراليا وغيرها. من أصل 3000 آلاف فيلم، اختارت لجنة التحكيم، حوالي خمسين فيلماً.

في هذا السياق، يشير مؤسس المهرجان إبراهيم سماحة لـ «الأخبار»، إلى أن اختيار الأفلام انصب في خدمة العنوان الذي تحمله هذه الدورة، وهو «الوجود». فقد تم العمل مع عدد من مهرجانات الأفلام القصيرة في أوروبا، واختيرت الأفلام، بشكل يتناسب مع التحديات التي يواجهها مصير الإنسانية جمعاء. الأفلام المشاركة تحاكي الإنسانية ومعانيها في كل بقاع الأرض. على سبيل المثال، الأفلام المشاركة من إيطاليا، تحمل الهموم نفسها التي تشغل الفرد في أي مكان في العالم: هموم الوجود والبقاء في ظل الوباء. ولا تغفل عن طرح مفاهيم الإنتفاضة والثورة على السلطة والأنظمة. ومن المواضيع المطروحة الهجرة وما يصاحبها من قلق وخوف. في المحصلة، تأتي الأفلام المشاركة في سياق البحث عن الوجود ومكامنه، في ظل الجنون الذي تعيشه الكرة الأرضية.

يقدم أفلاماً محمّلة بتساؤلات عن معاني الوجود والبقاء

يتخطى «مهرجان كابريوليه» حدود الجوائز ولجان التحكيم، لإن الهدف الأساسي يصب في الدرجة الأولى، لتحقيق متعة مشاهدة الأفلام السينمائية القصيرة. ومن الأولويات التي يسعى القيمون على المهرجان لتحقيقها، إقامة منصة مشتركة لصناع الأفلام القصيرة في لبنان، تؤمن لهم العبور خارج حدودهم، مما يفتح لهم الآفاق للمشاركة في المهرجانات العالمية. كذلك يشكل المهرجان ملتقى للممثلين والمخرجين والجمهور والمهتمين بالسينما، لفتح باب النقاش حول الأفلام المعروضة.

بالنسبة إلى الأفلام اللبنانية المشاركة، يؤكد سماحة أن أعمال المخرجين اللبنانيين يخيّم عليهم اليأس، والحياة وما يرافقها من هموم. يأتي ذلك على حساب إنشغالهم بالإبداع والتفكير والكتابة. في الفيلم الدعائي للمهرجان، كانت نادين لبكي تغرق في المياه التي تشكل فضاءً ميتافيزيقياً يعبّر عن الشعور بالاختناق وفق ما يؤكد سماحة لـ «الأخبار»، والدوائر المنبعثة من تحت المياه تجسّد انفجار المرفأ، لكن فكرة أن يظل الفرد متواجداً، غلبت كل التحديات. كان الإعلان الدعائي يحمل تجسيداً حياً للفنانين في لبنان، الذي يلفظون أنفاسهم الأخيرة، إن كان على المسارح، أو في صالات السينما. وكذا تأتي الأفلام القصيرة في المهرجان لتحفز الإنسان على مواصلة المسير.

19 فيلماً ستعرض في الليلة الأولى، لا تتعدى مدة كل منها 14 دقيقة. سيتم افتتاح المهرجان بـ The System أو «النظام» للمخرج اللبناني الشاب فايز أبو خطار، يحاكي العمل قصة شاب قرر الإنتفاضة على النظام اللبناني. ومن أبرز الأفلام اللبنانية المشاركة، «عايدة» للبنانية حنين أبي خليل. وهناك مشاركة للمخرج اللبناني رامي يزبك بـ Scapegoat. كذلك تتضمن الليلة الأولى مشاركة عربية للمصرية باسمة شريف وفيلمها «رحمة». يعرض المهرجان في ليلته الأولى، عدداً من أفلام السينما الأوروبية، من إسبانيا A Life Time لمانويل مارتين، ومن إيطاليا فيلم الأنيميشن Solitaire لإدواردو ناتاولي. كما سيتم تقديم أفلام من ألمانيا (Herr Herrmann Man)، وأستراليا (Babcia)، وبريطانيا (Phosphenes).

وفي الليلة الثانية، أي في 5 حزيران من المقرر عرض 18 فيلماً، أبرزها «الغرفة 16» بطولة كارول عبود، وإخراج اللبناني داني صليبا الذي حصد به جائزة أفضل إخراج في «مهرجان أوروبا السينمائي» في لندن. يحاكي العمل أفكار أي إنسان ينزل في غرفة فندق والتأمّلات التي تحدثها هذه الغرف، وتخيل أن يكون فيها كاميرات مراقبة تتابع تفاصيل من ينزل فيها. من العروض اللبنانية أيضاً: Start Up Lebanon لدانيال بوهام، Moontides لدولي صفير، Odysse, Ode To The City لجهاد سعد. أما في الليلة الختامية، فسيعرض 22 فيلماً متنوعاً بين أنيميشن.

مهرجان Cabriolet للأفلام القصيرة: 5 ، 6 و7 حزيران (يونيو) ـ درج مار نقولا، الجميزة، من الساعة الثامنة حتى الحادية عشرة مساءً ـ cabrioletfilmfestival.com

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 31 أيار 2021 العدد 4352

جايل الكبار وشارك في أعمال وطنية عدة
حسام الصبّاح... المسرح الملتزم يفقد فارسه

ترك البصمة الأبرز على المسرح العاشوراني في مسقط رأسه النبطية

جايلت الكبار ومدت يد المساعدة إلى الجيل الجديد. حسام الصباح الذي انطفأ عن عمر 71 عاماً، كان قد تخرّج من «دار المعلمين» في النبطية، وبعدها دخل قسم الفلسفة في الجامعة، لكنه سرعان ما اتجه إلى «معهد الفنون الجميلة» لشدة شغفه بالفن، وتخرّج منه عام 1980. هناك تتلمذ على يد المخرج الكبير يعقوب الشدراوي، وتعاون معه في أعمال عدة، أبرزها في مسرحية «جبران والقاعدة» (1983)، حيث لعب دور «خليل» الذي يكفر بالدير ويرحل عنه. وقتها، أثار العمل المسرحي جدلاً في بناءاته الإخراجية والسينوغرافية ولتناوله البحث عن حرية الإنسان. كذلك تعاون الصباح مع المسرحي روجيه عساف والأكاديمي رائف كرم، ليتجه بعدها إلى عالم الإخراج السينمائي والمسرحي والتلفزيوني، ويضع صوته على العديد من المسلسلات الكرتونية والمعرّبة. عُرف الصباح بنقده اللاذع لأساليب صناعة الأعمال الفنية في السنوات الأخيرة، وتخريبها للذائقة العامة، وتأثيرها المباشر في قيمة الفن والإنسان. في مقابل نقده لرداءة الأعمال الفنية التجارية، ثابر الممثل اللبناني على بناء خط فني ملتزم، وشارك في أعمال درامية ملتزمة الوطن وقضاياه والمقاومة ونضالاتها ورجالاتها. من بين هذه الأعمال فيلم «الانفجار» (إخراج رفيق حجار ـ 1982)، و«ناجي العلي»، و«بيروت اللقاء» (إخراج برهان علوية)، ومسلسلات: «قيامة البنادق» (إخراج عمار رضوان - 2013)، و«عز الدين القسام» (إخراج حسن كاربخش-2017)، و«جرح الزيتون» (إخراج محمد رضا آهنج)، و«زمن الأوغاد» (إخراج يوسف شرف الدين -2003). كما وقّع مخرجاً العديد من الأعمال المسرحية، منها «حكاية وطن»، و«طاحونة عمو شكري»، و«قجة عمو فهمان»، و«الدبّور»، و«زمن الطرشان» و«الأميرة والساحرة». لعلّ البصمة الأبرز لحسام الصباح، كانت في مدينته النبطية، «مدينة الإمام الحسين» التي احتضنت إشرافه على مسرحية واقعة عاشوراء، على مدى أكثر من ثلاثين عاماً. هكذا، سيفتقد جمهور وزملاء الصباح هذا العام حضوره في المسرح العاشورائي، الذي لطالما التصق بالممثل الراحل، وتماهى مع «واقعة الطف»، كجزء من ذاكرة جماعية أليمة، أبكته لمرات في الكواليس لدى مراجعة نصوصها. من جهتها، نعت «وزارة الثقافة» اللبنانية الراحل، ولفتت في بيان لها إلى أن «الساحة الفنية والثقافية تفقد موهبة مميزة وأداء تمثيلياً، أبدع من خلاله الراحل في تجسيد الشخصيات، وإيصالها إلى الجمهور بطريقة احترافية مشبعة بالثقافة الفنية».

على الطريق الذي لطالما حلم الممثل والمسرحي حسام الصباح (1950-2021) بأن يُنشئ في حيّزه الجغرافي معهداً للتعليم المسرحي، وتحديداً في مسقط رأسه في النبطية (جنوب لبنان)، لاقاه قدره قبل عشرة أيام إثر حادث سيّر مروع على أوتوستراد «المصيلح». بعد مكوثه في العناية المشددة في مستشفى «الراعي» (صيدا) وعدم استجابته للعلاج، أغمض الصباح عينيه قبل أن يرى حلمه يتحقق.
الخبر الذي أحدث أول من أمس، صدمةً كبيرةً لدى محبيه وزملائه، أخرج أيضاً وجهاً تمثيلياً ومسرحياً لم يُعِر أهمية للأضواء ولا لتراتبية الأدوار. أحالنا إلى شخصية فنية متفرّدة

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

نسيان حياة

أيّامَ زمان
كنتُ، مِن شدّةِ الحياةِ وكثرتِها،
أتسكّعُ في بساتينها طولاً وعرضاً،
فأنسى أنْ أنام.
وأيّامَئذٍ ، لم تكن بي حاجةٌ حتى لأنْ
أقول: أحلمُ أنْ...
الآن، وأنا لا أزالُ أتخبّطُ فيها، أقصى
ما أرجوهُ من الحياة أنْ أسندِ رأسي
على واحدةٍ من حجارتها الحانيةِ
وأنام... أنام لأحلم.
أحلمُ أن يجيءَ المحِبّون، على عادةِ
المحبّين، لإلقاءِ تحيّةِ الصباحِ علَيّ،
فيجدوني، على غيرِ عادةِ المحِبِّ، وقد
أسلمتُ نفسي لآخِرِ كابوسٍ أغارَ
عليّ، وَ... نسيتُ أنْ أستيقظ.

رباعي آرثر ساتيان: كلّ هذا الجاز

بعد فترة الإغلاق بسبب جائحة كورونا، عادت الحركة إلى «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» الذي استأنف أنشطته الفنية. في هذا الإطار، يضرب عازف الجاز اللبناني ـ الأرمني الشهير آرثر ساتيان (الصورة ـ كيبورد) موعداً مع الجمهور في الثاني من حزيران (يونيو) المقبل. يرافق ساتيان في السهرة المرتقبة العازفون: إلياس معلّم (ساكسوفون)، فؤاد عفرا (درامز) وعادل منقارة (غيتار). وكما بات معلوماً، يعود ريع هذه السهرة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة Satyan Organik Quartet: الأربعاء 2 حزيران ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/398986

نساء بيروت: قصص غير مرويّة

Women of Beirut Untold Stories، هو عنوان النشاط الذي يحتضنه فندق «بوسا نوفا» بين 15 و20 حزيران (يونيو) المقبل. إنّها فرصة لمحبّي الفن لاكتشاف أعمال 12 فنانة في حدث مباشر بعد حملة على وسائل التواصل الاجتماعي قدمت قصصهن وعينة من أعمالهن السابقة. الفنانات المشاركات في الحدث الثاني من نوعه، هن: جويس سماحة، زينة نادر، لينا حسيني، كارلا صياد، آية ماريا نعمة، كارول إينغيا، إيرين غانم (الصورة)، رامونا منصور، نينا أبو زيد، جوانا رعد، يارا سعادة وميراي مرهج. علماً بأنّ جزءاً من العائدات سيذهب لإعادة إعمار بيروت.

Women of Beirut Untold Stories: بين 15 و20 حزيران ـ بدءاً من الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ «بوسا نوفا» (كورنيش النهر ـ بيروت). للاستعلام: 01/500522

انحياز السوشال ميديا لإسرائيل: نقاش على النت

خلال العدوان الإسرائيلي على غزّة في وقت سابق من الشهر الحالي ومحاولات تهجير الفلسطينيين من القدس المحتلة التي ما زالت مستمرّة حتى اليوم، تؤدّي مواقع التواصل الاجتماعي دوراً منحازاً للعدو الصهيوني. هكذا، قيّدت منصّات السوشال ميديا (كفايسبوك، إنستغرام، تويتر، يوتيوب وتيك توك) وحذفت المحتوى الفلسطيني والآراء المساندة له بصورة متكررة، كما منعت وصول الصوت الفلسطيني للملايين حول العالم. ورغم اعتراف بعض المواقع بانحياز منصّاتها ضدّ المحتوى الفلسطيني، إلا أنّها تعزوه لـ«أخطاء تقنية غير متعمّدة». غير أنّ هناك تيّاراً واسعاً من الناشطين والمراقبين الذين يشككون في عجز تكنولوجيا هذه المنصات المتطورة عن التوقف الفوري عن ذلك، معتبرين أنّ ما يجري دليل على حملة ممنهجة ومتعمّدة لتكميم أفواه الفلسطينيين.

وفيما تبرز محاولات فلسطينية لمجابهة هذا الواقع، تدعو منظمة Jordan Open Source Association غير الربحية، اليوم الاثنين، لحضور حلقة نقاشية بعنوان «قمع المحتوى الفلسطيني: أخطاء تقنية أم تكميم أفواه ممنهج؟»، مباشرة على صفحتها على فايسبوك، يتحدّث خلالها كلّ من: مديرة سياسات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في Access Now مروة فطافطة، المتخصصة في التواصل والحملات في الوطن العربي ومديرة المناصرة المحلية في مركز «حملة الفلسطيني» منى شتيه، ومدير قسم السياسات في فايسبوك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سابقاً أشرف زيتون.

* اليوم الاثنين ـ الساعة الثامنة مساءً ـ مباشرة على صفحة Jordan Open Source Association على فايسبوك.

الأزمن في سوريا... صور ما بعد الإبادة

اليوم الاثنين وبعنوان «ما بعد الإبادة الجماعية: صور اللاجئين الأزمن في سوريا»، تنظّم «المؤسسة العربية للصورة» (AIF) حواراً افتراضياً عبر «زوم» مع رئيس تحرير موقع Houshamadyan اللبناني ـ الأرمني فاهي تاشيجيان، والكاتب والمخرج السوري ـ الأرمني نيغول بيزجيان (الصورة). في النشاط الذي تديره مديرة AIF هبة الحاج فدلر، سيُطلع المتحدثان الضيوف على كيفية ظهور مجموعة بيزجيان، فيما سيحاولان الإجابة عن أسئلة عدّة، من بينها: ماذا تخبرنا عن سياق ما بعد الإبادة الجماعية للأزمن الذين فرّوا إلى سوريا؟ وما هو دور الصور في إعادة بناء الذاكرة؟

*«ما بعد الإبادة الجماعية: صور اللاجئين الأزمن في سوريا»: اليوم الاثنين ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ منصة «زوم» (الرابط على موقعنا)

الإثنين 31 آيار 2021 العدد 150
Lundi 31 Mai 2021 no150

الأخبار

رأس المال

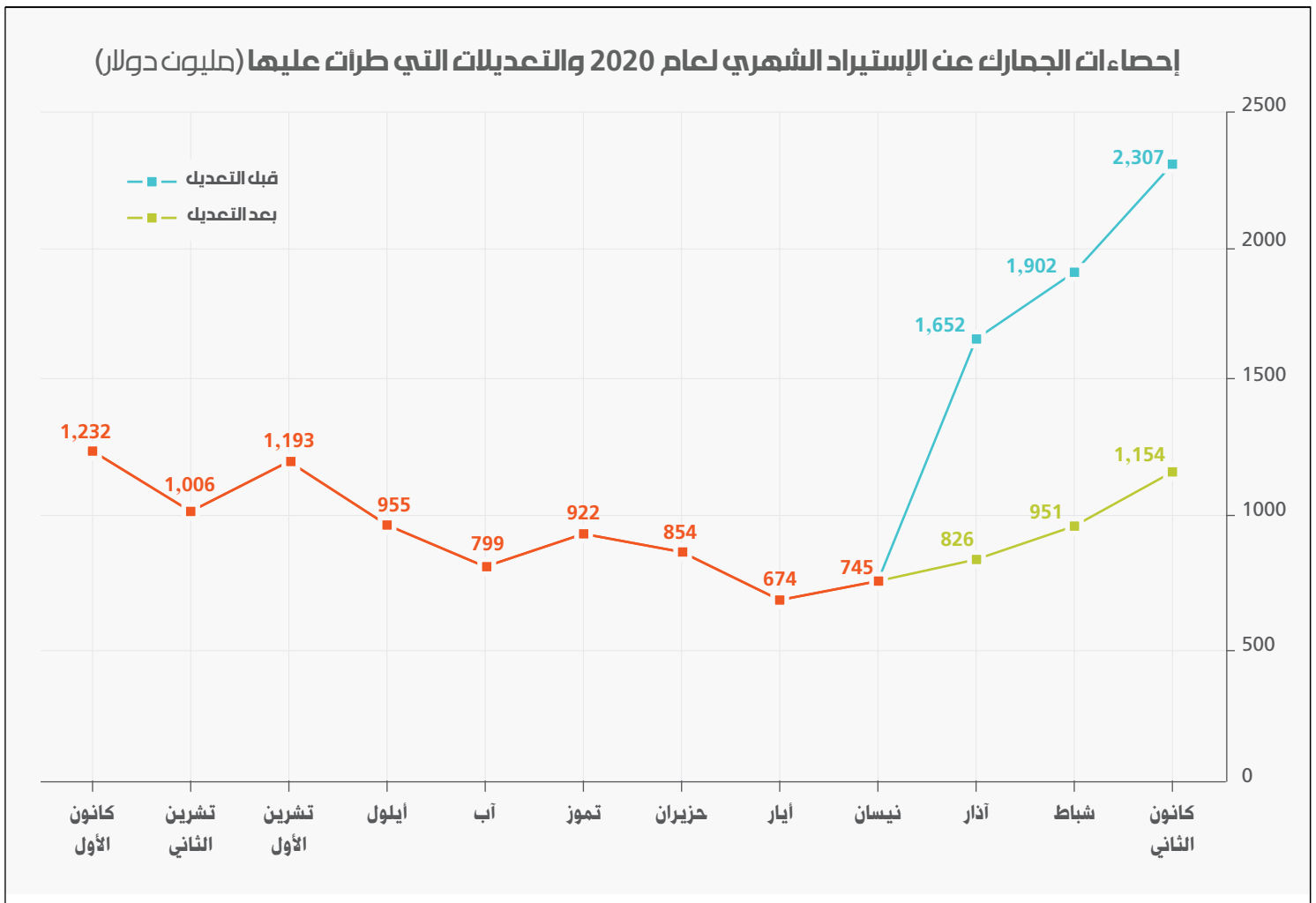

في العدد

03-02
إياد الخليل
صحة اللبنانيين تحت مقصلة الحاكم

05-04
آلان بيفاني، ليديا أسود، إسحاق ديوان، كريم ضاهر
نحو ضرائب أكثر عدالة وفعالية

06
ماهر سلامة
قفزة في أسعار النحاس

07
جورج سالم
الإقتصاد السائد

08
الأمجد سلامة
طريق العراق المقطوع شرقاً

هل إحصاءات الجمارك دقيقة؟

هل داتا الجمارك دقيقة؟ هل يمكن الاتّكال عليها من أجل قراءة الأرقام التي تنشرها باعتبارها تعبّر عن حقيقة الكمّيات المستوردة والمصدّرة وقيمها الفعلية؟ الإجابة تكمن في ما حصل قبل نحو أسبوعين عندما نشرت إدارة الجمارك - مصلحة المركز الآلي الجمركي، إحصاءات عام 2020 عن الاستيراد والتصدير، ثم جرى تعديلها خلال بضعة أيام. اللافت أن التعديل طاول أول شهرين من سنة 2020، وغالبية السلع المدعومة.

شكلاً، أتت إحصاءات الجمارك لعام 2020 متأخّرة نحو ستة أشهر ما يجعلها غير نافعة إذا كان الهدف منها قراءة تطوّرات الأزمة ووتيرة تسارعها وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي والاستهلاكي. أما في المضمون، فقد جرى تعديل أرقام الواردات والصادرات بشكل كبير جداً، إذ تضمّنت الإحصاءات أرقام الاستيراد والتصدير لعام 2020 على الشكل الآتي: استيراد بقيمة 14240 مليون دولار، وتصدير بقيمة 4458 مليون دولار، أي أن العجز في الميزان التجاري بلغ 9782 مليون دولار. لكن هذه الأرقام لم تدُم طويلاً، بل جرى تعديلها يوم الاثنين الماضي بشكل جذري لتصبح قيمة الاستيراد 11311 مليون دولار، وقيمة التصدير 3544 مليون دولار، أي أن العجز في الميزان التجاري بلغ 7767 مليون دولار. إذاً، الفرق في العجز التجاري بلغ ملياري دولار، والفرق في الاستيراد بلغ 2929 مليون دولار، والفرق في التصدير 914 مليون دولار. فروقات كهذه، لا تشكّل عامل اطمئنان إلى الأرقام، ولا سيما إذا تبيّن أن الفرق في الاستيراد، على سبيل المثال، ناجم عن تصحيح أرقام استيراد شهرَي كانون الثاني 2020 وشباط 2020، أي أول شهرين من السنة. ففي النسخة الأخيرة من داتا الجمارك لعام 2020، تبيّن أن أرقام هذين الشهرين هي نصف ما كانت عليه في المرّة الأولى «بالتمام والكمال»، علماً بأن التعديل لم يشمل أرقام الأشهر الأخرى. واللافت أيضاً أن أرقام الاستيراد في شهري كانون الثاني وشباط (2020)، قبل تصحيحها، كانت أعلى من أرقام الاستيراد في الشهرين نفسهما في عام 2019، فضلاً عن أن شهر كانون الثاني 2020 وشباط 2020 سبقا إعلان لبنان التوقف عن سداد سندات اليوروبوندز.

بعد الاتصال بمصلحة المركز الآلي الجمركي، جاء الجواب بأن هناك «خطأً في الداتا»، وهذا الأمر مثير للشكوك. بمعنى آخر، قد يسهل القول إن هناك «خطأً في الداتا» أدّى إلى مضاعفة أرقام الاستيراد في شهري كانون الثاني وشباط 2020، لكن بما أن الأمر يتعلق بالأشهر الأولى من السنة التي نشرت أرقامها في منتصف عام 2020، وبما أنهما شهران يسبقان اتخاذ لبنان قرار التوقف عن السداد، وبالتالي فإن الاستيراد من أجل تخزين السلع أمر ممكن ومعقول طالما أن التجّار على دراية بأن وتيرة انهيار سعر الصرف ستتسارع في الأشهر التالية، يصبح الشكّ معقولاً بأن الأمر قد يتعدّى مسألة «خطأ في الداتا».

أياً يكن الحال، فإن الأرقام التي تنشرها مصلحة المركز الآلي الجمركي، هي تعبّر عن كل العمليات والبيانات التي ترد إليها من المراكز الجمركية الحدودية، وبحسب المطّلعين على إدارة الجمارك، فإنه لم يسبق أن حصل هناك خطأ بهذا الحجم في تجميع البيانات وتصحيحها.

في المحصّلة، بات العجز التجاري، وفق الأرقام المعدّلة، يبلغ 7767 مليون دولار مقارنة مع عجز بقيمة 15508 ملايين دولار في 2019، أي بانخفاض نسبته 49,9%. لكن التغيّر الأساسي الذي طرأ على الاستيراد يكمن في السلع المدعومة. فقد انخفضت قيمة استيراد البنزين والمازوت والفيول والغاز والقمح والأدوية والمستلزمات الطبية من 5,93 مليار دولار في النسخة الأولى من أرقام الجمارك، إلى 3,25 مليار دولار في النسخة المنشورة حالياً على موقعهم الإلكتروني. وهذا الحساب لا يتضمن أرقام السلع الغذائية التي تقدّرها وزارة الاقتصاد بنحو 960 مليون دولار.

ما الذي تغيّر في استيراد السلع المدعومة؟

بالنسبة إلى البنزين، أظهرت الإحصاءات في النسخة الأولى استيراد ما قيمته 1331 مليون دولار، لكن بعد التعديل أصبحت 836 مليون دولار.

بالنسبة إلى المازوت، أظهرت الإحصاءات في النسخة الأولى استيراد ما قيمته 2180 مليون دولار، لكن بعد التعديل أصبحت 1668مليون دولار.

بالنسبة إلى الفيول، أظهرت الإحصاءات في النسخة الأولى استيراد ما قيمته 667 مليون دولار، لكن بعد التعديل أصبحت 493 مليون دولار.

بالنسبة إلى الغاز المنزلي، أظهرت الإحصاءات في النسخة الأولى استيراد ما قيمته 123,5 مليون دولار، لكن بعد التعديل أصبحت 113,5 مليون دولار.

بالنسبة إلى القمح، أظهرت الإحصاءات في النسخة الأولى استيراد ما قيمته 188,6 مليون دولار، لكن بعد التعديل أصبحت 148,4 مليون دولار.

بالنسبة إلى الأدوية وسائر المستلزمات الطبية، أظهرت النسخة الأولى استيراد ما قيمته 1440 مليون دولار، لكن بعد التعديل أصبحت 1184 مليون دولار.

التقاطع بين تصحيح الاستيراد لشهرين، وتصحيح استيراد السلع المدعومة، مثير للشبهات. فالدعم هو المعضلة الرئيسية المطروحة على النقاش اليوم.

صحة اللبنانيين تحت مقصلة الحاكم

«لكلّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصّة على صعيد الماكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية...»

المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إياد الخليك *

سيشكّل إنهيار القطاع الصحي في لبنان الذي يعدّ من أفضل القطاعات الصحية في المنطقة، تحت وطأة جائحة كورونا، وسياسة رفع الدعم عن الأدوية والمستلزمات الطبية، ضربة قاضية للبنانيين اللذين يعانون من أسواء أزمتين صحيّة ومعيشيّة مرّوا بهما في تاريخهم الحديث. سيؤدّي رفع الدعم الأدوية والمستلزمات الطبية إلى إرتفاع أسعارها بشكل كبير وإنقطاع الكثير منها، مثلما هو حاصل حالياً، في حال نفّذ حاكم مصرف لبنان تهديده برفع الدعم عن الدواء كما بشرنا وزير المال، بحجّة أن إحتياط المصرف المركزي بالعملة الصعبة يعود إلى عصابة المصارف التي نهبت أموال الدولة واللبنانيين. علماً بأنّ الخلط الحاصل بين إحتياط المصرف المركزي بالعملة الصعبة من جهة، وبين الخطأ الشائع في تسمية «الإحتياط الإلزامي» (التسمية الصحيحة وفق قانون النقد والتسليف ذي احتياط أدنى يمكن للمصرف المركزي أن يخفّضها إلى 1%) وأموال المودعين من جهة أخرى، متعمّد على الأرجح لتضليل الرأي العام وتبرير سياسة رفع الدعم، فيما هما مختلفين.

كذلك تمتنع وزارة المال عن دفع المستحقات والديون المتراكمة منذ سنوات للمستشفيات العامة (منها مستشفى الحريري الجامعي) والخاصة، عملاً بسياسة التقشّف النيوليبرالية، حتّى القطاع الصحي في ظلّ جائحة كورونا التي أنهكت النظام الصحي والطبي وأوصلته إلى حافة الإفلاس. يؤدّي ذلك إلى إنهيار النظام الصحي في لبنان، وتكون الدولة بذلك قد تخلّت عن أحد أهم واجباتها في رعاية مواطنيها عبر توفير العناية الطبية والصحية لهم، وفق ما ينّص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

1- وقائع ومؤشرات حول القطاع الصحي في لبنان

تميّز لبنان كمركز طبي رفيع المستوى في المنطقة يقصده العديد من دول الجوار وسائر الدول العربية، فيحتوي على عدد كبير من الأطباء الملامعين بالمستويات العالمية عملوا وتدربوا في الخارج ومتخرجين من أفضل كليات الطب في الولايات المتحدة وأوروبا (المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا، ...). إضافة، إلى أنّ مستشفياته تحتوي على أحدث التجهيزات من معدات الماسح الضوئي (scanner) والتصوير بالرنين المغنطيسي (MRI)، حتّى أن عددها من الأعلى في العالم نسبة لعدد السكان (كتاب نهوض لبنان، 2016، ص.397). ويذكر أن عدداً من المستشفيات قد عقد إتفاقيات تعاون مع أهم المراكز الطبية العالمية، حيث يمارس عدد غير قليل من الأطباء المهنة في لبنان والخارج.

تشكّل حصة الإنفاق الصحي الجاري في لبنان (التي تشمل القطاعين العام والخاص) بحسب آخر الإحصاءات المتوافرة من خلال بيانات البنك الدوّلي التي تغطي لغاية عام 2018، ما يوازي 8,35% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعدّ هذه النسبة مقبولة بالمقاييس العالمية، إذ يحتّل لبنان المرتبة 53 من 233 تشملها البيانات المتوافرة لهذا المقياس، فيما تصل هذه الحصة إلى نحو 17% في الولايات المتحدّة، 11,5% في المانيا، و10% في المملكة المتحدة.

543
دولاراقيمة الإنفاق الصحي الحكومي على الفرد في 2018 مقارنة مع 269 دولارافي عام 2000 (الأرقام محسوبة على اساس الدولار الدولي على اساس تعادل القوة الشرائية PPP)

خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2018 بلغت قيمة مجمل الإنفاق الصحي الممولة من المال العام نحو 23 مليار و689 مليون دولاراً اميركياً وذهبت بغالبيتها إلى المستشفيات الخاصة

لكن نصيب الفرد من النفقات الصحية الجارية مقوّمة بالدولار الدولي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) يعطي صورة أوضح لمقارنة الإنفاق الفعلي على الصحة بين الدول، كما يعكس بطبيعة الحال الفروقات في مستويات الدخل بين الدوّل. وقد جاء لبنان في مرتبة مقبولة نسبياً على الصعيد العالمي، إذا أخذنا في الإعتبار الفروقات الكبيرة في معدلات الدخل الفردي بينه وبين الدوّل الصناعية ذات الدخل المرتفع كالولايات المتحدة ودوّل أوروبا الغربية (المانيا، فرنسا، المملكة المتحدة)، اليابان، كوريا الجنوبية...، فحلّ في المرتبة 98 عالمياً من بين 233 دولة، بينما حلّ في المرتبة الأولى عربياً (إذا استثنينا الدوّل النفطية).

شكّل نصيب الفرد من النفقات الصحية الجارية بالدولار الدولي (PPP) نحو 1,086 دولارا في لبنان لعام 2018، فيما شكّل متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية الجارية بالدولار الدولي (PPP) في المنطقة العربية (تشمل الدوّل النفطية) حو 1,060 دولارا لعام 2018. ووفقاً لدراسة بعنوان «إنقاذ القطاع الصحي في لبنان» أجراها أربعة أطباء وأساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت أخيراً (تشرين الأوّل 2020)، إحتلّ لبنان المرتبة 33 بين 195 دولة في مؤشّر الجودة والوصول إلى الرعاية الصحية (HAQ) في عام 2018، والمركز الأول في الشرق الأوسط إلى جانب المملكة العربية السعودية وتركيا. فيما يبلغ متوسط العمر المتوقع في لبنان عند الولادة 76,28 سنة، وهو ثالث أعلى معدل في الشرق الأوسط بعد الإمارات العربية المتحدة وقطر.

2- سيطرة القطاع الصحي العام والخاص

المشهد المشرق للقطاع الصحي في لبنان، يخفي وراءه خللاً أساسياً بينه وبين الدوّل الصناعية ذات النظام الصحي وضعف القطاع الصحي العام الذي تبيّنت أهمية دوره أكثر مع جائحة كورونا. فقد تبيّن أن المستشفيات الخاصة لا تستطيع أن تصمد أمام تحديات الوباء وإنهيار سعر الصرف من دون دعم الدولة. علماً، بأن جزءاً كبيراً جداً من تمويلها يأتي من المال العام عبر ثلاث جهات رئيسية هي وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وتعاونية الموظفين، إضافة إلى صناديق أخرى تابعة للأسلاك العسكرية. فيما يشكّل الإنفاق الصحي العام 50% من إجمالي الإنفاق الصحي الجاري. يوجد هناك 36 مستشفى حكومي فقط على الأراضي اللبنانية، مقابل نحو 138 مستشفى خاص. وبحسب الباحث محمد شمس الدين من «الدولية للمعلومات»، يعمل من أساس الـ36 مستشفى، نحو 29 يمكنها إستقبال مرضى كورونا نظرياً. فيما هناك 7 مستشفيات حكومية خارج الخدمة كونها تفتقد إلى التمويل والتجهيزات واللطاقم الطبي والكادر الإداري اللازمين (شعيا، 2021/1/29). توفّر المستشفيات الحكومية نحو 18% من الأسرّة فقط على صعيد لبنان، بينما توفّر المستشفيات الخاصة نحو 82% من الأسرّة. أمر يشير بوضوح إلى غياب القطاع الصحي العام فعلياً سواء لجهة القدرة الإستيعابية المنخفضة جداً، أم لجهة نوعية الخدمات الصحية المتدنية، علماً بأنّ الإنفاق الصحي العام يفوق الـ50% من إجمالي الإنفاق الصحي!

كما تدين الحكومة بنحو 2,500 مليار ليرة لبنانية، لأكثر من 120 مستشفى خاص، وفق نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، ولم تسدد وزارة المالية في سنة 2020 إلّا 8,5% من المبلغ المستحقّ، بحسب ما نشر موقع منظمة «هيومن رايتس ووتش» (Human Rights Watch) في تقرير صادر في 10 كانون الأوّل 2020. وبالتالي سينهار القطاع الصحي الخاص في حال عدم سداد الدولة متوجباتها، أو التأخّر الكبير في سدادها. الأمر الذي سينعكس مباشرة على المواطنين، إذ لن يستطيع الكثير منهم الدخول إلى المستشفيات الخاصة بأسعار مقبولة، وسيموتون على أبواب المستشفيات كما حصل مراراً لاسيما خلال أزمة كورونا، حتّى مع أطباء لم يستطيعوا أن يؤمنوا 30 مليون ليرة كبدل للمستشفى!

يشكّل ضعف القطاع الصحي العام وسيطرة القطاع الخاص خللاً أساسياً في النظام الصحي لأنّه لا يوفّر العدالة في توزيع الرعاية الصحية اللائقة للجميع، إن لناحية الشرائح الإجتماعية المختلفة أم لناحية التوزيع المناطقي. فلأن القطاع الخاص يبغى الربح، هو لا يستثمر في مستشفيات خاصة حديثة في المناطق النائية من الشمال إلى البقاع إلى الجنوب ذات الكثافة السكانية المنخفضة نسبياً ومستويات الدخل المتدنية للعائلات. تجلّى ذلك خلال وباء كورونا، حيث كان الضغط الكبير على مستشفيات العاصمة وجبل لبنان، كونها تملك العدد الأكبر من أسرّة العناية المركزة وآلات الأوكسيجين التي يندر وجودها في مستشفيات المناطق النائية.

3- المال العام يذهب إلى تمويل نظام صحّي مخصخص

إزدادت حصة النفقات الصحية العامة (أيّ تلك الممولة من المصادر العامة وتشمل وزارة الصحة، وصندوق الضمان الإجتماعي وتعاونية الموظفين) من إجمالي الإنفاق الصحي الجاري بشكل كبير ما بين الأعوام 2000 و 2018، إستنادا إلى بيانات البنك الدولي. ففي حين لم تتجاوز نسبة النفقات الصحية العامة من إجمالي الإنفاق الصحي الجاري الـ30% في سنة 2000، وصلت إلى 50% في سنة 2018. وإزداد الإنفاق الصحي الحكومي على الفرد من $269 بالدولار الدولي (لتعادل القوة الشرائية) في عام 2000، إلى 543 دولاراً في عام 2018.

وبلغ إجمالي الزيادة في الإنفاق الصحي العام خلال الفترة الممتدة 2000-2018 نحو 23 مليار و689 مليون دولاراً أميركياً. إلّا أنّ القسم الأكبر من هذا المال العام ذهب إلى المستشفيات الخاصة لتسديد إستشفاء المواطنين فيها على نفقة الدولة، علماً بأن معظم نفقات وزارة الصحة في سنة 2018 ذهبت لتسديد فواتير المستشفيات بما نسبته 64% (غالبياتها للمستشفيات الخاصة). ليس هذا الأمر سلبياً بالمطلق لأنّه يعني زيادة عدد الناس اللذين تشملهم التغطية الصحية من قبل الدولة، الأمر الذي إنعكس إنخفاضاً في نسبة الفاتورة الصحية المموّلة من الأسر من نحو 58% في عام 2000، إلى نحو 33% في عام 2018.

هكذا سيطر على السياسة الصحية، منطق السوق الذي يتعاطى مع الرعاية الصحية كأنّها خدمة إستهلاكية تسعى وراء الربح أكثر مما هي خدمة إنسانية ما أتاح المستشفيات الخاصة رفع أسعارها وتضخيم فواتيرها المقدمة إلى وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

كما حرم ذلك المستشفيات الحكومية من موارد مالية ضخمة، كان يفترض إستثمارها في سبيل زيادة قدراتها الإستيعابية لجهة عدد الأسرّة العادية وأسرّة العناية الفائقة وتوفير التجهيزات الطبية الحديثة. إضافة إلى، تأمين البدلات المالئمة الكفيلة بجذب أطقم طبية وتمريضية كفؤة وإدارة جديرة والمحافظة عليهم، بعيداً من الزبائنية والمحاصصة.

كان من شأن ذلك أن يسدّ فجوة أساسية في النظام الصحي اللبناني لجهة عدم المساواة في الوصول إلى خدمات صحية ذات نوعية جيّدة لجميع المواطنين، لا سيما في المناطق النائية التي تفتقر بشدّة إلى مستشفيات حديثة تقدّم خدمات صحية ذات نوعية جيّدة. على غرار نموذج مستشفى الحريري الحكومي الذي كان خطّ الدفاع الأوّل في مواجهة كورونا وتفوّق فيها على أعرق وأكبر المستشفيات الجامعية العريقة، كون دافعه الأساسي تقديم الرعاية الصحية للجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن قدراتهم على تسديد المال الذي يحكم عمل المستشفيات الخاصة.

4- نظام صحّي نيوليبرالي مرتهن للإستيراد

أدّت السياسة الصحية القصيرة النظر التي سلّمت أمرها لقوى السوق وحافز الربح إلى خلق نظام صحي إستهلاكي يعتمد على الإستيراد إلى حدّ كبير بدلاً من استثمار قسماً من المال العام في سبيل بناء قطاع صحي إنتاجي يمتلك قدرات عالية في تصنيع الدواء والتجهيزات الطبية، كما فعلت الكثير من دوّل الجوار كتركيا والإمارات العربية المتحدة والأردن. علماً، بأنّ لبنان يحتوي على رأس المال البشري وأصحاب الكفاءات العلمية التي تمكّنه من تحقيق ذلك. فالأردن، على سبيل المثال لا الحصر، لديه شركات لتصنيع الدواء بمشاركة القطاع العام تعدّدت ميزانيتها الـ14 مليار دولار وأدخلت أسهمها في بورصة نيويورك (منصور، 2019/6/26). كما وصلت صادراته من الأدوية إلى ما قيمته 637 مليون دولار أميركي في عام 2019، بينما لم يصدّر لبنان إلّا بقيمة 44 مليون دولار من الأدوية، أيّ أنّ صادرات الأردن من الأدوية تفوق نحو 14 ضعفاً صادرات لبنان من الأدوية، وفقاً لأرقام منظمة التجارة العالمية؛ علماً، بأن إجمالي الناتج المحلّي بالأسعار الجارية، بلغ في لبنان نحو 52 مليار دولار أميركي لعام 2019، بينما بلغ في الأردن نحو 44,5 مليار دولار أميركي. في المقابل، استورد استورد لبنان بنحو 1,278 مليون دولار أميركي من الأدوية في عام 2019، واستورد الأردن بما لا يتجاوز 625 مليون دولار أميركي من الأدوية، أيّ أن الأردن حقق فائضاً في ميزان تجارة الأدوية، بينما حقق لبنان عجزاً يصل إلى حدود (1,234) مليون دولار، ما يستنزف هذه القيمة من إحتياط العملات الصعبة في لبنان.

33
هي المرتبة التي احتلها لبنان بين 195 دولة في مؤشّر الجودة والوصول إلى الرعاية الصحية (HAQ) في عام 2018

سيطر منطق السوق على السياسة الصحية وتعامل مع الرعاية الصحية كأنّها خدمة إستهلاكية تسعى وراء الربح ما أتاح للمستشفيات الخاصة رفع أسعارها وتضخيم فواتيرها المقدمة إلى وزارة الصحة وصندوق الضمان الإجتماعي

كلفة دعم إستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية

أصدر مصرف لبنان في 21 أيار 2021 بياناً، يتعلّق بكلفة دعم إستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية ومواد أولية لصناعة الأدوية وحليب رضع من العملات الأجنبية، بلغت قيمتها لعام 2020، نحو 1,173 مليون دولاراً أميركياً من إحتياط مصرف لبنان بالعملات الصعبة. وفي مقارنة مع عام 2021، باع المصرف المركزي ما قيمته 485 مليون دولاراً أميركياً دعماً لإستيراد مختلف المواد الطبية حتّى 20 أيار 2021. بينما لديه ملفات إستيراد أدوية قيد الدرس بقيمة 535 مليون دولاراً. الأمر الذي إعتبره البيان يرفع كلفة دعم إستيراد الفاتورة الطبية حتّى 20 أيار 2021 إلى نحو 1,232 مليون دولاراً أميركياً، أي ما يتخطى كلفة دعم إستيراد مختلف المواد الطبية لكامل العام 2020!

إلا أنّ نقيب مستوردي الأدوية في لبنان الأستاذ عبد الكريم جبارة أوضح خلال مقابلة مع المؤسسة اللبنانية للإرسال، بأنّ ما دفعه مصرف لبنان حتّى الآن هي فواتير تعود إلى عام 2020، نتيجة التأخر في دراسة ودفع الفواتير من قبل المصرف المركزي. وأنّ الفواتير قيد الدرس حتّى 20 أيار من عام 2021 البالغة 535 مليون دولار، هي التي تعود إلى عام 2021 فعلياً، كون المصرف يتأخرّ بدفع الفواتير بمدة تصل إلى خمسة أشهر. أيّ تكون كلفة دعم إستيراد الفاتورة الطبية للعام الحالي لا سيما في مجال الطب، التي تعتمد السياسات النيوليبرالية في الرعاية الصحية كالولايات المتحدة (الأكثر إنفاقاً على الصحة في العالم) والمملكة المتحدة التي سجّلت فيها أعلى نسب من الإصابات والوفيات من جرّاء كورونا.

هذا ما دفع صحيفة «فايننشال تايمز» اليمينية، وفي مقال افتتاحي في نيسان، إلى المطالبة بإصلاحات جذرية تعكس الإتجاه النيوليبرالي السائد منذ أربعة عقود لتضطلع الحكومات بدور أكثر نشاطاً في الاقتصاد، مثل الاتجاه الذي تلى نهاية الحرب العالمية الثانية وأنتج دولة الرعاية الإجتماعية (Kundnani, 2020, p.9).

«فقد أدّى إعتماد النيوليبرالية في أنظمة الرعاية الصحية إلى تدهور الخدمات الصحية لناحية مدى التغطية وجودة الخدمات، ركّزت برامج إعادة الهيكلة المستمرة للنيوليبرالية، على مؤشرات الربح بدلاً من مؤشرات حقوق الإنسان، الأمر الذي يضعف قدرات الناس عبر إخضاع إحتياجتهم الصحية لإحتياجات السوق» (Editorial, 2020, Journal of Global Faultlines)، بدلاً من أن يكون العكس!

النظام الصحي اللبناني المخصخص، أضعف قدرات لبنان واللبنانيين على مواجهة إحدى أخطر أزماته الصحية والإقتصادية عبر إضعاف القدرات الإنتاجية للقطاع الصحي وجعله خاضعاً للإستيراد ما أدّى إلى إنقطاع الأدوية الأساسية المتعلقة بأمراض القلب والضغط والجهاز التنفسي، ومعظم الأمراض المزمنة الأخرى إضافة إلى إنقطاع أدوية مرضى السرطان في ضوء تهديد حاكم مصرف لبنان ووزير المال برفع الدعم عن الأدوية، والتأخير المتعمّد الحاصل في دفع فواتير الدعم ما يضع صحة وحياة الناس تحت مقصلة مصرف لبنان وعصابة المصارف الذين نهبوا وما زالوا ينهبون أموال المودعين واللبنانيين والدولة.

*أستاذ جامعي، كاتب وباحث في الاقتصاد السياسي

مصطلح «الاحتياطي الإلزامي»: تضليل متعمّد

تسمية «الاحتياطي الالزامي بحدّ ذاتها هي خطأ شائع، وفوق ذلك يتم الخلط بين هذا المصطلح وبين ومصطلح إحتياطي المصرف المركزي بالعملات الأجنبية. التفسير يكمن في قانون النقد والتسليف إذ تحدّد المادة 76 من قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي، الوسائل النقدية المتاحة للمصرف المركزي للتأثير على حجم الكتلة النقدية والسيولة وحجم التسليف من ضمنها بحسب ما جاء في الفقرة د: «إلزام المصارف بأن تودع لديه أموالا (إحتياطي أدنى) حتى نسبة معيّنة من إلتزاماتها... ويمكن للمصرف أن يعتبر، إذا رأى مناسباً، توظيفات المصارف في سندات حكومية (أيّ سندات الخزينة) أو سندات مصدرة بكفالة الحكومة كجزء من الإحتياطي حتى نسبة معينة يعود له أمر تحديدها».

في هذه الحال يمكن مصرف لبنان إعتبار توظيفات المصارف الكبيرة في سندات الخزينة من الإحتياط الأدنى، علماً بأن ذلك سيعني فائضاً في الإحتياطي لدى المصارف!

علماً بأن معظم الدوّل تحدّد الإحتياطي الأدنى، بنسب متدنية جداً قد لا تتجاوز في بعض الأحيان الـ2%. وبعض الدوّل قد تخلّت عن ذلك كلياً كالمملكة المتحدة، كندا، السويد، أوستراليا، نيوزيلاند، وهونغ كونغ.

أما احتياطي المصرف المركزي بالعملات الأجنبية أو العملات الصعبة، فهي تختلف عن إحتياطي المصارف، ولا يعود بالضرورة إلى المصارف. إنما وظيفته بحسب «المبادئ التوجيهية لإدارة إحتياطيات النقد الأجنبي» الصادر عن صندوق النقد الدولي: إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام لتحقيق عدد من الأهداف من بينها (ص. 4-5): دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، الحدّ من التعرض للأوضاع الخارجية العاكسة، إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق، مساعدة الحكومة على تلبية إحتياجاتها من النقد الأجنبي، إضافة إلى مواجهة الكوارث والطوارئ القومية. أيّ الحالة التي نعاني منها في مسألة دعم الدواء ومكافحة وباء كورونا، والتي لها أولوية وطنية تفوق مصلحة المصارف.

الإنفاق الصحي الجاري للفرد سنوياً لعينة من الدول تشمل لبنان (بالدولار الدولي الجاري - تعادل القوة الشرائية)

قيمة صادرات الأدوية الأميركية في عينة من دول المنطقة مقارنة مع لبنان (ملايين الدولارات)

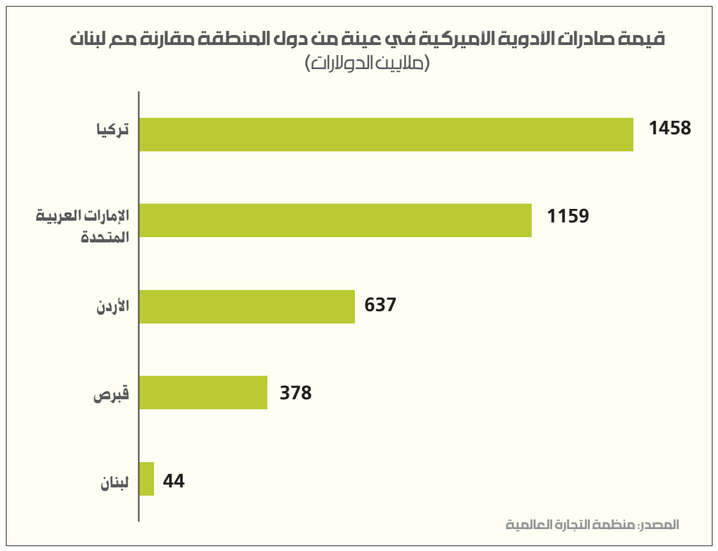

أسعارها، وبعض التهريب للأدوية المدعومة إلى الخارج. يفترض أن تقوم اللجنة النيابية للصحة ووزارة الصحة بالتحقيق في الموضوع.

الخلاصة

لقد أضعفت السياسات الصحية النيوليبرالية قدرات النظام الصحي في لبنان بجعله إستهلاكياً يعتمد كثيراً على الإستيراد بدلاً من الإنتاج الوطني. فلم تستثمر السياسة الصحية التي اعتمدتها السلطة في لبنان على مدى عقود في الإنتاج الوطني، عبر إعطاء حوافز حقيقية للقطاع الخاص لتصنيع الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية، بقروض مدعومة طويلة الأجال وفوائد مخفضّة جداً، على سبيل المثال. أمّا عبر التمويل من قبل الدولة لشركات وطنية يتّم إنشاؤها لصناعة الدواء والتجهيزات الطبية الحديثة. علماً، بأنّ لبنان متفوّق لناحية الرأسمال البشري والكفاءات العلمية. الأمر الذي يعطيه ميزة تفاضلية في هذا القطاع كفيلة بجعله منافساً طليعياً بين دوّل المنطقة يصدّر منتجاته إلى الأسواق العالمية بدلاً من أن يكون رهينة للإستيراد، كما هو الحال الآن.

وفقاً لدراسة بريطانية أجرتها جامعة ليدز Leeds، أدّت جائحة كورونا إلى فشل قوى السوق على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية على مستوى العالم. وقد تأثّرت بشكل خاص البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي كانت تعتمد على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص اللذين عانوا من أزمة سيولة حادة، وأهملت النظم الصحية الوطنية (Williams, 2020). كما الدوّل الأكثر تقدما في العالم لا سيما في مجال الطب، التي اعتمدت السياسات النيوليبرالية في الرعاية الصحية كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي سجّلت فيها أعلى نسب من الإصابات والوفيات من جرّاء كورونا.

ورقة بحثية

نحو ضرائب أكثر عدالة وفعالية

نشرت مبادرة الإصلاح العربي ورقة بحثية أعدّها اربعة مؤلفون * هم: الان بيفاني، ليديا اسود، كريم ضاهر، اسحاق ديوان، بعنوان: «ما هي السياسات الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان؟ دروس من الماضي لمواجهة تحديات المستقبل». ترى الورقة ان النظام الضريبي الحالي في لبنان يتّسم بانعدام العدالة ما اتاح لاصحاب المداخيل الاكبر التهرّب من تسديد الضريبة، وهو غير فعال ما انعكس تراجعاً في الإيرادات. هو نظام عقيم بقاعدته الضيّقة وثغراته الكبيرة، لذا يحتاج إلى إصلاحات كبرى تهدف إلى أمرين: زيادة الإيرادات الضريبية، وبناء مجتمع أكثر شمولية وإنتاجية. من اجل ذلك يجب إعادة هيكلة النظام الضريبي ليكون أكثر عدلاً، وتعزيزاً للامتثال الضريبي، وتوسيعاً للمطرح الضريبي، وتعديلاً للإعفاءات الحالية التي تخدم الدوافع الريعية باخرى تحقق المنفعة العامة.

سيتم نشر مقتطفات من هذه الورقة على مرحلتين: الاولى عن التعديلات المقترحة على النظام الضريبي، والثانية عن إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية لتصبح هادفة نحو بناء اقتصاد ومجتمع افضل

مقارنة الهيكل الضريبي للبنان في 2015 مع دول اخرى

	تونس	أفريقيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	تركيا	مصر	المغرب	السنغال	لبنان
باعتبارها نسبة من إجمالي الإيرادات (٪)									
ضريبة الدخل	26.8	18.3	12.0	32.4	21.1	10.9	17.5	19.4	19.4
ضريبة دخل الشركات	11.3	20.4	19.3	12.2	9.9	30.4	21.3	9.7	10.7
ضريبة القيمة المضافة	31.0	32.3	33.7	27.0	28.2	25.0	33.8	36.6	36.0
ضريبة الأرباح التجارية	25.4	23.7	26.5	16.2	32.4	26.1	18.8	29.0	20.0
ضرائب أخرى	7.0	4.3	9.6	9.5	8.5	7.6	8.8	6.5	9.1
	100	100	100	100	100	100	100	100	100
باعتبارها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)									
ضريبة الدخل	8.6	3.0	2.8	11.1	5.2	1.8	4.9	3.2	2.7
ضريبة أرباح الشركات	3.6	3.4	4.5	4.2	2.4	5.1	5.9	1.6	1.5
ضريبة القيمة المضافة	9.9	5.3	7.8	9.3	6.9	4.2	9.4	6.0	5.0
ضريبة الأرباح التجارية	8.1	3.9	6.1	5.6	7.9	4.4	5.2	4.8	2.8
ضرائب أخرى	2.3	0.7	2.2	3.2	2.1	1.3	2.4	1.1	1.2
المجموع الكلي	32.6	16.3	23.4	33.4	24.4	16.7	27.8	16.7	13.8

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

ملاحظة: تستثنى مدفوعات الضمان الاجتماعي. ضريبة دخل الإيجار مدرجة ضمن فئة ضرائب الدخل، والضريبة على مبيعات الممتلكات مدرجة ضمن فئة "الضرائب الأخرى".

يعدّ إصلاح النظام الضريبي موضوعاً قديماً في لبنان، فقد كان هناك العديد من المقترحات، ولكنها قوبلت بمعارضة قوية من النخب السياسية والاقتصادية. يتمثّل اقتراحنا الرئيسي في إجراء إصلاح عميق لنظام ضريبة الدخل الشخصي من خلال الانتقال إلى نظام ضريبة الدخل العام الذي يفرض ضريبة موحّدة على جميع مصادر الدخل («إجمالي الإيرادات»)، وليس بشكل منفصل كما هو الحال في النظام الحالي، والذي يحتوي على مستوى أعلى من تصاعدية معدلات الضرائب كما نبحث أيضاً في كيفية إعادة ترتيب الإعفاءات بطرق تؤدي إلى تعزيز الصالح العام، وكيفية توسيع الوعاء الضريبي والتصدي للاحتيال والتهرب الضريبيين

◄ فرض الضريبة الموحّدة على الدخل

من أجل تطبيق مبدأ فرض الضرائب التصاعدية، من المهم الانتقال من النظام المجزّأ الحالي الذي يعالج الأنواع المختلفة من المداخيل معالجة منفصلة (ما يسمى بنظام الضرائب النوعية)، إلى تطبيق نظام «الضريبة الموحدة على الدخل»، الذي يُدرج جميع إيرادات الأفراد الخاضعة للضريبة في وعاء ضريبي موحد: بدءاً من الرواتب والأجور، ومروراً بالأرباح الرأسمالية، وأرباح الأسهم، والفوائد، والمداخيل المتأتية من إيرادات الأملاك المبنية والإيرادات التجارية والمهنية، ووصولاً إلى الأرباح الرأسمالية التي يجنيها سكان البلاد [لبنان] من خارج لبنان. ينطوي هذا الإصلاح على جهود طموحة في التنسيق الضريبي، تُبذل عبر إعادة تجميع الأحكام الضريبية المتفاوتة ووضعها في قانون عام موحد للضرائب.

في إطار تلك الخطة، يرمي مقترحنا إلى زيادة معدل الضريبة الهامشية على كامل الإيرادات حتى 30-40% على الأقل على أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعاً. وتظل مثل هذه المعدلات أقل من المعدلات الدولية، مدروس بعناية. في نفس الوقت، هناك حاجة في بداية الأمر إلى وجود تشريع ضريبي ملائم يعزّز أنواعاً خاصة من الاستثمارات، علماً بأنه يقتضي أن تُدار هذه الأحكام من أجل تحسين الأداء، لا أن تكون مدفوعة بالسعي وراء تحقيق الريع (انظر القسم التالي).

◄ ضرائب الأملاك المبنية

تعدّ معدلات الضرائب على إيرادات الأملاك المبنية (لا سيما الإيجارات) تصاعدية (من 4% إلى 14%)، ولكنها دون المعدلات الضريبية المطبّقة على الرواتب والأجور. ريثما تدمج إيرادات الرواتب والأجور بسائر الإيرادات على الدخل من خلال نظام الضريبة الموحدة على الدخل، ثمة حاجة إلى إحداث تقارب بين هذه المعدلات الضريبية. وفي هذا السياق، نقترح أيضاً إخضاع الأملاك العينية الخالية والشاغرة للضريبة من أجل التحفيز على استخدامها في أنشطة إنتاجية، مثلما يُتّبع في بلاد عديدة.

◄ الضرائب على رأس المال

في حالة تأجيل الانتقال إلى نظام الضريبة الموحدة على الدخل، نقترح في غضون ذلك زيادة المعدلات الضريبية على مختلف أجزاء الدخل، ولا سيما تلك التي تفرض ضريبة على عائدات رأس المال، وهكذا تصبح متجانسة مع فرض الضرائب على الرواتب والأجور، على صعيد كل من المعدلات والتصاعدية. ونقترح على وجه الخصوص الانتقال بسرعة إلى فرض ضرائب على إيجار الممتلكات والفوائد وإيرادات توزيع الأرباح بمستويات مماثلة لما يُدفع من دخل الأجراء. فقد يساعد هذا -مع مرور الوقت- على رد الاعتبار إلى قيمة العمل الجاد مقارنةً بإيرادات الإيجار.

◄ ضريبة التركات

يعدّ لبنان استثناءً في المنطقة لجهة إعماله بضريبة التركات ورسوم الانتقال، لكن الضرائب لا تُحصّل بطريقة فعّالة. يلزم إجراء مراجعة شاملة على قانون رسوم الانتقال (للإرث والهبات والأوقاف)، لمعالجة الثغرات الهائلة التي تسمح للأفراد، عبر آليات مختلفة، بدفع معدلات فعلية منخفضة، بما في ذلك المركبات المُعفاة من الضرائب والهبات المُقنّعة والمستترة.

◄ ماذا عن ضريبة الثروة؟

كانت هناك مؤخّراً دعوات واسعة النطاق لفرض ضريبة على الثروة، في ظل ما تشهده البلاد من مستوى مرتفع للغاية من عدم المساواة في توزيع الثروة. ثمة مقترحات لفرض ضريبة على الثروة تُدفع مرة واحدة في إطار برنامج استقرار يرمي إلى حلّ الأزمة المالية المصرفية، إضافة إلى جهود من أجل استعادة الثروات المتراكمة بطريقة غير شرعية. على المدى المتوسط، وبمجرد أن يستقر الاقتصاد ويجري تقدير الخسائر تقديراً ملائماً، ينبغي أن توضع في الحسبان ضريبة تضامنية على الثروة، (على سبيل المثال بمعدل 0,5%) على أن تفرض على الأسر التي تتجاوز ثروتها عتبة محددة (5 ملايين دولار أميركي مثلاً)، علاوة على ضرائب الدخل. يتمثّل المبرر الاقتصادي في تشجيع الأثرياء على تبديد ثرواتهم في الاستثمارات، إلى جانب تعزيز الإيرادات.

سيناريو إبقاء الحال على ما هو عليه

تنطوي طريقة حل أزمة الاقتصاد الكلي الحالية على مخاطر زيادة مستويات عدم المساواة المرتفعة بالفعل بشكل ملحوظ. علاوةً على أن الخسائر المالية الضخمة التي لا بد من تحملها لكي تستعيد البلاد الجدارة الائتمانية، ويستعيد النظام المصرفي قدرته على السداد، تُقدر بنحو 60 مليار دولار. وفي ظل عدم اتخاذ أي إجراء حكومي للمساعدة في حل الأزمة، فضلاً عن عدم وجود حتى قانون لوضع ضوابط استثنائية وقيود على السحوبات والتحويلات المصرفية، فإن استراتيجية عدم القيام بأي شيء، ترقى إلى أن تكون استراتيجية تقاعس ضمنية تهدف إلى حماية الأغنياء من أصحاب رؤوس الأموال والبنوك. أما على الصعيد المصرفي والديون، فإن استراتيجية «لبننة الودائع والرواتب/ الاستعاضة عن الدولار بالليرة اللبنانية» الحالية ستتسبب في خسائر بمليارات الدولارات تتكبدها الطبقة الوسطى. بالتوازي مع ذلك، يؤدي تمويل العجز المالي من خلال ضريبة التضخم إلى تآكل سريع للأجور الحقيقية وقيمة الديون المقوّمة بالليرة اللبنانية. بالنظر إلى تجارب البلدان الأخرى التي شهدت أزمات مطولة، فقد شهدت تلك البلدان دورات مماثلة من العجز الممول بالتضخم والمتبوع بتعديلات جزئية للأجور دامت لسنوات، ما أسفر عن خسائر في النمو دامت لما يربو على العقد، وخلف آثاراً عميقة في المجتمع والاقتصاد. وعلى النقيض من ذلك، من أجل التوصل إلى تقاسم عادل وأكثر فعالية للأعباء الناجمة عن إجراء تعديلات، فلا بد من توزيع الخسائر في القطاع المصرفي بشكل متفاوت على الحسابات الكبيرة.

بمجرد أن يستقر الاقتصاد ويجري تقدير الخسائر تقديراً ملائماً، ينبغي أن توضع في الحسبان ضريبة تضامنية على الثروة، (على سبيل المثال بمعدل 0,5%) على أن تفرض على الأسر التي تتجاوز ثروتها عتبة محددة (5 ملايين دولار اميركي مثلاً)

ولا ينبغي أن تثبط اللبنانيين ذوي المهارات العالية عن البقاء في لبنان والعمل فيه.

◄ ماذا عن ضرائب الشركات؟

تعدّ الضرائب على دخل الشركات منخفضة في لبنان، فهي بمعدل 17% حالياً. وقد انخفضت معدلات ضرائب الشركات عالمياً، وتبلغ الآن نحو 20% في العديد من البلاد نظراً للمنافسة الضريبية. ساهم ذلك في تآكل القاعدة الضريبية للشركات والاتجاه المتزايد لعدم المساواة في الدخل في العديد من مناطق العالم. هناك جهد عالمي مستمر لوضع حدّ أدنى لضريبة الشركات في حدود 20% - 25%. لكن نظراً إلى أن الهدف الرئيسي في المدى المتوسط في لبنان سيكون تعزيز استثمارات القطاع الخاص، فينبغي أن يكون توقيت زيادة الضرائب على الشركات والأعمال التجارية الخليجي، فإن الميزة الرئيسية التي يمكن أن يقدمها لبنان في المستقبل المنظور تتعلق بالظروف المعيشية الأفضل. ومقارنة باوروبا، سيحتاج لبنان لأن يستمر في فرض ضرائب أكثر انخفاضاً (لكن هذا يترك مجالاً كبيراً لزيادة الأعباء الضريبية).

◄ التحديات الجديدة للتكنولوجيا الرقمية

يتّجه العالم نحو الرقمنة ما يمثل فرصة لمكافحة التهرب الضريبي؛ لكنه يخلق أيضا مخاطر جديدة لجهة التهرب الضريبي، نظراً إلى أن نمو التجارة الإلكترونية والتحول الذي تشهده النماذج التجارية يخلقان منافسة غير عادلة بين الشركات المحلية والشركات الرقمية المتعددة الجنسيات (مثل شركات التقنية الخمس الكبرى، وأوبر، وإير بي إن بي)، تتأثر بهذا كلٌ من الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛ إذ إن قدرة الشركات متعددة الجنسيات على خلق أنظمة مؤسّسية معقّدة واستخدام التسعير التحويلي لصالحها، تسمح لها أن تحول الأرباح إلى وجهات تكون نسبة الضرائب فيها منخفضة. والمبادرات العالمية الرئيسية الرامية إلى التصدي لتقلص الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) هي جهود تقودها مجموعة العشرين وتحتضنها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتقترح بأن تُفرض الضرائب على الأرباح حيث تُؤدّى الأنشطة الاقتصادية التي تولدّها. ومع أنه ينبغي على لبنان الانضمام إلى هذه المبادرة، يمكنه راهناً أن يمضي قدماً بطريقة مستقلة بذاتها لكنها في الوقت ذاته منسقة (مثل الهند والمملكة المتحدة)، عن طريق الجمع بين العوامل الجغرافية التشغيلية وتلك الخاصة بالمستهلكين (على سبيل المثال، العمليات الخاصة بشركات إير بي إن بي وأوبر وأمازون).

تعدّ معدلات الضرائب على إيرادات الأملاك المبنية (لا سيما الإيجارات) تصاعدية (من 4% إلى 14%)، ولكنها دون المعدلات الضريبية المطبّقة على الرواتب والأجور

6% - 8%

هي نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن زيادتها. فالى جانب كون «ضرائب الدخل والارث عديمة الجدوى على نحو بالغ. هناك فجوة امتثال في ضريبة القيمة المضافة تُقدّر بنحو 3,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يمكن ان يؤدي تشديد الرقابة على الحدود الى زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة والجمارك بنسبة 3 إلى 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي»

* الان بيفاني: مدير عام وزارة المالية السابق (لبنان)، كريم ضاهر: رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين. ليديا أسود: زميلة باحثة في World Inequality Lab. اسحاق ديوان: أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة باريس للعلوم والآداب

رسم بياني

كيف تأثرت الإيرادات بالأزمة؟

حتى نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت الإيرادات الضريبية 11,708 مليار ليرة لبنانية. وبالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، انخفضت تلك الإيرادات إلى 9,368 مليار ليرة ليس بسبب حالة الركود الحاد فحسب، بل أيضاً بسبب التدابير المتعلقة بجائحة فيروس كورونا، التي سمحت لدافعي الضرائب بتأجيل سداد الضرائب المستحقّة عليهم حتى منتصف عام 2021.

يعكس هذا التراجع، الأداء المتفاوت لمختلف الأدوات الضريبية. فقد انخفضت الإيرادات المتأتية من ضريبة الدخل بنسبة 20%، وهو ما يتّسق بوجه عام مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت الإيرادات المتأتّية من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 48,2% (من 3,135 مليار ليرة لبنانية إلى 1,624 مليار ليرة لبنانية)، ومن الجمارك والرسوم بنسبة 31% (من 1,685 مليار ليرة لبنانية إلى 1,163 مليار ليرة لبنانية).

الانخفاض الهائل في الجمارك وضريبة القيمة المضافة يعكس الانخفاض الضخم الذي شهدته الواردات منذ اندلاع الأزمة. ويُشير حجم تراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة مقارنة مع تلك المتأتية من الجمارك إلى حدوث انخفاض أكبر في الجزء الذي تم تحصيله داخلياً، لأن الحكومة سمحت بالتأخّر في السداد. وفي حين ارتفعت الإيرادات الضريبية على عائدات الفوائد ارتفاعاً طفيفاً -فقد ارتفع المعدل المطبق إلى 10% لتعويض الهبوط في أسعار الفائدة. وانهارت الإيرادات الضريبية من أرباح الشركات (من 1,347 مليار ليرة بين كانون الثاني وتشرين الثاني 2019، إلى 660 مليار ليرة في 2020) بسبب الركود الحاد وتدابير تأجيل السداد.

في حين انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 7,9% (من 2,899 مليار ليرة إلى 2,670 مليار ليرة). في النتيجة، شهد العجز (المالي) الأوّلي تدهوراً شديداً، من فائض ضئيل يُقدّر بنحو 352 مليار ليرة، إلى عجز قدره 1,374 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2020. وتشير تقديرات وزارة المالية إلى أن مدفوعات الفائدة بلغت نحو 2,488 مليار ليرة (بعدما كانت 7,487 مليار ليرة).

أما بالنسبة إلى أنماط الإنفاق، فقد شهدت نسبة الإنفاق على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد زيادة كبيرة رغم انهيار الأجور الحقيقية نظراً إلى معدل التضخم المرتفع للغاية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إدخال تعديلات على الأجور في الأمد القريب.

نظراً للتقلبات الحالية الهائلة، يصعب تحديد البيانات المالية من حيث نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن نظراً لارتفاع معدلات التضخم عام 2020 أصبح من الواضح أنه ارتفع القاسم (Denominator) في معادلة نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً هائلاً (بالقيمة الاسمية)، في حين انخفضت الإيرادات الضريبية، وظلت النفقات ثابتة اسمياً بوجه عام (باستثناء مدفوعات الفوائد). وهذا يشير بالخلاصة إلى أن حصص النفقات والإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت انخفاضاً حاداً. وتشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن وزارة المالية والبنك الدولي عام 2020 إلى أن النفقات انخفضت إلى 17,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع إجمالي الإيرادات إلى 11,5% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصل العجز الأولي إلى -3,6% من الناتج المحلي الإجمالي (بعدما بلغ +0,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019). بينما وصل إجمالي العجز إلى -5,9% من الناتج المحلي الإجمالي (بعدما كان -10,6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019). لكن يظل هذا وضعاً مؤقتاً، لأن بعض النفقات الحكومية ستشهد (جزئياً على الأقل) بعض التعديلات لتتوافق مع التضخّم، في حين لن يتغير العديد من عناصر الإيرادات الضريبية، ويرجح أن يرتفع العجز المالي في الأمد القريب في ظلّ غياب تعديلات السياسات العامة.

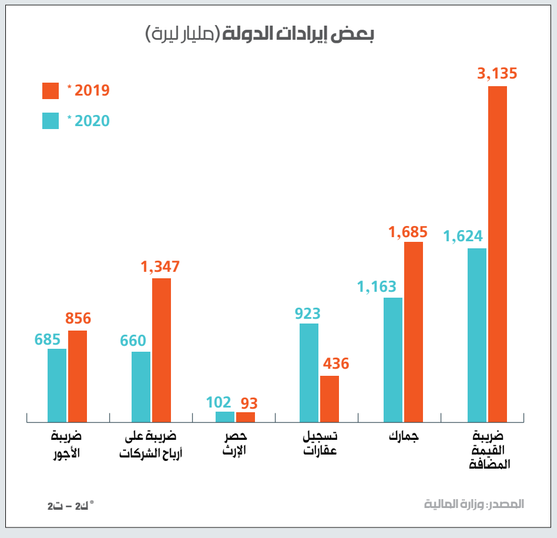

*** النص كما ورد في الورقة البحثية يقارن الإيرادات بين تموز 2019 وتموز 2020 بينما النص الحالي يقارن بين ت2 2019 وت2 2020.**

تقرير

قفزة في أسعار النحاس

في 11 أيار الماضي سجّلت سوق العقود الآجلة للنحاس أعلى مستوى تاريخي لها وبلغ سعر رطل النحاس 4.76 دولارات. بدا هذا المسار يظهر اعتباراً من آذار 2020، وهو مدفوع بعدة عوامل على جانبي العرض والطلب. من أبرزها تكنولوجيا الطاقة الخضراء وصناعة البطاريات. وانخفاض تعدين النحاس بسبب جائحة كورونا

ماهر سلامة

ببطء وثبات ارتفعت أسعار النحاس العالمية اعتباراً من آذار 2020. كان سعر الرطل الواحد يبلغ 2,26 دولار في مطلع آذار 2020، وقفز إلى 4,61 دولارات في نهاية أيار 2021، أي بزيادة نسبتها 104%.

تزامن هذا المسار التصاعدي مع بداية جائحة كورونا عالمياً. فقد أدّت الجائحة إلى تعطّل جزئي في عمليات التعدين عالمياً، فانخفض إنتاج المعدن، وانخفض معه المخزون العالمي. وبالتوازي مع ذلك، ارتفع الطلب على النحاس للأسباب الآتية:

- أولاً بسبب أموال حزمات التعافي التي قدّمتها الحكومات حول العالم، والتي تركّزت في تمويل شراء السلع عوضاً عن الخدمات التي توقّفت في زمن الجائحة. والنحاس هو أحد هذه السلع الأساسية التي تدخل في أنواع متعددة من عمليات الإنتاج الصناعي.

- ثانياً، إنّ التحوّل الذي يشهده العالم نحو «الطاقة النظيفة» عزّز الحاجة إلى النحاس، إذ أفضى إلى اعتماد مصادر كهرباء صديقة للبيئة، مثل الطاقة الشمسية. وازدهار سوق السيارات الكهربائية والهجينة وما تحتاج له من الاعتماد الأساسي على البطاريات، التي يدخل النحاس كجزء أساسي في صناعتها، بسبب خصائص هذا المعدن المناسبة، مثل قدرة إيصال الكهرباء (conductivity) والمتانة (durability)، كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على النحاس، بالأخص في سنة 2020 التي شهدت توسعاً كبيراً في سوق السيارات الكهربائية، فبحسب أرقام موقع EV-volumes، شهدت سنة 2020 ارتفاعاً بنسبة 43% في مبيعات السيارات الكهربائية.

- ثالثاً، يضاف إلى ذلك، تعهدات الدول الكبرى بخفض انبعاثات الكربون الخاصة بها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق من دون النحاس الذي يشكّل العنصر الأساسي للطاقة البديلة. إذ تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية، إلى أن نحو 45% من الطلب على النحاس في عام 2040 سيأتي من تقنيات الطاقة النظيفة، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 24% عما كان يشكله في عام 2020. وقد شهدت قمة المناخ الأميركية تصريحات من قبل عدد من الدول تضمنت وعوداً بالوصول إلى انبعاثات صفرية من الكربون، كما شهدت القمة إعادة توقيع الولايات المتحدة اتفاقية باريس للمناخ. وتعهد الرئيس الصيني بشكل حاسم بخفض استهلاك الفحم في إنتاج الطاقة بدءاً من عام 2026 وكرر تأكيده بأن يكون بلده «محايداً كاربونياً» بحلول عام 2060، أي بصافي انبعاثات كربون صفري.

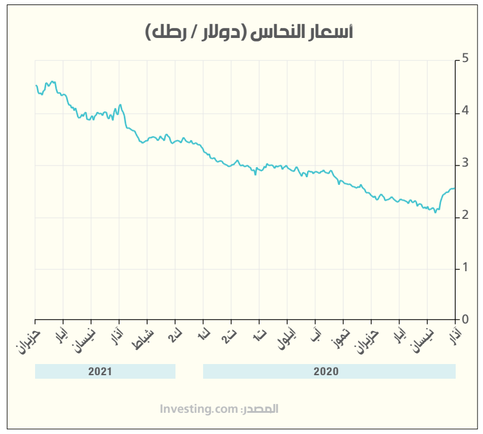

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يكون مصدر 45% من الطلب على النحاس في عام 2040 من تقنيات الطاقة النظيفة

- رابعاً، تعدّ الخردة من أهم مصادر النحاس، إذ يمكن إعادة تدوير النحاس المستخرج من الخردة وبيعه في السوق. تشكل الخردة مصدراً لنحو ثلث العرض العالمي من النحاس الذي يقدّر بنحو 30 مليون طن سنوياً. ويشار أيضاً إلى أن جائحة كورونا أثّرت على العرض في سوق الخردة، ولعبت دوراً في شحّ النحاس في العالم. وفي شهر تشرين الأول الماضي، أعادت الصين فتح الباب أمام استيراد الخردة، بعد أن كانت أصدرت قوانين في نهاية عام 2017 ضيّقت فيها على عملية الاستيراد. هذا الأمر أدى إلى تحوّل جزء كبير من سوق الخردة إلى الصين، وهو ما زاد من الشح في العرض العالمي.

- خامساً، من العوامل التي لعبت دوراً مهماً في رفع السعر أخيراً، الخوف المتزايد من رفع الضرائب على مبيعات النحاس في البيرو وتشيلي، وهما أكبر منتجين للنحاس في العالم. ففي حين كان مجلس النواب التشيلي قد أقرّ سابقاً قانوناً لإدخال ضريبة 3% على مبيعات النحاس المستخرَج، صوّت المجلس في أول شهر أيار الماضي على زيادة آلية ضرائب تصاعدية يصل أعلى شطر فيها إلى 75%، لكن هذا القانون يجب أن ينال موافقة مجلس الشيوخ قبل إقراره. ورغم أنه حتى لو أقرّ فلن يتم تطبيقه قبل عام 2024، إلا أن صدوره أحدث خضّة في السوق، وأثار مخاوف على مستقبل الأسعار.

وفي بيرو، التي ستشهد انتخابات رئاسية في 6 حزيران المقبل، أضاف المرشح اليساري بيدرو كاستيو إلى برنامجه الانتخابي فرض ضريبة على مبيعات النحاس المستخرج تشبه الضريبة التي اقترَحها تشيلي.

- سادساً، جاء الإضراب الذي ينفّذه عمال شركة BHP التشيلية الذين يعملون في منجم «إسكونديدا»، أكبر منجم نحاس في العالم ليزيد الطين بلة، ما أدّى إلى تزايد المخاوف من انخفاض العرض في السوق، وساهم في رفع السعر أيضاً.

- سابعاً، يعاني قطاع تعدين النحاس أصلاً من النقص في اكتشاف مناجم جديدة. فوفقاً لتقرير صادر عن شركة S&P، تم في العقد الماضي اكتشاف 8% فقط، بالنسبة إلى نحو 8 مليارات طن من موارد النحاس المكتشفة منذ 1990 حتى اليوم. وذلك رغم الزيادة في الإنفاق على الاستكشاف بين 2009-2019 بنسبة 68% مقارنة مع العقد الذي سبق تلك الفترة. علماً بأن بدء الإنتاج قد يستغرق حتى 20 عاماً بعد اكتشاف أي منجم، فإن هذا النقص في الاكتشافات يمثّل أزمة على المدى الطويل في ما يخص عرض النحاس في السوق.

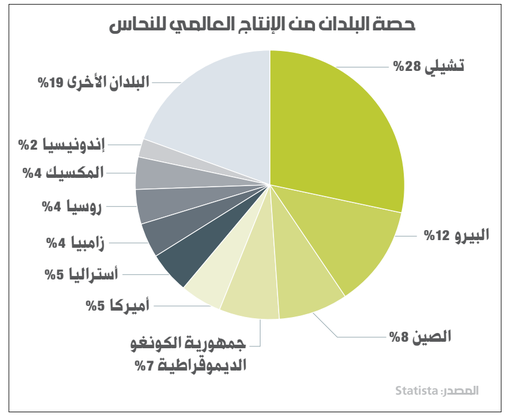

تقرير

موازنات دول الخليج تحت رحمة سعر النفط

واجهت دول الخليج أزمات مالية كبيرة خلال العام الماضي، فبالإضافة إلى جائحة كورونا التي انعكست على اقتصادات دول العالم أجمع، تأثرت الأوضاع المالية في دول الخليج بالانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في منتصف ذلك العام، ما أدى إلى زيادة العجز في ميزانيات هذه الدول واضطر بعضها إلى استخدام أموال صناديقه السيادية لتغطية العجز.

تعتمد موازنات دول الخليج على بيع النفط بشكل أساسي. الجزء الأكبر من إيرادات هذه الدول يأتي من عائدات النفط. لذا، فإن أيّ اهتزاز أو تقلب في أسعار النفط، ينعكس مباشرة على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي. فمثلاً تمثل عائدات النفط في المملكة العربية السعودية 68% من الإيرادات المالية العامة، فيما تمثل هذه العائدات 80% من إيرادات المالية العامة في الكويت. ولكن المشكلة الأكبر أن هذه البلدان بنت ميزانيتها، التي تتضمن الإنفاق على الدعم وتداعيات تثبيت سعر الصرف على الاستهلاك، في أول الثمانينيات حين وصل سعر البرميل إلى 130 دولاراً. لذا تعاني هذه الدول من عجز مزمن في موازناتها العامة باستثناء فترات نادرة عندما يكون سعر البرميل أعلى من 100 دولار. وتظهر أرقام وكالة ستاندرد آند بورز، أنه بعد انخفاض سعر برميل النفط عن 100 دولار في عام 2014، بدأت ميزانيات هذه الدول تعاني من عجز كبير، وكلما انخفض السعر كلما غرقت في عجزها، وهذا الأمر بدا واضحاً مع انخفاض سعر النفط بين عامي 2015 و2016، وأيضاً عندما انهارت الأسعار في منتصف سنة 2020.

وتتوقع ستاندرد آند بورز، في تقرير صدر أخيراً عن تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي، أن يبلغ تراكم العجز في ميزانيات هذه الدول نحو 355 مليار دولار بين عامي 2021 و2024، بحيث تبلغ حصة السعودية من قيمة هذا العجز ما نسبته 60%، تليها الكويت بنسبة 25% والإمارات بنسبة 7% وعمان بنسبة 4%.

ويقول التقرير إن العجز الكلي في ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي لم يتدهور في عام 2020 بالقدر ذاته الذي تأثرت فيه في عام 2016 عندما انخفض سعر النفط. وياتي ذلك رغم انخفاض متوسط سعر خام برنت إلى 42 دولاراً للبرميل في عام 2020، مقارنة بسعر 44 دولاراً للبرميل في عام 2016، بالإضافة إلى أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تضرّرت من الصدمة التي شكلها وباء كورونا أيضاً.

كذلك، تشير البيانات إلى أنه في حين كان العجز المالي في الكويت أكبر بكثير في عام 2020 مما كان عليه عام 2016، وكان عجز البحرين في عام 2020 متماشياً بشكل عام مع نتائج عام 2016، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أداءً أقوى في ميزانياتها.

ويشير التقرير إلى أن العديد من دول مجلس التعاون الخليجي تمكّنت من ضبط الإنفاق استجابةً للصدمات الخارجية المزدوجة لعام 2020، نظراً إلى العجز المالي الضخم في هذا العام. كما حققت بعض هذه الدول نجاحاً في تنويع مصادر إيراداتها الحكومية بعيداً عن النفط. وقد تم إدخال ضريبة القيمة المضافة (VAT) في السعودية والإمارات العربية المتحدة في عام 2018، وفي البحرين في عام 2019، وسلطنة عمان في عام 2021. وكان التحول الإقليمي القوي في عام 2020، مقارنة بعام 2016، مدفوعاً بشكل أساسي من قبل المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15% من 5%، وذلك لدعم الإيرادات الحكومية.

وتتوقع الوكالة، أن تسجّل الكويت أعلى نسبة عجز حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 20% في عام 2021، تليها البحرين والإمارات بنسبة 6%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 5%، وسلطنة عمان بنسبة 4%، وقطر بنسبة 1%. كما تتوقع أن ينخفض العجز المالي خلال الفترة من 2021 إلى 2022 في هذه الدول، ليتسع مرة أخرى في فترة 2023 - 2024 نظراً للافتراضات التي تضعها الشركة لأسعار النفط، فضلاً عن التقليل التدريجي لإنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاقية أوبك+ في أيار 2021. فتفترض الشركة أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 60 دولاراً للبرميل في الفترة المتبقية من عام 2021 وفي عام 2022 أيضاً، و55 دولاراً للبرميل في عام 2023 وما بعده.

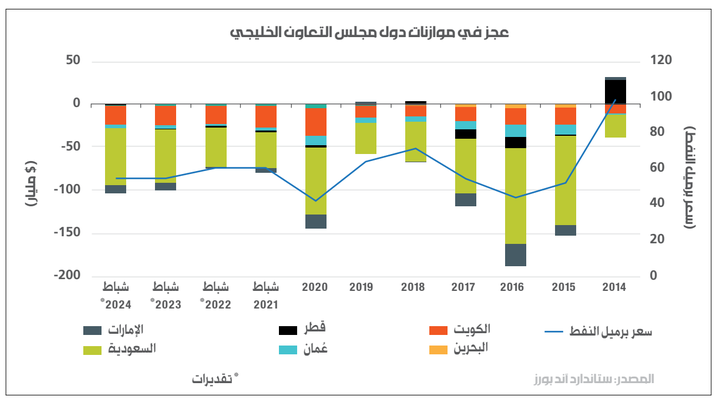

مقال

الاقتصاد السائد

غيّر ما شئت في هذا الشخص أو ذاك من التركيبة الحاكمة، لكن إذا أزيل الإرهاب الفكري الذي يعيشه الناس خوفاً من البديل ومن فكرة التغيير فلن يتغير شيء. الحلول النيوكلاسيكية تأتي من جعبة المفاهيم نفسها التي لا تتطابق مع الواقع رغم عقلانيّتها إنما تتفاعل معه من أجل تعميق الأزمة والتقسيم والتفرقة

جورج سالم

يستعير علم الاقتصاد في العلوم الطبيعية والاجتماعية الأخرى بعض المفاهيم والنماذج التي تساعده على وضع تصوّر ما لمسائل اقتصادية، وهذا طبيعي جداً لأن أساس العلوم ينطلق من المنطق. لكن ما من علم مستقلّ عن الإيديولوجيا وبالذات العلوم الاقتصادية التي أكثرها أدلجة. يذكر الاقتصاديّ لازير Lazeear أن علم الاقتصاد السائد أو النيوكلاسيكي يتصرف مع اكتشافات العلوم الأخرى بطريقة إمبريالية، أي كما تستغل الدول الغنية الفقيرة، بالعنف غالباً ما يستغلّ علم الاقتصاد التقليدي العلوم الأخرى ويجتزئ منها اختيارياً، كي يبرّر موقفه المنحاز عادة إلى فئة ضيقة من المجتمع الدولي، ألا وهي الفئة الإمبريالية. وللدلالة على الأهمية السياسية لعلم الاقتصاد، فاستثناءً تُمنح فيها جائزة تُسمى بجائزة نوبل لكنها في الواقع جائزة بنك السويد في العلوم الاقتصادية على ذكرى ألفرد نوبل.

والإمبريالية الفكرية هذه هي كأيّ فكر، يستبق العمل التطبيقي أي كأي ممارسة اجتماعية تكون مقرونة مسبقاً بخطة عمل أو منهج. فالعلوم الاجتماعية الغربية تحاول دائبة (احتواء واستعمال كل ما هو جديد من العلوم بما في ذلك الفكر الماركسي لتشويه وإلغاء صفة الثورية عنه. والسبب هنا واضح؛ يراد منها أن تظن البشرية أن هذه الخرافات النيوكلاسيكية علمية كما الكيمياء.

وعلم الاقتصاد السائد هذا هو أكثر العلوم الاجتماعية وقاحة، أي أنه يستقي من هنا وهناك حتى من فيزياء الجزئيات كما فعل أخيراً. فكما يقول الباحث ميراوسكي Mirowski؛ كل ما في علم الاقتصاد النيوكلاسيكسي سرقة من علم الفيزياء. وبما أن علم الفيزياء يدرس الأغراض الجامدة بطريقة تجريبية وضعية، أي الأشياء كما هي وليس كما يجب أن تكون عليه، غلب على الاقتصاد مناهج دراسة المجتمعات البشرية كأنها أشياء فيزيائية لا تفكر لذاتها إنما تتفاعل مع محيطها كما الذرات تتفاعل مع ارتفاع الحرارة. فإذا ارتفعت المكاسب أو الأجور لحق بنمو البشر الأجر الأعلى أو المكسب الأوفر. ولهذه الملاحظة صحّة في بعض الترجمات يقال للتشيء؛ تمدية أي من جعل البشر أو المفهوم مادة. والناس مشيَّؤون إلى حدّ ما، لكنهم في أزمان معينة يخلعون عنهم صفة الشيء أو يتخلون عن الوعي الذي أسقطه عليهم الفكر السائد، ويتسلمون زمام الأمور عندئذ، أي أنهم يبدأون بالمطالبة بتغيير الخلفية الاجتماعية التي تحدد منظومة الأسعار بما في ذلك سعر الأجور. فبدلاً من أن يلاحق العامل السعر الأعلى للأجور، يغيّر موازين القوى التي تكمن خلف تكوين السعر. عندما تصبح الجماهير مالكة للمختبر، إذا صحّ التعبير، وتتحكم بالحرارة التي تحرك الذرات. في هذه الحالة يفشل علم الاقتصاد السائد في دراسة التحول الاجتماعي، بما أن العلم هو دراسة التحرّك، وتسقط عنه صفة العلميّة. ويُضطر آنذاك أن يستعمر أفكاراً جديدة مستحدثة كي يصلح خطأه، لكنه قطعاً لا ولن يسائل الأسباب الاجتماعية لنقلة الوعي أو سبب تحوّل الإنسان في شيء وجوده، بما في ذلك الاقتصاد السائد لن يبحث في مسألة تكوين الثراء، أي كيفية تحول مكاسب فئة صغيرة على حساب مكاسب الجماهير، والظروف الاجتماعية المولّدة لأرضية القوى الاجتماعية، وهو قطعاً لن يقارب مسألة بديهية مثل الأسعار بما في ذلك سعر العمل المحدّد بالسلطة وبممارسة العنف. هل كانت حروب الاستعمار الغربي تبشيرية تمدينية أم كانت بغرض ضرب السكان الأصليين، وإلغاء فاعليتهم التاريخية، ومحو قدرتهم على التفاوض على مواردهم، وقمع قدراتهم الإنتاجية لكي لا يضاربوا عليهم ويبقوا تكاليين. وبذلك كلّه تنخفض المدخلات الإنتاجية الغربية كلفة وتزداد أرباحها. الربحية كانت وما زالت، حتى باعتراف الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد ديناميك المنظومة أو قوّته المحرّكة. هذه ما زالت تتطلب خفض الأكلاف كما في السابق، بتشيء البشر (أي جعلهم أشياء من دون فكر مستقل)، ونزع إرادتهم أو سيادتهم. في المقابل، إن انتزاع هذه السيادات هو استجلاء لعملية التفاعل ما بين العنف والإنتاج الإيديولوجي المشيِّئ للبشر ما زال ساريا، وهو يقوي شكيمة الغرب وشركاته الكبرى.

أما عن إلغاء الفكر المستقل، فهذه مقولة تعود للمفكر ماركوزا. فطالما كان الناس مسطحين بلا عمق أو ذوي بعدين فقط، لطالما سادت سخافة أن المرء يشتري السلعة الأرخص. وهذا قرار يمكن أن يتخذه فأر هو العماد الذي عليه تُبنى النظرية الاقتصادية.

وفي دراسته للتحوّل الاجتماعي الاقتصادي يفترض الاقتصاد النيوكلاسيكي أن العقلانية هي شراء ما هو أرخص. لذا تنتج المنظومة الاقتصادية السائدة الإنسان المشيّأ أو المسطح، قبل أن تنتج السلعة، لكن كما هو معروف الآن: هذه السلعة هي التي تستهلك الإنسان فعلياً لأنها في عملية إنتاجها وخفض كلفتها استهلكت بشراً، وتحتوي كذلك على سموم بيئية، ويبقى الإنسان غير منتفع لا من الأجر ولا من الاستهلاك. والتسطيح في العلوم الاجتماعية هو غياب أو تغييب التاريخ من أنماط التفكير ومناهج المعرفة. كيف أصبح الناس هكذا أو كم كانت علاقات العنف والإفراز الإيديولوجي الموازي فعّالة كي يقبل الناس أن منظومة الأسعار هذه غير مسبقة الصنع، وأن السلع المستهلكة مفيدة؟

تعاني دول الخليج من عجز مزمن في موازناتها العامة، باستثناء فترات نادرة يكون فيها سعر البرميل أعلى من 100 دولار

لكنّ الناس مسطحون ومشيّؤون ليس لسبب جيني، إنما لسبب حقيقي تاريخي ألا وهو الترهيب والإرهاب الممارسان روحياً من أجل ردع الشعوب عن التنظيم أو الخوض في البديل. البديل مخيف لأن التشيء لا يشعر وهو بذلك يمارس أبشع أنواع الهمجية. التضحيات في السابق كانت هائلة بما في ذلك شعوب أُبيدت عن بكرة أبيها، محاولة الدفاع عن نفسها بأسلحة ضعيفة التقنية أمام قوى غربية تقتل للاستعراض. وللتذكير بما أن الربحية هي الديناميك الذي يتطلب العنف للإخضاع أولاً، فإن الاستسلام لا يجدي لأن معدّل الأرباح النامي استطراداً يتطلب تذويب إرادة الإنسان بالقصف العسكري أو بالقصف الإيديولوجي، وهذا الأخير هو الأهم، أي أن يذوب الإنسان نفسه في فترة حياتية مريرة وقليلة نسبياً، أي نسبة إلى الحد التاريخي المتاح – فالتاريخ تحول نوعي والمقارنة أسلم إذا كان في الزمن التاريخي نفسه، فلا يحق لنا مقارنة حياة اليوم، بحياة الإنسان الحجري لأن

الناس مسطّحون ومشيّؤون ليس لسبب جيني، إنما لسبب حقيقي تاريخي ألا وهو الترهيب والإرهاب الممارسان روحياً من أجل ردع الشعوب عن التنظيم أو الخوض في البديل

ظرف وحقبة اليوم يختلفان، ما يعني أنه عندما يقول الغرب لولا تكنولوجيا الغرب لما عشتم أكثر وبقيتم في العصر الحجري، فإن هذا منطقياً غير جائز، كما أنها مقولة عنصرية بغضاء.

إذاً، ممارسة العنف لإخضاع الشعوب هي العلاقة الرئيسية التي تعيد إنتاج الظروف المؤاتية للربحية، وللعنف أشكال وألوان منها اللفظي ومنها الرمزي ومنها الفعلي، وكلها علاقات اجتماعية اقتصادية تخضع الإنسان لتسعّره وتسعّر عملته بأبخس الأثمان، وكذلك موارده البشرية والطبيعية.

بعد تأكيد أولوية العنف في عملية الإنتاج، أعود لمسألة استعمار الفيزياء اقتصادياً. الفيزياء ترتكز على الطاقة بأشكالها المختلفة وتحوّلاتها كي تفسر قوة الدفع الكونية، وهذا ما يجب أن يقتبسه الاقتصاد النيوكلاسيكي والكلاسيكي كذلك لتفسير قوة الدفع الاجتماعية. الفكر النيوكلاسيكي السائد يركز في مقولته على خيارات الفرد الحياتية وحبه للاستهلاك واختيار الأفضل، أي السلعة الجميلة بالسعر المتدني والملذات التي تعطيها قيمتها التي تكمن في سعرها. السعر هو القيمة والمشكلة في تعليل كهذا، أنه ليس فيه مشكلة، أي أنه لا يُخطئ، ونظرياً ما لا يُخطئ ليس نظرية إنما حقيقة مفرغة كالحقيقة الرياضية والحسابية، وكما هو معروف حساب الحقل غير حساب البيدر.

لكنّ التسطيح أو إلغاء التاريخ والارتماء في حضن الوضعية في هذا الطرح كل ذلك يُغيب فكرة أن السلطة تستهلك حياة الإنسان كما هو يستهلك السلعة في توسعها. تسيطر السلطة على ذهن الإنسان، فهي التي تسعّر الإنسان من خلال الأجر الذي يحصل عليه. الأمور على حقيقتها أصعب بكثير من معادلات رياضية مبنية على فرضية معادلة العرض والطلب. السلعة تستهلك وتُستَهلك.

لكن للكلاسيكيين نظرية دفع اجتماعي أو نظرية قيمة أخرى، ألا وهي القيمة الاجتماعية المبنية على استهلاك طاقة العمل، وهذه بدورها، مبنية على علاقة استغلال البشر من أجل الربح. وهذه النظرية ليست شكلية أو اسمية، إنما تاريخية وشكلية في آن، وبذلك هي تتطلب أن يتوافق المنطقي مع التاريخي في تحليل الأمور. فمثلاً الربحية أساس الديناميك، فلنقل على مدى جيل ما، القوى المشغّلة تورد العمل والعمالة من حيث تشاء، بعد أن تُخضعها بالعنف وتسلبها إرادتها، ومن ثم تصرف القليل من الموارد لإعالة أطفال هذا الجيل أو تقضي على صناديق التقاعد، على مدى حياة هذا الجيل، وتقتنص حصّة أكبر فأكبر من الناتج الكلّي المُرمّز بالأسعار، والسعر هنا يعمل فعل إله الضم الذي يغيّب القيمة العملية، أي الجهد والحياة والمستثمرين في الإنتاج. مثلاً أكبر منتج اجتماعي هو الأم، وأجرها صفر أو لا شيء.

والقيمة هنا ليست العمل المجسّد نفسه، فهذا أيضاً شيء والشيء لا يفعل، إنما العلاقة التي تستغل وتوظف هذا العمل أو ذاك بالعنف الاجتماعي. علاقة العنف هي حلقة من الطاقة الرئيسية التي تدفع المنظومة الاجتماعية كالطاقة الكهرومغناطسية في الفيزياء. وهذه كما ذكرت لها أوجه عدّة أهمها تداخلها مع الإنتاج الإيديولوجي الذي يفرض نفسه أولاً بالرعب الذي يمليه على كل من تملي له نفسه أن التغيير سهل. ولحسن حظ الفئة الضيقة المستغِلّة، أنها ليست هي ولا دولها التي تحكم، بل هو الإرث الإيديولوجي المهيمن. الفئة الضيقة كما غيرها تستقي من الفكر المهيمن أدوات عملها النظرية لتعيد إنتاج المنظومة. هذا الإرث الفكري الخارج عن السيطرة الاجتماعية المباشرة، أي المُستغرب والموضوعي، والذي يحوي كمّاً من المفاهيم المسطّحة والمتماسكة بعضاً ببعض في إطار نظري شكلي لديه طابع الحقيقة الرياضية المطلقة. وهو كذلك، مماثل للطبقة السائدة، الطبقة الاجتماعية السائدة، هي بالمختصر المفيد، الإيديولوجيا السائدة كما الأفكار التي تدير أمور هذه الفئة الضيقة، وهي كما السلع المنتجة أشكالاً تعيد إنتاج المنظومة. العامل الفكري كالعامل بيده يصنع فكراً وذلك يصنع أشياء، وكلاهما مفاهيم فكرية تغذّي الإيديولوجيا السائدة. عملية إعادة الإنتاج هذه مرتبطة ببند أساسي مادي هو إعادة تراكم الأرباح من خلال العنف والترهيب من البدائل الذي بدوره يقسم الفئات الواسعة على أسس طائفية وعنصرية. حساب التاريخ الحقيقي هو الدورة الحياتية المطابقة للمنطق العقلاني الذي يتابع تولّد فائض القيمة الذي يتوسط بدوره الحقل غير حساب البيدر.

مقال

طريق العراق المقطوع شرقاً

الأمجد سلامة

في أيلول 2019، وقّع عادل عبد المهدي، رئيس الوزراء العراقي السابق، أربع مذكرات تفاهم مع الحكومة الصيني. تلت التوقيع حالة من الفوضى السياسية تُوّجت بأحداث تشرين الأول من العام نفسه وأطاحت عبد المهدي وحكومته. يومها تمحور النقاش السياسي العراقي حول التوجه شرقاً وجدواه، ولا سيما في ظل وجود علاقات قويّة مع الولايات المتحدة.

فحوى المذكرات التي وقعها الوفد العراقي، كما ذُكر في الإعلام في حينه، كان النفط مقابل الإعمار. فكان الاتفاق على أن يصدّر العراق نحو 3 ملايين برميل نفط شهرياً، في مقابل قيام الشركات الصينية بتطوير مشاريع البنية التحتية، من طرقات وصرف صحيّ وسكك حديد وموانئ. ويضاف إلى ذلك، فتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة العراقي. علماً بأن الصين تعمل في هذا القطاع في العراق منذ عام 1981، وتعزّز وجودها من عام 2008 عبر تطويرها 15 مشروعاً حتى عام 2019، قبل توقيع مذكرات التفاهم. والعلاقة التجارية بين البلدين كبيرة أساساً، فالصين هي أكبر مصدّر تجاري للعراق، بينما العراق هو ثالث أكبر مصدّر للنفط إلى الصين.

ورغم الحاجة العراقية الملحّة لتطوير البنى التحتية، إلاّ أن هذا الاتفاق دُفن بسقوط حكومة عبد المهدي. هكذا أصبح الحديث عن التوجه شرقاً موضع تندّر، ويُستعمل من باب المفاضلة السياسية بين الولايات المتحدة والصين لا أكثر. واختصار القضية بهذا الموقف السياسي الحادّ لا يأخذ في الاعتبار تأثير العلاقات الاقتصادية مع الشرق على العراق وبنية اقتصاده السياسي. فالعراق الحديث الذي يعتمد دخله بشكل تام على إنتاج النفط، هو وليد مرحلة انقطاع التواصل الاقتصادي مع محيطه الشرقي الأقرب والأبعد. بدأت ملامح هذا الانقطاع تظهر مع بداية الصراع الصفوي - العثماني منذ القرن السادس عشر. فمنذ معركة تشالدران الشهيرة (1514 م) حتى سقوط الدولة الصفوية، شكّل العراق جبهة حدودية مفتوحة بين الإمبراطوريتين، تتذبذب بين السلم والحرب، يتبادل خلالهما الطرفان السيطرة على المدن الرئيسية (بالأخص بغداد)، بينما تتخلّل فترات السلم الطويلة مناوشات متقطّعة. هذا الواقع حرم العراق من الاستقرار لمدة قرنين من الزمن، وشكّل عاملاً مؤثّراً في تعاطي الدولة العثمانية مع الإقليم. فالعثمانيون قسّموا العراق إلى ثلاثة أقاليم، الشمال والوسط والجنوب.

كان الاهتمام العثماني بشمال العراق جليّاً، فدمج العثمانيون منطقة شهرزور (في كردستان العراق اليوم) بالمناطق الشمالية من الجزيرة، مع التركيز على مركزية مدينة الموصل في هذا الإقليم*. عملياً دمج العثمانيون هذه المنطقة في النظام الإمبراطوري العثمانيّ بشكل سريع. فاعتمدوا نظام التيمار الشهير في شمال العراق، كما كانوا يفعلون في ذلك الوقت في الأناضول والبلقان**. وأرسوا حكماً مستقرّاً إلى حدّ كبير، بقيادة عشائر كردية، كما أجبروا الكثير منها على الاستقرار والتحول إلى نمط زراعي بدلاً من الرعوي. وعملياً أحاط العثمانيون هذا الإقليم من العراق بحزام حدودي تسكنه القبائل الكردية وتلك التركمانية الحديثة الورود على المنطقة*.

منطقة نزاع

كان الدمج المباشر لشمال العراق يخدم المقاطعات العثمانية الأقرب التي احتُلّت في الفترة عينها، سواء جنوب شرق الأناضول أو شمال وشرق سوريا. وفي المقابل كان الدمج أيضاً يخدم العراق بأكمله، على الأقل نظرياً. كان يؤمّن الطريق التجارية بين العراق وسوريا وبين العراق والأناضول، بما يعنيه هذا من إعادة الأهمية لدور العراق، وبغداد بالأخص، في تجارة المحيط الهندي إلى البحر المتوسط. وفي القرن السابع عشر ظهرت الأهمية اللوجيستية للموصل أكثر، حيث تحوّلت إلى مراكز إمداد للجيوش العثمانية في الحروب مع الصفويين، وكذلك تحوّلت إلى ما يشبه غرفة مقاصة لصرف الأموال للقلاع الحدودية في المنطقة*.

لكن العثمانيين لم يطبّقوا سياسات مشابهة في الإقليمين العراقيَّين الآخرَين. فبمجرّد دخولهم بغداد (وهي مركز الوسط) والبصرة (وهي مركز الجنوب)، عمدوا إلى تمكين القبائل العربية من إدارة هاتين المنطقتين، بشكل شبه مستقلّ عن الباب العالي*. فوضع العثمانيون قانوناً إدارياً ونظاماً ضريبياً جديداً يختلف عن نظام التيمار المطبق في الموصل. وعلى عكس التيمار، حيث يتحمل نخبة من الضباط والفرسان المسؤولية عن النفقات العسكرية والمالية من خلال عوائد ما يُمنح لهم من أراض زراعية، اقتضى النظام في بغداد والبصرة دفع رواتب حكام المحافظات والمصاريف العسكرية إما مباشرة من الباب العالي أو من المحافظات نفسها. فكان على حاكم المدينة أن يرسل مبلغاً ثابتاً من المال إلى اسطنبول يُدعى «الإرسالية» بعد خصم النفقات العسكرية والإدارية للمحافظة من عائداتها. وتدابير كهذه كانت تُتبع في المحافظات التي لم يُنظر فيها في بعض الأحيان على أنها موالية تماماً للعثمانيين*. وحتى بعد العدول عن اتّباع نظام التيمار في توزيع الأراضي، والتحوّل إلى نظام الإقطاع (أي توزيع الأراضي على الأعيان مقابل بدلات سنوية)، لم تطبّق الإدارات العثمانية في مناطق وسط وجنوب العراق هذا التغيير**.

كانت نتيجة هذه الإدارة للأراضي الخصبة في العراق أن بقي معظمها شاغراً وعديم الفائدة، بينما انهارت البنية التحتية الزراعية والتجارية. فرغم أن القدرات الزراعية لبلاد ما بين النهرين كانت تضعف منذ القرن العاشر الميلادي، إلّا أن ما حلّ في البلاد خلال القرنين الأولين من الحكم العثماني أتى على معظم ما تبقّى من قدرات زراعية. وبحلول النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي، كانت بغداد والمناطق المحيطة فيها قد وصلت إلى مرحلة التدهور الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لأن نظام توزيع الأرض أدّى إلى تمردات متكرّرة. فكانت المشكلة الأكثر بروزاً تلك الناتجة عن القبول بمركزية دور القبائل، إذ أن الأرض عبارة عن ملكية جماعية للقبيلة بالممارسة، رغم أن الوضع القانوني ينصّ على أن الملكية المطلقة وحق الانتفاع هما للدولة***. ولم تكن القبائل كلّها على منزلة واحدة لجهة التراتبية أو ممارسة الوظيفة، فارتبط تفوّق وشرف القبيلة ارتباطاً وثيقاً بنسبها. البدو الحقيقيون كانوا يربّون الإبل ويمتطون الخيول ويحكمون القبائل الأخرى، بينما القبائل التي انتقلت إلى الحياة الحضرية انتقلت إلى تربية الأغنام أو الأبقار وامتطى أفرادها الحمير وعملوا كمزارعين. ولم تكن الأرض تحت سيطرة صغار الملاك أو كبار الملاك، بل كانت تسيطر عليها القبيلة ككل. فكان لكل قبيلة «الديرة» الخاصة بها التي لم تشمل فقط الأرض المحروثة، إنّما الأراضي غير المزروعة والأهوار (المستنقعات). وكانت «الديرة» هي الأرض التي تمارس القبيلة عليها حقوقها السيادية بدلاً من الملكية الحصرية. كانت الديرة القبلية مملوكة بشكل عام وتتألف في الغالب من أراض تُستخدم للرعي مع مساحات صغيرة مزروعة***. وكانت القوة العسكرية والسلطة السياسية مهمتين للغاية في الترتيب الهرمي للقبائل البدوية. فكانت القبائل البدوية القوية تجمع أموال الخوة من القوافل التجارية والقبائل الأضعف، التي كانت تقوم بالعمل الزراعي في الأغلب. وما بين الخوات والضرائب المتوجبة للعثمانيين، في النهاية كان على الفلاحين أن يكتفوا بنصيب صغير جداً من الإنتاج. أدى هذا السياق إلى انعدام الرغبة في التزام أراض زراعية، لانعدام القدرة على الإيفاء بأكلاف صيانة أنظمة الري. بالإضافة إلى أنّ الفلاحين لم يتمكّنوا من تطوير شعورهم بالانتماء إلى الأرض في ظل غياب نظام يضمن لهم استمرارية زراعتهم لها***. في المحصلة، كان لتحوّل العراق إلى إقليم عثمانيّ حدودي أولوية العثمانيين في إدارته هي المحافظة على سلطتهم عليه، تأثيراً تدميرياً على البنية التحتية في العراق، سواء تلك التي تخدم الزراعة أو التجارة.

> رغم الحاجة العراقية الملحّة لتطوير البنى التحتية، إلاّ أن الاتفاق مع الصين دُفن بسقوط حكومة عبد المهدي فأصبح الحديث عن التوجه شرقاً موضع تندّر ويُستعمل من باب المفاضلة السياسية بين الولايات المتحدة والصين لا أكثر

انجل بوليغان ـ المكسيك

مفتاح الطريق إلى المتوسط

جوهر الصراع الصفوي - العثماني على العراق كان محوره التجارة القارية، بالأخص تجارة الحرير الفارسي إلى أوروبا وتجارة المحيط الهندي إلى البحر المتوسط. فإنتاج الحرير الفارسي كان قد أسّس سلسلة توريد وتصنيع طويلة من إيران الصفوية إلى أوروبا، سواء عبر التجارة بالحرير الخام، أو المصنوعات الحريرية التي تُصنع في تبريز (في إيران) أو بورصا وإزمير (في الأناضول) أو حلب (في سوريا). وكانت مدينة حلب سوقاً مركزية لتصدير الحرير الخام والمنسوج إلى أوروبا**. بينما كان العراق ممراً إلزامياً للحرير الفارسي إلى أراضي وأسواق الإمبراطورية العثمانية، والسيطرة عليه كانت تحدّد نسب الضرائب التي يجب أن يدفعها التجار في كل من البلدين، أثناء مرور قوافلهم. فكان، مثلاً، أن فرض العثمانيون حصاراً جمركياً على الصادرات الصفوية من الحرير لمدّة من الزمن. بينما منح الشاه عباس التجار الأوروبيين رخصاً تسمح لهم بتصدير الإنتاج الفارسي بشكل مباشر من الموانئ الإيرانية المطلّة على الخليج. فبدأت شركات الهند الشرقية البريطانية والهولندية في تصدير الحرير الإيراني عبر البحر. وفرض الشاه الضرائب المباشرة على التجار الأوروبيين الذين قاموا بتصديره، فحرم السلطات العثمانية من الضرائب المتأتية من هذه التجارة، بينما تدمّرت سلاسل الإنتاج والتوريد في المدن العثمانية المرتبطة بهذه التجارة لعقود قادمة*.

أمّا الجائزة الكبرى في التجارة القارية، فكانت تجارة المحيط الهندي. هذه الطريق التجارية التي تحمل البضائع من جنوب شرق آسيا إلى غرب الهند، ثم إلى الخليج وجنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر، كانت تجارة عالية الربحية لما للبضائع المنقولة (توابل وبخور ومنسوجات قطنية) من قيمة عالية، بسبب ندرتها وصعوبة نقلها في رحلة عبر المحيط الهندي نفسه.

وصعود قوتين مركزيتين في غرب آسيا جعلتا من فكرة إعادة تفعيل هذا الطريق فكرة ممكنة وعالية الربحية. ومنذ بداية القرن السادس عشر واجه الطرفان تحدّياً أساسياً للسيطرة على مياه الخليج والوصول إلى المحيط الهندي، وتمثل هذا التحدي بالسيطرة البرتغالية على هرمز وعلى الممرات المؤدية إلى المحيط الهندي*. وأدّى الوجود البرتغالي إلى تعزيز الاعتماد العثماني على قبائل البصرة، وجنوب العراق بشكل عام، للتصدي للهجمات البرتغالية، فكان أن تعزّزت استقلالية القبائل في إدراة المنطقة*. وشكّلت تجارة المحيط الهندي حافزاً أساسياً في السعي العثماني لتثبيت السيطرة على العراق، بالأخص في القرن السابع عشر حيث كانت التجارة مع الهند المغولية عالية الربحية**، لما للهند في حينه من ثقل اقتصادي عالمي. ولكن تحوّل العراق إلى منطقة حدودية متنازع عليها، وعزله عن إيران الصفوية بشكل متقطّع عزّز طريق تجارة المحيط الهندي، الذي يمرّ عبر البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية والسورية على البحر المتوسط. وحين استتبّ الأمر للعثمانيين في العراق، لفترة طويلة من الزمن، نسبياً، إثر سقوط دولة الصفويين ودخول إيران حالة فوضى، بدأ الضعف يصيب العثمانيين، فكانت النتيجة، أن بدأت السفن الفرنسية والبريطانية في استيراد التوابل الهندية إلى الموانئ العثمانية على البحر المتوسط عوض استيرادها منها عبر شبكات تجارة عثمانية تمر عبر شرق الإمبراطورية (البصرة) إلى غربها على البحر المتوسط**. فأصبحت الموانئ العثمانية مجرد مخازن للبضائع التي تستوردها الشركات الأوروبية. ومع اكتمال سقوط دولة المغول في الهند، حيث بدأت المنسوجات والبضائع البنغالية والصينية والهندية تُشحن بشكل مباشر إلى أوروبا بواسطة شركة الهند الشرقية**، ما أنهى الدور التجاري والصناعي للمدن والأسواق في غرب آسيا في التجارة القارية، وانتهى أي دور محتمل للمدن العراقية في التجارة القارية.

*«خلاصة تاريخ العراق المعاصر»، هالة فتاح وفرانك كاسو

**«الأراضي العربية تحت الحكم العثماني 1516–1800»، جاين هاثواي

***«الأصول العثمانية للعراق الحديث»، أبو بكر جيلان